المنطق الصوري

التصورات - التصديقات

إعداد
الدكتور يوسف محمود
مدرس الفلسفة والعقيدة بجامعة قطر

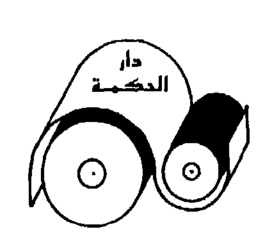
الناشر
دار الحكمة
الدوحة

المنطق الصُّوري

التصوّرات - التصديقات

□ الطبعة الأولى □

○ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ○



لطباعة ونشر الكتب والرسائل والأبحاث
الجامعية والعلمية والفنية والترجمة
ت ٤١٠٤٧٠ (الدوحة) - ت ٢٧٣٧٩٣٨ (القاهرة)
ص.ب ٧٢٢١ - س.ت ٩١٧٣ فاكس ٢٦٠٨٨٢٥ (القاهرة)

المنطق الصوري

التصورات - التصديقات

إعداد

الدكتور يوسف محمود

مدرس الفلسفة والعقيدة بجامعة قطر

الناشر

دار الحكمة

الدوحة



بســـم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

أحمد الله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على ملائكته والمقربين ، وعلى آله وصحبه والتابعين الطاهرين أجمعين إلى يوم الدين ـ آمين يا رب العالمين .

أمــا بعد :

فهــذه هي الطبعــة الأولى لكتــابي « المنــطق الصــوري ، التصورات والتصديقات » ، ومن المعروف أن الذي وضع أصول المنطق الصوري وقعد قواعده وبين مسائله ومباحثه هو الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس ، وذلك بهدف صيانة الفكر من الوقوع في الخطأ بواسطة مراعاة قواعده ومسائله أثناء البحث والنظر والتقصي عن الحقيقة .

فقد لاحظت حين أسند إليَّ تدريس هذا العلم « علم المنطق » أن الطلاب يعانون مشقة كبرى في فهم المنطق ومسائله وقوانينه وقواعده من خلال المؤلفات المنطقية المتعددة الجامعة بين التطويل والشرح العميق والتــوسع وعدم مراعاة المستوى المنطقي للطلاب الذين يدرسون المنطق لأول مرة وبين الشرح الاجمالي . فرأيت أن من واجبي كمدرس متخصص في هذا الفن أن أضع كتاباً فيه يتفق وأسلوب التدريس القائم في أساسه على سهولة الأسلوب وإفادة المعنى والمراد من غير تطويل وتعقيد .

وســأعــالج بعون الله وتوفيقه في الصفحات القادمة القواعد والمسائل المنطقية بشقيه :

١ - التصورات .

٢ - والتصديقات .

وأحــاول أن ابتعــد كليــاً عن الجدلالمطول حول القضية أو المبحث الواحــد ، وكــذلك الابتعــاد عن المقارنات ووجهات النظر الخاصة بالمسألة الواحدة ، وذلك لكي نبعد الطالب والدارس بقدر الامكــان عن الجدل والسفسطة وكذلك لكى نوصلهم أو نـجعلهم دائماً وأبداً على صلة بالقضية أو المبحث الأساسي الذي قد انطلقوا منه بالبحث والدراسة فيه ..

ومن فضل الله العلي الكريم أسأل العون والتوفيق والتسديد ، إنه كريم مجيب دعوة الداعي إذا دعاه .

د . يوسف محمود

قطـــر ــ الدوحــة

١٩٩٣/١٠/٢٨ م

الفصل الأول

الحاجة إلى المنطق وفائدته

الفصــــل الأول

الحاجة إلى المنطق وفائدته

يتساءل الكثيرون من طلاب العلم والدارسين للمنطق والسامعين به ، قائلين : هل هناك حاجة إلى علم المنطق ، وعلى أي كيفية تكون هذه الحاجة ؟ وما الفائدة التي تعود على الدارس لهذا المنطق .

من المقـررات الأوليـة أن الله سبحانه وتعالى قد خلق الانسان مفطوراً على التفكير بما منحه من قوة عاقله مفكرة ، وبه إمتاز الانسان على سائـر الحيـوان ، فهو به أشرف الموجودات . ويستعمله مادامت حيـاتـه . ولكن ـ مع ذلك ـ نجده كثير الخطأ في أفكاره : فيحسب ما ليس بعلة عله ، وما ليس بنتيجة لافكاره الاستنتاجية نتيجة ، وما ليس ببـرهان برهاناً ، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة ... وهكذا إلى آخر القضايا العقلية . فهو ـ إذن ـ بحاجة ملحة إلى ما يصحح ويقوِّم افكاره ويرشده إلى طريق الاستنتاج الصحيح ، ويـدرِّبـه على تنـظيم أفكاره وتعديلها . ويأتي هذا التنظيم والتعديل للأفكار من خلال علم المنطق الذي هو الاداة التي يستعين بها الانسان على العصمة من الخطأ والزلل في الفكر . ويرشده إلى تصحيح أفكاره .

إذن فحاجتنا إلى المنطق هي تصحيح أفكارنا وتنظيمها وتعديلها وكل ذلك بمراعاة قواعده في تطبيقه . ويصل بذلك الدارس لهذا المنطق إلى أنه قد ربى قواه العقلية ونماها بالتمدن ومزاولة البحث في طرق التفكـير ، والوقـوف على مواطن الخطأ في الأحكام العقلية . ومن هنا تلمس هذه الفائدة واضحاً عندما ينصب إهتمام التحليل المنطقي على العلاقة بين النتيجة ومايؤيدها من بينات . والواقع أن الناس عندما

يستدلون ويؤلفون ويُقيِّمون إستدلالاتهم ويمكن لهذه الاستدلالات أن تتحول إلى براهين . وحينئذ يمكن تطبيق أدوات المتطق على البراهين الناتجة . وهذا ما أكد عليه إبن حزم مراراً ، وخاصة في كتابه التقريب لحد المنطق[1] . إذن فالمنطق يعالج البراهين والاستدلالات . ذلك أن أحد أغراضه الرئيسية هو تزويدنا بالمناهج التي تمكننا من التمييز بين ماهو صحيح منها منطقياً وماهو فاسد .

ومن هنا عرّفوا المنطق بأنه : « آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر »[2] .

وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها بأن المنطق قد يساعدنا إلى « تمييز الصواب من الخطأ في الاعتقادات ، والخير من الشر في الأعمال ليتوصل الانسان بذلك إلى السعادة الأبدية في حياته الدنيوية والأخروية » « فإن سعادة الانسان من حيث هو إنسان في أن يعلم الخير والحق ، أما الحق فلذاته ، وأما الخير فللعمل به ، قد تواترت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول إلى السعادة الأبدية بهما[3] . وكذلك ذهب بعض المحدثين الدارسين للمنطق بالنسبة لفائدته وقال : [إن المنطق يمكن أن يستخدم في تحليل وتقييم البراهين .... ذلك أن الكثير من معتقداتنا وآرائنا ، بل في الواقع معظم معارفنا هي نتائج للاستدلال][4] .

---

(١) ابن حزم الأندلسي : التقريب لحد المنطق ، تحقيق الدكتور / إحسان عباس ، ص ٢ .

(٢) محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية « شرح للرسالة الشمسية » ، ص١٦ طبعة مطبعة حسان ، الطبعة الرابعة ، مصر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٣) البصائر النصرية ، ص ٤ ، طبعة المطبعة الأميرية ، مصر .

(٤) ويزلي سالمون : المنطق ، ترجمة الدكتور / جلال موسى ، والدكتور / محمد علي أبو ريان ص ٢٧ ، طبعة الشركة العالمية للكتاب ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٨٦ م .

العلم وعلاقته بالمنطق

أقســــام العــلم
التصــور والتصــديق

العلم : هو إدراك المعلوم ، والادراك هو الصورة الحاصلة في الذهن لأي مدرك ، سواءً أكان ذلك المدرك بسيطاً أم مركباً ، شيئاً واحداً أم أشياءً متعددة .

وينقسم هذا الادراك إلى قسمين : تصور وتصديق ، ومن هنا يقال : « العلم إما تصور فقط . وهو حصول صورة الشئ في العقل ، وإما تصور معه حكم ، وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، ويقال للمجموع تصديق » [1] .

وعلى ذلك فالعلم إما تصور فقط : أي تصَّور لا حكم معه ، ويقال له التصَّور الساذج ، كتصور الإنسان من غير حكم عليه بنفي أو إثبات على وجه الجزم أو الظن ، وإما تصَّور معه حكم ، ويقال للمجموع تصديق كما إذا تصَّورنا الانسان وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب ، تلاحظ أن التصور هنا مصحوب بالحكم عليه بثبوت الكتابة للانسان في المثال الأول ، ونفي الكتابة عن الانسان في المثال الثاني .

ومن هنا فإن التصديق : هو الادراك المتعلق بالنسبة الخبرية بين الشيئين على وجه الجزم أو الظن . وذلك مثل : علي فاهم ، الباب مصنوع من خشب . فإن المتكلم بهذا أدرك ثبوت صفة الفهم لعلي ، وثبوت مادة الخشب للباب . ومثل : علي ليس شاعراً ، وليس المربع

---

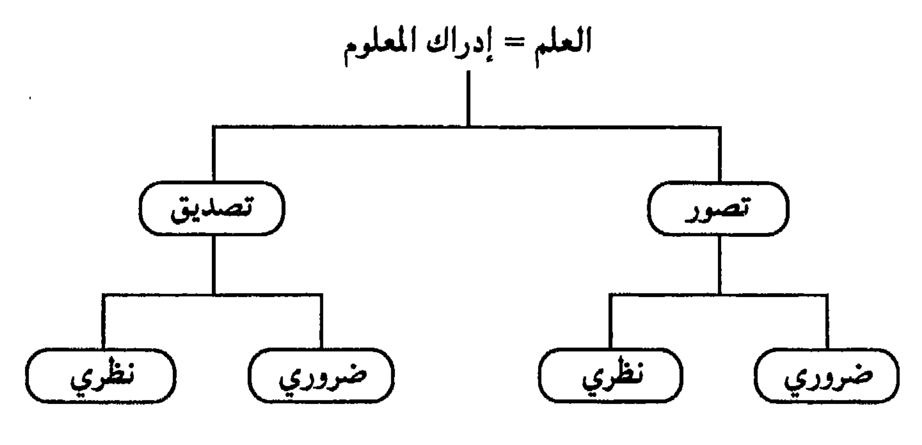
(١) قطب الدين محمود بن محمد الرازي تحرير القواعد المنطقية « شرح الرسالة الشمسية ، ص٧ طبعة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، مصر ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م .

دائرة ، فإن المتكلم بهذا قد أدرك عقلا أن الشاعرية مسلوبة ومنفية عن علي ، وأن مفهوم الدائرة مسلوب ومنفي عن أفراد المربع كذلك .

أما التصور : فهو إدراك صورة الشئ من غير حكم عليها بالنفي أو الاثبات على وجه الجزم أو الظن . فيشمل هذا التعريف إدراك الفرد ، مثل محمد ، وعلي ، وكتاب ، وقلم . ويشمل إدراك المركبات الاضافية ، مثل : حديقة علي ، وزهرة الياسمين ، وإدارك المركبات التوصيفية ، مثل : حيوان ناطق ، ومحمد العاقل ، كما يشمل إدراك المركبات التامة المشكوك فيها أو المتوهمة ، مثل : محمد مسافر ، أو غلام أحمد القادياني نبى ، على سبيل الشك أو الوهم .

فنلخص إلى أن العلم الذي هو إدراك المعلوم ينقسم إلى تصور وتصديق وليس كل علم تصوري أو تصديقي بديهي وإلا لما جهلنا شيئاً ، ولا نظريا ، وإلا لدار أو تسلسل ، ومن هنا أقول : العلم إما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب ، كتصور الحرارة ، والبرودة ؛ وكالتصديق بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان . وإما نظري ، وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور العقل والنفس ، وكالتصديق بأن العالم حادث إذا عرفت هذا ، فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق بديهياً ، فإنه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهياً لما كان شيء من الأشياء مجهولا لنا ، وهو باطل .

خلاصة تقسيم العلم :



تعـــــريف المنطق

« موضوعه . وفائدته »

تمهيـــد :

لابد لنا قبل الشروع في دراسة المنطق ، وبيان مسائله الكلية ، وقوانينه العامة أن نتعرض أولا لتعريف علم المنطق ، وأن نبين موضوعه الخاص ، ونذكر بالتفصيل الغاية والفائدة التي تعود على الباحث من دراسته للمنطق .

ذلك أنه من المستحيل على الشخص الباحث أن يبدأ في شئ مامن غير أن يتصوره ولو بوجه ما ، ولا من غير أن تكون عنده فكرة عامة عنه ، وإلا كان طالباً للمجهول المطلق ، والمجهول من كل وجه يستحيل توجه النفس الانسانية إليه ، وعلى هذا إذا كانت النفس لاتتوجه إليه ، فلا يعقل أن تطلبه .

١ . تعـريف المنطق :

لقد عرف المناطقة المنطق بتعريفات مختلفة ومتعددة ، بعض هذه التعريفات يرجع إلى موضوع المنطق ومسائله ، وهو ما يسمى التعريف بالحـد ، وبعضهـا يرجع إلى فائدة وغايته ، وهو ما يسمى بالرسم . وتلاحظ أثناء ذكرنا لهذه التعريفات المختلفة والمتنوعة في الألفاظ أنها متفقة في أن المنطق من العلوم العقلية ، وأنه علم يبحث فيه عن القواعد العامة للتفكير الصحيح ، أو هو العلم الذي يبحث فيه الهيئة التركيبية للألفاظ التي تجول في ذهن الانسان وتفكيره .

وإليك بعض هذه التعريفات :

أولا : من جهة الحد :

١ ـ عرفه المتقدمون من المناطقة بأنه علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية المنطقبة على المعقولات الأولى من حيث إنها توصل إلى المجهولات أو يتوقف عليها الايصال إليها[1] .

« فالعلم » معناه القواعد والمسائل العامة ، و (ويبحث فيه) أي يحمل عليه ، و (الأعراض الذاتية) جمع عرض ، والعرض الذاتي هو ما يلزم الشئ ، ويتصل به لذاته لالأمر آخر خارج ، وذلك مثل قولنا : الجنس يتوقف عليه الايصال إلى المجهول التصوري ، والقضية يتوقف عليها الايصال إلى المجهول التصديقي ، فالجنس مسألة من مسائل المنطق ، يبحث في المنطق عنه من حيث إنها يتوقف عليها الايصال إلى المجهول التصوري ، والقضية مسألة من مسائل علم المنطق يبحث فيه عنها من حيث إنها يتوقف عليها الايصال إلى المجهول التصديقي . [والمعقولات الأولى] هي : المعاني الكلية الموجودة في الذهن والمدركة في العقل ، والمنتزعة من أفراد خارجية ، أو هي المفاهيم التي تحاذيها أفراد خارجية ، وذلك مثل : إنسان ، وحيوان ، والجسم ، والمثلث ، والمربع ... إلخ فإن كلا منها معقول أول أنتزع على الترتيب : من محمد وبكر وخالد بالنسبة إلى مثال الانسان ، ومن أفراد الانسان ، وأفراد البقر ، وأفراد الغزال وأفراد الفرس بالنسبة إلى مثال الحيوان ، ومن أفراد النبات ، وأفراد المعادن كما في مثال الجسم ، ومن هذا المثلث وذلك المثلث وذلك بالنسبة إلى مثال : المثلث وهكذا .

أما (المعقولات الثانية) فهي المفاهيم العقلية أو المعاني العقلية المنتزعة من معقولات أخرى ، أو هي المفاهيم التي لا تحاذيها أفراد خارجية ، بل تحاذيها مفاهيم ذهنية أخرى ، وذلك مثل : الكلية ، والجزئية ، والجنسية ، والفصلية .... وهكذا .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص١٣ الطبعة الرابعة ، طبعة دار الطباعة المحمدية ، مصر ، سنة ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م .

ذلك أن العقـل ينـظر فيمـا عنده من الصور التي إنتزعها من المحسوسات والتي أطلقنا عليها إسم المعقولات الأولى ، فيجد أن منها ما يشترك في أمر واحد ، وهو أنه يمكن صدقه على كثيرين ، وهو الكلي ، أو لايمكن صدقه على كثيرين ، وهو الجزئي ، ثم إن الكلي الصادق على كثـيرين ، أمـا أن يكـون داخلا في ماهية ماتحته من الأفراد ، وهو الذاتي ، أو يكون ليس يداخل قيما تحته من الأفراد ، وهو العرضي ، والذاتي إما أن يقال على حقائق مختلفة فهوالجنس ، أو على حقائق واحدة فهو الفصل .

وقـولهم (من حيث أنه توصل إلى المجهولات) وذلك مثل قولنا الجنس والفصل القريبان يوصلان إلى تمام الماهية ، أو الحد ، ومثل قولنا القياس المركب من قضيتين على هيئة خاصة ، يوصل إلى مجهول تصـديقي . (أو يتـوقف عليها الايصال) وذلك مثل قولنا : الجنس يتوقف عليه الايصال إلى المجهول التصوري ، والمقدمة الصغرى في القياس ، يتوقف عليها ايصال إلى المجهول التصديقي .

٢ ـ وعرفه المتأخرون من المناطقة ، بأنه علم يبحث في المعلومات التصورية ، والمعلومات التصديقية ، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي أو يتوقف عليها الايصال إليهما .

٣ ـ وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن المنطق : علم يبحث في صورة الفكر[١] .

ثانياً : من جهة رسمه :

وأما من جهة الفائدة والغاية التي تستفاد منه فقد عرف المنطق كذلك بعدة تعريفات ، نذكر منها ما يأتي :

---

(١) الدكتور / زكى نجيب محمود : المنطق الوضعي ، ص ٧ وما بعدها .

١ – عرف ابن سينا المنطق بأنه : آلة عاصمة للذهن عن الخطأ فيما تتصوره ونصدق به . وكذلك عرفه بأنه [هو الصناعة النظرية التى تَعَّرف أنه من أيِّ الصور والمواد يكون الحدَّ الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً ، والقياس الصحيح الذى يسمى بالحقيقة برهاناً »[1] .

٢ – وعرفه صاحب الشمسية بأنه « آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر »[2] .

٣ – وأما أرسطو فقد عرف المنطق بأنه [آلة للعلوم][3]

٤ – وعرفه الفيلسوف « جون استيوارت ميل » [بأنه علم البرهان][4] والمقصود بالطبع هو ما يقوم عليه البرهان ، وهو صحة استدلال قضية من قضية أخرى .

٥ – أما « كانت » الفيلسوف الألماني فقد عرفه بأن « مهمته الوحيدة هي أن يقدم عرضاً شاملاً ، وأن يقيم برهاناً دقيقاً على القواعد الصورية للفكر كله ، سواء أكانت تلك القواعد قبلية أم تجريبية »[5] .

وإذا أتينا إلى توضيح هذه التعريفات ، فإننا نشرح واحداً من هذه التعريفات حتى يقاس عليه غيره منها ، فنأخذ التعريف الثاني الذي قيل فيه : « إن المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر » فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه

---

(١) ابن سينا : النجاة ، تحقيق الدكتور / ماجد فخرى ، ص ٤٤ ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٥ م .

(٢) قطب الدين محمود بن محمد الرازي : تحرير القواعد المنطقية (شرح الرسالة الشمسية) ص ١٨ .

(٣) الدكتور / عوض الله حجازي المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص١٥ .

كالمنشار للنجار فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه ، « والقانون » أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامه منه ، كقول النحاه : الفاعل مرفوع فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكام جزئياته منه حتى يتعرف منه أن زيداً مرفوع في قولنا ضرب زيد فإنه فاعل ، وعلى هذا فإنما كان المنطق آلة ، لأنه واسطة بين القوة العاقلة ، وبين المطالب الكسبية في الاكتساب ، وإنما كان قانوناً لأن مسائلة قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها ، كما إذا عرفنا أن السالية الضرورية تنعكس إلى سالية دائمة عرفنا منه أن قولنا : لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة ينعكس إلى قولنا لا شيء من الحجر بإنسان دائماً ، وإنما قال تعصم مراعاتها الذهن ، لأن المنطق ليس هو نفسه يعصم الذهن عن الخطأ ، وإلا لم يعرض للمنطق خطأ أصلاً ، ليس كذلك ، فإنه ربما يخطيء لأهمال الآلة ، وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التى لا تعصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر .

موضوع علم المنطق :

موضوع كل علم : هو ما يبحث في ذلك عن عوارضه الذاتية :

فموضوع علم المنطق : هو المعلومات التى يبحث في المنطق عن عوارضها الذاتية والذي يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية أمران : التصور والتصديق ، فموضوع علم المنطق إذن هو التصور والتصديق من حيث أنهما يوصلان إلى مجهول تصوري ، أو مجهول تصديقي ، أو يتوقف عليهما الإيصال إلى المجهول التصوري أو المجهول التصديقي ، كما يبحث عن الجنس والفصل المعينين للماهية التى يريد استجلاءها ـ فإذا عثر عليهما رتبها بجعل الجنس أولا ثم الفصل ، حتى يوصله هذا الترتيب إلى استجلاء الماهية التى هي المجهول التصوري :

مثلا : لو فرضنا أن شخصاً ما يجهل حقيقة الإنسان ولكنه يعلم الحيـوان ويعلم النـاطق ، فإذا رتبهمـا بوضع الحيوان أولا ثم قيده بالناطق أداه هذا الترتيب على هذا النحو إلى معرفة الإنسان . أو يبحث عن المعلومات من حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى التصور ـ ككون تلك المعلومات جنساً أو فصلا كلية أو جزئية .

ومن هذا نصل إلى أن موضوع علم المنطق ينحصر في التصور ، والتصديق . وأن الموصل إلى المجهول التصوري هو العرف أو القول الشـارح ، والمـوصل إلى التصديق هو الحجة بأنواعها الثلاثة من : القياس ، والاستقراء ، والتمثيل ، والذي يتوقف عليه الايصال في باب التصـورات هو الكليـات الخمسة ، والذي يتوقف عليه الإيصال إلى المجهول التصديقي هو : القضية واجزاءها من الموضوع والمحمول ، أو المقدم والتالي إلى غير ذلك .

ونوضح ما سبق من أن موضوع المنطق هو مكون من شقين : الشق الأول وهـو أن موضـوع المنـطق هو المعلومـات التصـوريـة والتصـديقيـة ، وقد سبق شرح المعلومات التصورية ، وأما المعلومات التصـديقيـة فنـوضحـه بالآتي [وإن كانت المعلومات المبحوث عنها تصديقات فهو باحث عنها من حيث إنها توصل إلى مجهول تصديقي ، ككونها قياساً ، مثل ما إذا جهل إنسان أن الحديد يتمدد بالحرارة ، ولكنه يعلم أن الحديد معدن وأن كل معدن يتمدد بالحرارة ـ فإذا رتب هاتـين القضيتين أداه ذلك الترتيب إلى استجلاء الحقيقة المجهولة ، وهي أن الحديد يتمدد وبالحرارة ، اذن كان موضوعه الذي يبحث عنه هنـا هو ذلك التصديق القائل أن الحديد يتمدد بالحرارة . وهذا هو موضوع المنطق في شقه الثاني وهو المعلومات التصديقية .

« وكذلك المنطق يبحث عن المعلومات التصديقية ـ الشق الثاني من موضـوع المنطق ـ من حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى المجهول التصـديقي وهـو القيـاس ، كبحثـه في القضـايا من جهة تعريفها ، وتقسيمها ، ومعرفة أحكامها من التناقض والعكس .

ولما كانت القضية تتألف من موضوع ومحمول كان بحثه عن المعلومات ، من حيث إنها موضوعات ومحمولات ، مما يتوقف عليه القياس . وإذا :

« فموضوع المنطق هو تلك المعلومات من تلك الحيثيات »[1] .

وببيان موضوع المنطق فإن المنطق قد يتميز عن غيره من العلوم ، لأن العلوم تتمايز عند العقل بتمايز موضوعاتها فيه .

فائدة المنطق :

ذكرنا فيما سبق التعريفات التي قبلت في المنطق ، وبها عرفنا ما هو المنطق ، وكذلك وضحنا موضوع المنطق وقلنا ، أن موضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية ، والآن ندخل على دراسة الفائدة التى تعود على الباحث من دراسته للمنطق . ونذكر بعض فوائد المنطق ونقول[1] :

١ – إن غاية العلماء والمفكرين أن يكون تفكيرهم صحيحاً ، خالياً من التناقض ، وأن تكون نتائج أبحاثهم سليمة بعيدة عن الخطأ ، والعلم الذي يضع القواعد التى توصل إلى هذه الغاية هو علم المنطق .

٢ – المنطق أساس العلوم جميعها ، وذلك أن المنطق يبحث في قوانين الفكر ، بقصد معرفة صحيحها من فاسدها . ولما كان الفكر أساس كل علم من العلوم كان المنطق أساس العلوم جميعها ، وخاصة في العصر الحديث . ذلك العصر الذي خاص المنطق فيه في جميع العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية : ذلك أنه هو العلم الذي يضع المناهج الخاصة بالعلوم ، ويضع لأغلب العلوم مناهج خاصة بها ، « ومن هنا قال الكثيرون من العلماء : إن المنطق آلة العلوم ، ومعيار العلم[2] .

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ، تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية) ص ٢٣ .

(١) انظر الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص٢١ وما بعدها .

(٢) انظر : الغزالي : معيار العلم ، ص٣٥

٣ – ولا تقف مهمة المنطق عند وضع القوانين العامة للفكر الإنساني لكي يسلم من الخطأ ، بل أنه يقوم بتطبيق هذه القوانين العامة في مناهج البحث المختلفة ، بحسب ما تقتضيه طبيعة كل منهج ويقصد إليه كل بحث .

٤ – يميز الإنسان بواسطة قواعد المنطق العامة بين الخطأ والصواب ويتبين مواطن الزلل في التفكير بواسطة هذا العلم .

٥ – يربي المنطق في الإنسان ملكة النقد والتقدير الصحيح ، ووزن البراهين ، والحكم عليها بالكمال أو بالنقض .

الفصل الثاني

تاريخ المنطق

الفصـــل الثـــاني

تـــاريخ المنطق

يقول الدارسون المحدثون للتاريخ والفكر اننا نحن المفكرون ننكب على الماضي ، بسذاجة أو بوعي ، لكي نفسره أو بكل بساطة لكي ندركه ، فلا تنعكس عليـه معـارفنـا الجـديـدة وحسب وإنما تنعكس عليه ، وبخاصة ، مصالحنا وعتادُنا الادراكي الحالي .

وهذا ، كما سنرى ، ما يقدِّم تاريخ المنطق خير مثال عنه . إن هذا العلم قد تجدد نوعاً ما ، فلم يعد من الممكن اليوم أن نرى إلى منطق أرسطو ، ومنطق الرواقيين ومنطق الوسطويين ، وحتى منطق المحدثين من ليبنيـز حتى بوول ، بنفس العـين التى كان ينـظر بها إلى هذه المنـطقيـات في بداية عصرنا . ومن هنا فلابد من اعادة كتابة تاريخ المنطق ، ومتابعة تطوره . على كل هناك جهود مبذولة من عدة جوانب في هذا السبيل . ومن هنا فقد صدق « أ. كومت » اننا لا نفهم علماً حق الفهم إلا من خلال تاريخه[١] .

على كلٍ فقد اشتهر بين الدارسين للمنطق ان أول من وضع المنطق هو الفيلسـوف اليوناني أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد ، وان مبدعه قد أبلغه الكمال ضربةٍ واحدةٍ ، وان المنطق لم يتمكن من التقدم خطوة واحدة منـذ أرسـطو ، وانـه كان ، في ظاهـره ، مغلقـاً ومكتملا . ولقد ساد هذا الاعتقاد ، بدون اشتباه تقريباً ، حتى نهايةالقرن التاسع عشر ، وفي تلك الحقبة من الزمن لم يكن (بروشار) يتردد في القول : « ان المنطق علمٌ جاهز ويمكننا التأكيد بدون خوف ، ان عصر الابتكارات قد أنسدَّ في وجه المنطق »[١] .

---

(١) روبير بلانشي : المنطق وتاريخه ، ترجمة الدكتور / خليل أحمد خليل ، ص٧ ، طبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر . د. ت .

(١) Lalogique de J. s. mill, Revue philosphique, 1880

غير أنــه لا ينبغي أن نفهم من هذا الكلام أن أرسطو كان أول من اخترع هذا العلم وابتدعه من عند نفسه . وأنه لم يسبقه أحد إلى ذلك .

وإنما يجب أن يكون المفهوم من هذا الكلام أن أرسطو كان أول من دوّن هذا العلم ، وهذبه ، وقعد قواعده ، ومن ثم استحق المنطق بذلك أن يكون علماً مستقلا بذاته .

زينــون الايلي :

ومـمــا يوضــح أن فلاسفــة اليونان الذين سبقوا أرسطو ، قد تــكلم بعضهم في مسائل علم المنطق ، وذلك باعتراف من أرسطو ، عندما قال : في فن النقــاش فنحن نعرف من مصدرين مستقلين أنه كان « يعتبر زينون الايلي (مبتكر الجدل) .

ولاشك أنه كان يقصد الاستعمال الذى ادخله « زينون » على ممارسة المناقشــات الفلسفية بأسـلوب الخفض حتى الامتناع الدى كان يستعين به الرياضيون من قبل ، لاسـيما الفيثاغوريوّن في برهانهم الشــهير على امتناع مقارنــة خط الزاوية مع ضلع المربع »[1] ، وكذلك تكلم الفيثاغوريون بشكل كلي في الرياضة ، ووضعوا فيها النظريات المتعددة في الحساب والهندسة ، وأقــامــوا عليهــا الأدلة العقلية ، لاشك أن طريقة الاستدلال والاستنتاج الرياضية من الطرق المنطقية ، فهى عبارة عن مقدمات تتبعها نتائج . وعلى هذا فإن أرسطو قد استفاد من أسلوب زيتون الإيلي في الجدل القائم على الخفض حتى الامتناع . وكذلك استفاد من الفيثاغوريين طريقة الاستدلال ، والاستنتاج .

وكذلك قد ظهر قبل أرسطو جماعة من الفلاسفة سموا بالسوفسطائين وهم طائفة من المفكرين الذين وجدوا في بلاد اليونان قبل عهد أرسطو .

وهؤلاء المفكرون أخذوا على عاتقهم تعليم الشباب الأثينى بلاغة القول

---

(١) روبير بلانشي : المنطق وتاريخه ، ترجمة الدكتور / خليل أحمد خليل ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

في صورة الجدل ، ذلك الجدل القائم على دحض الخصم ، بوسيلة التنديد بأغلاط منطقية في المحاججة التى يدافع بهاعن أطروحته ، بدلا من مجادلته في حقيقتها . ويلزم هنا من المجادل أن يكون قادراً على التمييز الدقيق بين المقاييس الصحيحة وغير الصحيحة ، الأمر الذي يفترض معرفة منطقية ضمنية على الأقل . لكن سفسطات الخصم ليست دائماً عفوية وبريئة . فنهاية المهارة تكمن في تلبيس شكل منطقى لايُدحض لأحكام مغلوطة : وذلك إما لتبرير رأى متناقض ، وإما لإكراه الغير على الظهور بمظهر مضحك . ولقد اشتهر السفطائيون بمهارتهم في هذا الفن وذهبوا إلى حد الاعتذار بذلك ، (ويقال إن بروتاغوراس كان يتبجج بقدرته على أن يجعل الحجة الأسوأ تبدو كأنها هي الأحسن)[1] . وتلاحظ هنا أن السفطائين قد انحرفوا عن الهدف الاسمى للعلم ، وهو الوصول إلى حقائق الأشياء ، فادعوا أنه لاحق ولا باطل في الواقع بل رأوا أن الحق ما يراه الشخص حقاً ، والباطل مايراه الشخص باطلا ، ذلك أنهم قد أعتبروا الفرد مقياس الحقيقة ، وأن الاحساس هو المصدر الوحيد للمعرفة .

ديموقريطس : (٤٦٠ ـ ٣٧٠ قبل الميلاد) :

وإذا انتقلنا إلى ديموقريطس نجده اتخذ موقفاً عدائياً من السوفسطائيين الذين اساءوا إلى الحقيقة التى بضياعها قد تعرض كل نظام للسقوط . وتختل موازين الحقيقة وتفقد الأشياء موازينها ومقاييسها ، لأن الموازين والمقاييس تابعاً للميول الشخصية .

وتذكر الكتب التاريخية المنطقية ان ديموقريطس (هو المؤسس لأول نسق منطقى في اليونان القديمة . فقد كتب رسالة خاصة في المنطق أو القانون تقع في ثلاثة كتب . وكان ديموقريطس كما يقول أرسطو هو ، من بين جميع الفلاسفة الطبيعين أول من أقام فلسفته بواسطة التصورات والتعريفات المنطقية »[1] .

---

(١) الكسندر ماكوفلسكي : تاريخ علم المنطق ، ترجمة : نديم علاء الدين ، وابراهيم فتحيى ، ص٥٩ ، طبعة دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٧ .

ذهبت تعاليم ديموقريطس إلى أن معايير الحقيقة هي :

١ - الإحساس الكامل المحكم ، ومعناه الإدراك الحسي الذي يقبل التحقيق العلمي .

٢ - العقل الكامل ، وهو الذهن المزود بمنهج علمي والمسترشد بمباديء البحث الصحيحة .

٣ - الممارسة الحسية ، وهي التحقيق من الأفكار المقبولة ، لأن تطبيق هذه القضية أو تلك في الحياة يجلب لنا النفع أو الضرر ، والسعادة أو الشقاء ، وهذه النظرية ذات المعايير الثلاثة للمعرفة الصحيحة طورها بعد ذلك تلميذ لديموقريطس ، هو «نوسيفانيس» في كتابه «الحامل ثلاثي القوائم » ، وعنوانه نفسه يشير إلى أن الحقيقة ترتكز على ثلاثة مبادىء : الإحساس والفكر والممارسة[١] .

سقراط : (٤٧٠ - ٣٩٩ قبل الميلاد) :

طالب سقراط أن يكون للعقل الإنسانى الحق في أن يعكف بحرية كاملة على البحث في العقائد والتقاليد والعادات والقوانين السارية . ولكنه على النقيض من النزعة النسبية عند السوفسطائيين ، دافع عند الحقيقة المطلقة والأخلاق المطلقة . وكذلك وقف مثلما وقف ديموقريطس ضد النزعة النسبية ونزعة الشك ، ودافع عن القضية القائلة إن المفاهيم العامة تترجم الحقيقة الموضوعية . وهذه المفاهيم العامة للحقيقة الموضوعية متصلة بقسم التصورات المنطقية ، وكذلك وضع سقراط مشكلة المنهج في مكان الصدراة من أبحاثه المنطقية ، ذلك أن المنهج عنهده يقوم على فكرة أننا نصل إلى المعرفة الحقة بواسطة التصورات الكلية ، وهذا نابعٌ من فلسفته القائلة إن الفلسفة ليست امتلاك الحقيقة ، ولكنها حب الحكمة والبحث عن الحقيقة ، والطريق

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

الذى يؤدي الى هذه الحقيقة . وتلاحظ أن طريقة سقراط في مناقشاته للسـوفسطائيين أثناء اثباته لحقائق الأشياء قائمة على طريقتين :

١ - الاستقراء ، ٢ - التعريف .

ويشير أرسطو في الميتافيزيقا (القسم ١٣ ، ٢٤ إلى أن سقراط أدخـل طريقة الاستقراء التى تذهب من الأشياء الفردية إلى تعريف المفهـوم الكـلى . وقـد استند سقراط في صراعه ضد النزعة النسبية المـطلقة ، وضـد الذاتية لدى السوفسطائيين على فكرة التصور التى يقصد بها أن لا يلحقه تغير طوال الأبد ، متطابقاً دائماً بالنسبة إلى جميع الأفراد .

والاستقـراء السقـراطي هو عملية تكوين التصورات ، وبواسطة الاستقـراء يمكنـه التمييـز بين ما يرجـع إلى ماهية الشيء المطروح للمنـاقشة وبين مالا يرجع إليها ، وبهذه الطريقة تتشكل التصورات ابتداء من المتماثلات)[1] .

وبهذا نصل إلى أن سقراط هو أول من طلب الحقيقة الكلية من خلال التعريف . وأنه قد استعان على ذلك بالاستقراء . إذن فسقراط ساهم في بناء المنطق ، وذلك من خلال :

١ - التعريفات .
٢ - الاستقراء .

أفلاطون : ثم جاء بعد سقراط أفلاطون (٤٢٨ـ ٣٤٧ قبل الميلاد) . وهو من أشـهر تلامذة سقراط ، وناصر مذهبه ، فآمن برأي استاذه ، وهاجم السوفسطائين الذين انكروا الحقيقة الكلية ، وبدأ افلاطون في منطقه من مذهبـه سقـراط في التصـورات بوضعها ماهيات الأشياء ، ثم حول هذه التصـورات إلى مُثـلٍ مطلقـةٍ على نحو مستقل خارج الذات العارفة وفي

---

(١) الكسندر ماكوفلسكي : تاريخ علم المنطق ، ترجمة نديم علاء الدين ، وابراهيم فتحيى ، ص ٦٣ .

استقلال عن العالم المادي . بحسب مذهبه في التصورات تكون لـ «المُثل» الأسبقية ، كما أنها أبدية لا يلم بها التغيُّر ، وهي تشكل عالماً آخر هو « الوجود الحق » . والمادة توجد في مقابل هذا العالم ، وهي ضرب من العماء لا شكل له تنعكس فيه « المثل » . وبفضل هذا الانعكاس يصير هذا « اللاوجود » عالم الأشياء المحسوسة . وفي العالم المادى المتغير تنعكس المُثل الأبدية التى لا تتغير ، وهي النماذج الأولية لكل الأشياء الموجودة في العالم المادى ، وليست هذه الأشياء الا الظلال العابرة للمُثل .

وكذلك رأى افلاطون أن يجب عدم البحث عن الحقيقة والمعرفة في معطيات الإدراك الحسى ولا في الإحساسات ، لكن يجب البحث عن الحقيقة في النشاط العقلى وكذلك استخدام منهج الاستقراء في الوصول إلى حقائق الأشياء الذي أخذ به أستاذه سقراط من قبله ، وبذلك يكون أفلاطون قد تكلم في موضوع التعريف والاستقراء بمعنى أن التصور لدى أفلاطون قائم على التعريف لما هو جوهري في الأشياء[1] .

منطق أرسطو :

مما سبق يتضح لنا بشكل واضح أن أرسطو لم يخترع المنطق من تلقاء نفسه ولم يؤلفه ضربة واحدة ، وإنما جمعه وهذبه وقعد قواعده ، وجعله علماً قائماً بنفسه ، وكذلك لم يطلق على علمه هذا اسم منطق (لوجيكا) ، وإنما كانت هذه التسمية من وضع بعض تلاميذه ، وهو «الإسكندر الأفروديسى » الذي ظهر في القرن الثاني الميلادي .

أما أرسطو فقد أطلق على كتابه أو علمه هذا اسم : التحليلات ، أى تحليلات الفكرإلى عناصره .

---

(١) انظر الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص٢٧ وما بعدها .
والكسندر ماكوفلسكي : تاريخ علم المنطق ، ترجمة نديم علاء الدين ، وابراهيم فتحيى ، ص ٧٣ .

وقد جمعت مؤلفات أرسطو المنطقية تحت عنوان شامل هو الأورغانون أو الآلة العقلية ، ويضم :

١ – المقولات (قاطغورياس) ، ومعناها المحمولات .

٢ – العبارة (بارى أرميناس) والعبارة معناها الصوت . والمراد به هنا الصوت الدال ويتناول أرسطو في هذا الكتاب ، الدلالة وأنواعها ، واللفظ المفرد والمركب ، والقضية وأناعها ، وتقابل القضايا بالتناقض أو التضاد .

٣ – التحليلات الأولى والثانية (أنا لوطيقا) . والتحليلات الأولى تعرض القياس ، والتحليلات الثانية تعرض البرهان . ولا جدال في صحة نسبتهما إلى أرسطو .

٤ – المواضع الجدلية (الطوبيقا) : ويبحث أرسطو في هذا الكتاب ويوضح معنى الجدل ، ويذكر مواد الأقيسة الجدلية ، وهي المقدمات المشهورة والمسلمة ، كما يذكر فيه المواضع التى تستخدم فيها هذه الأقيسة .

٥ – نقض الأغاليط (سوفسطيقا) يبين أرسطو في هذا الكتاب معنى الأغاليط ، وأنواعها ، وهي الأخطاء التى ترجع إلى إيهام في اللغة ، وغموض في الحدود ، أو إلى عدم مراعاة قواعد المنطق ، وهي الأغاليط المادية ، التى ترجع إلى مادة القياس وقواعد إنتاجه .

« ولما كان الفلاسفة اليونانيون الذين جاءوا بعد أرسطو ، لم يشتغلوا في بحوثهم الفلسفية بالناحية النظرية منها إلا لماماً ، وكانت عنايتهم موجهة إلى الفلسفة العملية ، وبالأخص المباحث الأخلاقية التى تتعلق بالسلوك الإنسان ، ومن هنا فإننا لانجد عند المدرسة الابيقورية والمدرسة الرواقية بحوثاً مهمة وجديدة ، في ما وراء الطبيعة ولا الطبيعة ، ولا المنطق ، واللهم الا ما نسب إلى مدرسة الرواقين ، من أن بعض رجالها قد تكلموا ، في موضوعات من المنطق ، وتقدوا

منطق أرسطو ، ووجهوا إليه بعض الطعون »[1] فقد ورد أن الرواقين قد أنكروا الكلى وآمنوا بالجزئي ، وكذلك رفضوا نظرية الحد والقضايا الحملية ، وأحلوا محلها فكرة الرسم ، والأقيسة الشرطية والاستثنائية ، ونهجوا بالمنطق كله منهجاً استقرائياً .

المنطق بعد أرسطو :

من المعلوم أن الفلسفة اليونانية قد انتقلت بعد ذلك إلى مدينة الإسكندرية التى بناها الأسكندر المقدوني في شمال مصر على البحر الأبيض المتوسط ، وعلمنا كذلك أنه جلب لها العلماء من بلاد اليونان ، تكونت في هذه المدينة عدة مدارس فلسفية من أهمها : مدرسة الأفلاطونية الحديثة ، ومدرسة الإسكندرية وأن هذه المدارس قد عُنيت بدراسة النواحي الميتافيزيقية والأخلاقية ، ولم تعن بالبحث والتجديد في المنطق ، وذلك لأن رجال هذه المدارس قد اكتفوا بما كتبه أرسطو في هذه الناحية . وبالتالى انتقلت تلك التعاليم الفلسفية من إلهية وطبيعية وأخلاقية ، ومنطق إلى بلاد السوريان في المدارس التى أنشأها هؤلاء في : الرها ونصيبين ، وحران ، وفارس . إلى أن فتحها المسلمون واختلطوا بسكانها من اليهود والمسيحيين والفرس، ودارت بينهم وبين المسلمين المناقشات والمجادلات الدينية ، وكثرت المنازعات والخصومات ، واشتد الجدل ، وقد وجد المسلمون أنفسهم أنهم أمام أناس أكثر قوة منهم في أسلوب الحجاج والمناقشة ، لأنهم يستخدمون قوانين المنطق وقواعده . هذا من جهة ، وكذلك كثر الزنادقة والملحدون في البلاد الإسلامية ، وكثر النزاع والجدال بينهم وبين المسلمين ، من جهة ثانية ، ومن هنا وجد المسلمون أنفسهم أنهم بحاجة ملحة الى أن يستخدموا المنطق ففي مع هؤلاء وأولئك ، ومن هنا أمر الخليفة أبو جعفر المنصور بترجمة المنطق إلى اللغة العربية ، وكلف عبد الله ابن المقفع بنقل كتب المنطق من اللسان السورياني واللغة اليونانية إلى اللغة الغربية[1]

---

(١) انظر : الكسندر ماكوفلسكي : تاريخ المنطق ، ص ١٧٤ وما بعدها ، والدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٣٤ .

(١) انظر : الدكتور / عوض الله حجازي : الفلسفة الإسلامية ، ص ١٢٤ وما بعدها .

المنطق في عصر النهضة :

أما بالنسبة للمنطق لدى الغربيين ، من الملاحظ أن الغربيين في ذلك الوقت لم يكونوا على دراية بالمنطق اليوناني اللهم إلا القليل اليسير ، وذلك لأن آباء الكنيسة ورجالها من المسيحيين كانوا يحرمون النظر الفلسفي والبحث العقلي ظانين أن ذلك يفسد العقيدة الدينية ، ولكن هذه الحال لم تستمد طويلا ، فقد بدأ الغربيون يتحررون من سيطرة الكنيسة ، وخاصة بعد أن اتصل الغرب بالشرق ، وبعد أن ترجمت كتب العرب ومؤلفاتهم إلى اللغة الأوروبية ، حوالي القرن الثاني عشر الميلادي ، وبدا ميل رجال الكنسية إلى فلسفة أرسطو ، وبدأوا يشتغلون بها ، وبالتوفيق بينها وبين الدين على يد القديس (قوما الأكونبى)[1] ١٢٨٤ م . ومن هنا اشتغلوا بالمنطق الأرسطي ، ولاسيما مباحث القياس ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد جاء عصر النهضة (نهضة العلوم) وقام كثير من الفلاسفة يوجهون النقد إلى منطق أرسطو قائلين : إنه منطق شكلي لايفيد في تقدم العلوم ، وأنه استدلال عقيم ، لا ينفع في الكشف عن معلومات جديدة .

وكذلك عابوا على منطق أرسطو أنه لم يعتد بالملاحظة والتجربة ، وأنه أهمل الاستدلال الاستقرائي العلمي ، الذي بواسطته نحصل إلى اكتساب المجهول ، وكذلك نرى بعض الفلاسفة المحدثين يدعون إلى ترك المنطق الأرسطي ، ونبذة ، واستبداله بمنطق آخر يفيدنا في البحث العلمي والاكتشافات الجديدة .

وها هو ذا الفيلسوف الإنجليزي « فرنسيس بيكون » الذى وجد في أواخر القرن السادس عشر والمتوفي سنة ١٦٢٦ م يقوم بالدعوة إلى منطق جديد ، هو منطق الاستقراء العلمي ومناهج العلوم ، « ذلك أن مهمة المنطق عند بيكون هي إقامة منهج علمي يهدى إلى الطريق القويم نحو الحقيقة .

---

(١) انظر : الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص٣٦ ـ ٣٧ .

وهو يذهب إلى أن المنطق يجب أن يصير منطق الاكتشاف والاختراع في العلم »[1] .

ومن ثم جاء فلاسفة أوربيون محدثون ، فزادوا على ما ابتدعه (بيكون) في المنطق ، مسائل متعددة ، فنرى (ديكارت) و « ستيوارت ميل » وغيرهم من فلاسفة العصر الحديث ، يتكلمون عن المنهج الاستقرائي والفرض العلمي وطريقة إثبات الفروض وتحقيقها .

---

(١) الكسندر ماكوفلسكي : تاريخ علم المنطق ، ص٣٣٧ .

الفصـــل الثالث

الدلالـة وأقسـامها

الفصـــل الثـــالث

« الألفـــاظ والمعـــاني »

أو

الفـكر واللغـــة

مقدمـــة :

لا شغل للمنطقي بالألفاظ ولا عناية له بها ، وإنما عنايته بالمعاني والمفاهيم العقلية ، ذلك أن المنطق يبحث في الأفكار ومطابقتها للقوانين الضروريـة ، فعـلاقـة المنطق كلها بالأفكار ، وهوالمعلومات التصورية والتصـديقيـة ، والحقيقـة أن المـوصـل للتصـور المجهول ليس لفظ التعريف ، بل معناه ، كما أن الموصل إلى التصديق المجهول معاني المقـدمـات في القياس لا ألفاظها ، ولكن لما كانت الألفاظ هي قوالب المعـاني ، وبواسطتها يمكن التعلم والتعليم جعلوا مباحث الألفاظ في المنـطق مقصـودة لا لذاتـه ، بل بالعرض وبالقصد الثاني »[1]. ليس بحاجة إلى البحث في الألفاظ ودلالتها .

وبسبب إدراك العلماء شدة الاتصال بين الفكر واللغة ، أو بين المباحث العقلية والألفاظ اللغوية تكلموا في الألفاظ ودلالتها ، وبحثوا فيها ، ذلك لأن اللغة هي الوسيلة التي تعبر عن أفكارنا ، وهي الواسطة والوسيلة في نقل أفكارنا إلى الآخرين ، ومن هنا فإن المناطقة قد اعتنوا بالألفاظ ، التي هي أداة التعبير عن المعاني .

وسيتقم الكلام في هذا الفصل إلى قسمين :

القسم الأول : في الألفاظ :

القسم الثاني : في المعاني :

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية) ، ص ٢٩ .

الدلالة وأقسامها

ولما كان الغرض الأول من مباحث الألفاظ يأتي من جهة استخدامها ودلالتها على المعاني ، قدم الكلام على الدلالة وأقسامها .

وقد عرفوا الدلالة :

من حيث هي ، بقولهم : الدلالة : هي فهم أمر من أمر ، أو هي كون الشيء بحالة وصفةٍ يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والمراد بالشيء الأول الدال ، وبالشيء الثاني المدلول ، ومعنى التعريف أن الشيء إذا كان على حالة بحيث إذا علم منه شيء آخر سمي دالاً . وفي تعميم لفظ « شيء » إشارة إلى أن الدال لا يلزم أن يكون لفظياً ، بل أعم هو من اللفظ وغيره ، وبناء على ذلك انقسمت الدلالة إلى قسمين : لفظية وغير لفظية ، وذلك مثل لفظ « الدوحة » فإن هذا اللفظ يدل على المدينة أو « العاصمة » الهادئة المستقرة بالأمن والأمان وهذه هي الدلالة اللفظية ، وأما الدلالة غير اللفظية ، فذلك مثل : دلالة النور الأحمر في إشارة المرور على التوقف وعدم السير بخلاف النور الأخضر الدال على السير . ومن هنا ندخل على أقسام الدلالة .

أقسام الدلالة :

تنقسم الدلالة أولا إلى قسمين :

١ – دلالة لفظية .

٢ – دلالة غير لفظية .

وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام : عقلية ، وطبيعية ، ووضعية .

فالعقلية غير اللفظية ، مثل :دلالة الأثر على الموثر ، والطبيعية ،

مثل : دلالة حمرة الوجه على الخجل ، والوضعية ، مثل : دلالة العَلَم القطري على دولته : على كل فإن المقصود للمنطق هو فهم المعنى من اللفظ ، واللفظ إما أن يدل على المعنى بحسب العقل كدلالة اللفظ على حياة المتلفظ به ، ودلالة لفظ الخالق على المخلوق . أو يدل اللفظ على المعنى بحسب الطبيعة كدلالة لفظ (آه) على الألم . أو يدل اللفظ على المعنى بحسب وضع الواضع ، كدلالة لفظ تفاح ، على الفاكهة المعروفة ، ودلالة لفظ (الإنسان) على الحيوان الناطق .

وهذه الأنواع الستة للدلالة اللفظية والدلالة غير اللفظية ، والتي هي العقلية والطبيعية والوضعية ، لكل منهما (الدلالة اللفظية والدلالة غير اللفظية) يلغى المنطقى منها ما عدا الدلالة اللفظية الوضعية ، ذلك أن الدلالتين الآخرتين ، (وهما الدلالة العقلية والطبيعية) لاينظبطان ، لاختلاف الطبائع والعقول ، وكانت دراستها قليلة الجدوي ، لم يهتم المنطق بدراستهما . (وإنما عنى بدراسة الدلالة اللفظية الوضعية لأنها أسهل من غيرها ، وأكثر فائدة وأعم نفعاً .. بإزاء المعنى وأما أنها أكثر فائدة ، وأعم نفعاً ، فلأن اللفظ يدل على المحسوس والمعقول مغاً ، ويمكن التفاهم به مع كل شخص يعلم بوضعه (اللفظ) ، فإنك إذا نطقت بكلمة « إنسان » فإن هذا اللفظ يدل على المعنى المقصود بهذه الكلمة ، وهو الحيوان ، ويدل كذلك على : محمد ، وأحمد وعلى ، وابراهيم من أفراده ، فهى قد دلَّت على المحسوس والمعقول معاً .

ولذلك سنقتصر في الكلام على الدلالة اللفظية الوضعية[1] فتقول :

الدلالة اللفظية الوضعية :

هي : جعل اللفظ بإزاء المعنى الخاص به في لغة ما . وكذلك عرفت الدلالة اللفظية الوضعية بأنها : هي كون اللفظ بحالةٍ وصفةٍ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمعنى .

---

(١) انظر الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية) ، ص ٣٠ .
والدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٤٣ .

وتنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام :

١ - دلالة مطابقية .

٢ - دلاة تضمنية .

٣ - دلالة التزامية .

١ - فالدلالة المطابقية : هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ، من حيث إنه تمام ما وضع له ، أى من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ هو المعنى الكامل للفظ . كدلالة لفظ « الإنسان » على الحيوان الناطق ، ودلالة لفظ (المثلث) على السطح المستوى المحوط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ولهذا سميت هذه الدلالة مطابقية ، من قولهم « طابق الشيء الشيء » إذا وافقة من غير زيادة ولا نقصان .

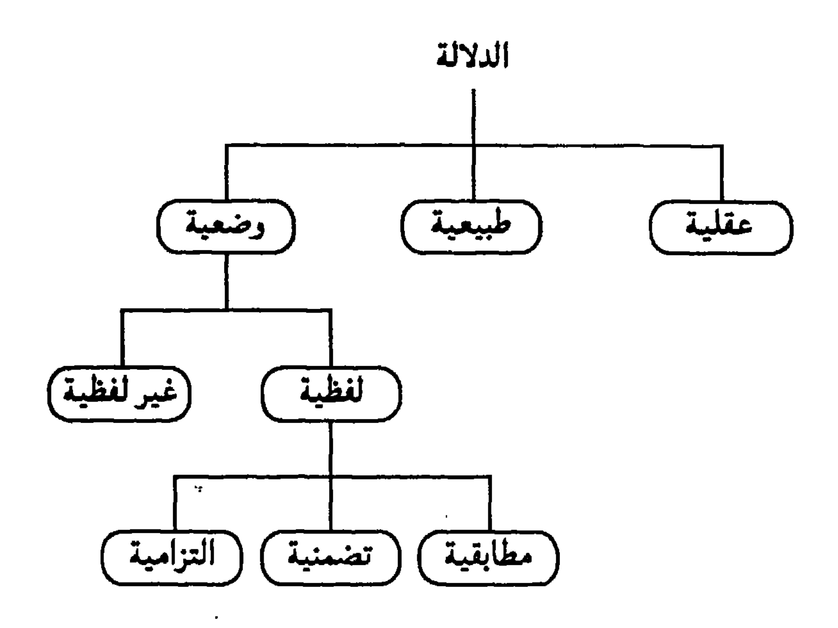
٢ - والدلالة التضمنية : هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن كل المعنى ، أى من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ هو جزء المعنى المطابق ، كدلالة لفظ « الإنسان » على الحيوان فقط أو الناطق فقط ، ومثل دلالة لفظ (البيت) على الجدار وحده . أو على السقف وحده .

وسميت هذه اللادلة تضمنية لأنها عبارة عن فهم الجزء من الكل فالجزء داخل في ضمن الكل ، ولذلك سميت تضمنية .

٣ - والدلالة الالتزامية : هي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الذي وضع له ، أى من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ خارج عن معناه الأصلي ، وذلك مثل دلالة لفظ (إنسان) على قبول التعلم .

ولفظ (الثلاثة) على الفردية ، ودلالة لفظ (الأربعة) على الزوجية .

خلاصة الدلالة من حيث أقسامها :



تقســـيم الألفـــاظ

اتضح لنا فيما سبق أن لكل لفظ مستعمل للدلالة على المعنى يدل أولا وبالأصالة على تمام معناه المطابقي ، وأنه (أى اللفظ) إذ دل على معنى تضمني ، أو التـزامي فإنـه يدل عليه بعد دلالته على المعنى المطابقي ، وذلك مثل : دلالة لفظ (البيت) الدال على السقف والجدار ـ ومن هنا سميت هذه الدلالة مطابقية ، لأن لفظ « البيت » وضع ليدل على السقف والجدار ، ومن ثم ، أى من بعد دلالة المطابقية من الممكن أن يدل على دلالة التضمن ، وذلك مثـل : دلالة لفـظ « البيت » على الجـدار وحـده . أو على السقف وحـده . إذن الدلالة التضمنيـة والالتزامية مندرجة تحت الدلالة المطابقية ، ومن أجل هذا قصر المناطقة كلامهم في تقسيم اللفظ وإفادة أحكامه على الدال بالمطابقة ، لأن كل ما يثبت للفظ من حيث دلالته التضمنية أو الالتزامية ، يثبت له من حيث دلالته المطابقية من غير عكس .

وإذا تقرر ذلك فأقول ينقسم اللفظ الدال بالمطابقة قسمين بمعنى أن اللفظ الدال على معناه الموضوع له بالمطابقة ينقسم الى قسمين :

مفرد ومركب :

ولـما كان التركيب والافراد صنفين للفظ أولا وبالذات ، وللمعنى ثانياً وبالعرض فسنبدأ بذكر مباحث الألفاظ قبل مباحث المعاني .

١ – فاللفـظ المفـرد : هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معنـاه دلالة مقصودة : مثل لفظ : إنسان ، وقلم ، وكتاب ، وعبد الله ، ومحمد الذي هو علماً لشخص معين ، فإن أى واحد من هذه الألفاظ ، لا يدل جزءه على جزء معنـاه الموضوع له . ومن هنا قيل : إن

(كل لفظ لا تريد أن تدل بجزء منه على جزء معناه فهو مفرد)[1] .

٢ - اللفـظ المركب : هو الذي يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مثل : جامعة قطر ، الدوحة عاصمة قطر ، العلم مقيد ، فإن كل جزء من أجزاء هذه التراكيب يدل على جزء معناه دلالة مقصودة ، ألا ترى أن لفظ « جامعة » يدل بالوضع على المكان الذى أعد لتعلي العلم لطلبة التعليم العالي . ولفظ « قطر » يدل بالوضع على الدولة الموجودة في الخليج .

ومن هنا قال المناطقة في اللفظ المركب « وكل لفظ تريد أن تدل بجزء منـه على جزء معنـاه فهـو مركب ، كقـولك : رامي الحجارة ، فإنك تدل بـ «رامي » على شيء ، وبـ « الحجارة » على شيء آخر . وكل لفظ تدل به على أشياء كثيرة بمعنى واحد فهو كلي ، كقولك : حيوان ، سواءً كانت كثيرة في التوهم أو في الوجود »[1] .

---

(١) ابن سينا : عيون الحكمة ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بدوي ، ص ١ ، الطبعة الثانية ، طبعة وكالة المطبوعات ، الكويت ، ودار القلم ، بيروت ، سنة ١٩٨٠ م .

(١) ابن سينا : عيون الحكمة ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بدوى ، ص ١ .

تقســـــيم اللفظ المركب

ينقسم اللفظ المركب إلي قسمين : مركب تام ، ومركب ناقص .

١ – فالمركب التـام : هو ما يحسن السكـون عليـه ، وهو ما أفاد المخاطب فائدة تامة . لأن السامع لذلك اللفظ المركب لا ينتظر من السامع اضافة لفظ آخر لاتمام فائدة ، مثل : الصبر شجاعة ، العدل فضيلة .

وينقسم المركب التام إلى قسمين : خبر وإنشاء .

أ – فالخبر : هو ما احتمل الصدق والكذب لذات مفهومه ، ويصح أن يقـال لقـائله : إنــه صادق فيـه أو كاذب ، وذلك مثل : الطالب مجتهد ، والعلم يرفع من إنسانية الإنسان . فإن الحكم يوصف الطالب بالاجتهاد يحتمل أن يكون مطابقاً للواقع ، فيكون صادقاً ، ويحتمل أن يكون غير مطابق للواقع فيكون كاذباً .

والحكم على العلم بأنه يزفع من إنسانية الإنسان ، قد يكون مطابقاً للواقع ، فيكون الحكم صادقاً . ويحتمل أنه غير مطابق للواقع ، فيكون الحكم كاذباً . ويسمى ذلك الخبر في عرف المناطقة « قضية » كما يسمى « تصديقا »[1] .

ب – إنشاء : مالا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، ولا يصح أن يقال لقائله : إنــه صادق فيه أو كاذب ، وكذلك عـرف بأنه « هو اللفظ المركب التام الذى لا يحتمل الصدق والكذب »[2] وعلى هذا فإن الإنشاء قسمان : طلبي ، وغير طلبي . ومن هنا قيل في المركب التام الإنشائي (بأنه لم

---

(١) سيأتي الكلام في القضية ، وأقسامها ، وأحكامها فيما بعد إن شاء الله .

(٢) انـظر : الدكتـور / محمـد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية ص ٥٠ .

يحتمل التام بحسب مفهومه للتصديق والتكذيب ، سواء دلَّ بالوضع على الطلب ، أى طلب الفعـل ، أو الترك مع الاستعلام أو الفهم . رسمت هذا القسم طلباً كالأمر والنهي والاستفهام . وإذا كان طلب الفعل أو تركة مع المساوي فالتماس ، ومع الخضوع سؤال ودعاء ، وذكر الوضع لاخراج ، مثل « كتب عليكم الصيام »[٣] ، واطلب منك القيام ، عن الأخبار الدالة على طلب الفعل بطريق الإنشاء على سبيل المجاز إذ لم يدل بالوضع على الطلب ، وهو غير الطلب . وقد يسمى تنبيهاً بالتمنى والعرض والتعجب في النداء)[٤] .

وإذا دخلنا على ذكر اقسام المركب التام الإنساني فهو قسمان كما ذكرنا سابقاً : طلبي ، وغير طلبي .

طلبى : هو الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والالتماس ، وكل ذلك مثل : ادرس المنطق ، لا تتكلم ، اللهم استجب ، أى طالب أفهم من محمد .

وغير الطلبي : هو التمنى ، والترجي ، والنداء ، والقسم ، وكل ذلك مثل :

ليتني لم أخلق ، يا أيها الناس اتقوا ربكم ، يا طالبَ استمع للمحاضرة ، لعُمرك قسمي :

٢ – والمركب غير التام) (المركب الناقص) : وهو مالا يحسن السكوت عليه ، وذلك لأنه لا يفيد المخاطب فائدة تامة ، وينقسم إلى قسمين :

أ – مركب تقييدي : وهو ما كان الجزء الثاني فيه قيداً للأول ، وذلك بأن يكـون وصفـاً له ، مثل البيت الجميل ، والحيوان الناطق ، أو يكون مضافاً إليه ، مثل : شجرة البرتقال ، باب الدار .

---

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٨٣ .

(٤) الرازي ـ الصفوي : شرح الغرة في المنطق ، تحقيق الدكتور / البير نصرى نادر ، ص ٣٩ ، طبعة دار الشروق ، بيروت ، سنة ١٩٨٣ م .

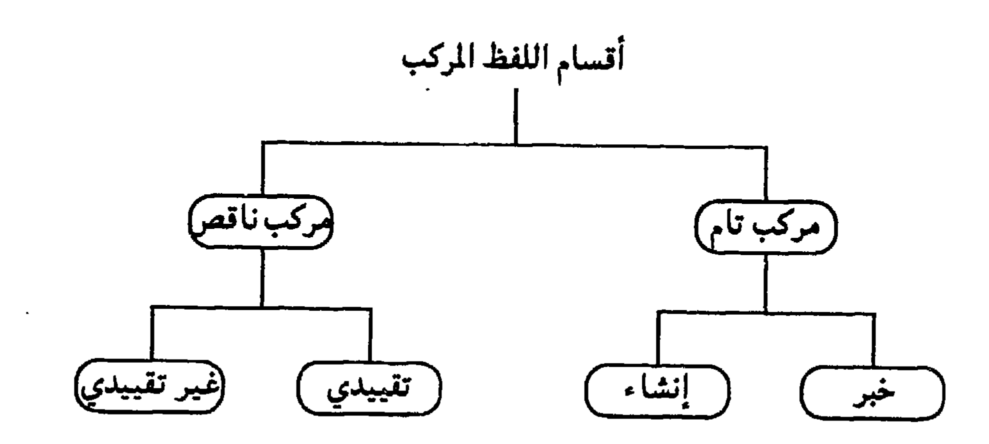
ب – مركب غير تقييدي : وهو المركب من اسم وأداة « حرف » . مثل ، في الطريق ، أو فهم ب .

والمقصود للمناطقة من هذه الأقسام التى للفظ المركب اثنان فقط ، وهما :

١ – المركب الخبرى التام لأنه هو الموصل إلى التصديق . الذي هو حصول صورة الشيء في الذهن مع الحكم عليه .

٢ – والمركب الناقص التقييدي : لأنه هو الموصل إلى التصور . الذى هو حصول صوة الشيء في الذهن دون الحكم عليه .

خلاصة تقسيم اللفظ المركب :



أقســــام اللفظ المفرد

تلاحـظ أن المنـاطقـة أثناء حديثهم عن الألفاظ يقدمون تعريف المركب على تعريف المفرد كما لاحظنا سابقاً ، وذلك راجع إلى أن تعريف المركب وجودي ، أما تعريف المفرد فعدمي . والوجود مقدم في الاعتبار على العدم .

ينقسم اللفظ باعتبار ذاته إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وكلمة ، وأداة .

١ - فالاسم : هو اللفظ المفرد الصالح للإخبار به وحده ، وليس دالا على الزمان بهيئته ، وذلك مثل : على ، وإنسان ، وسماء ، فيخبر عنـه ، في مثـل الجمل الآتية : ـ على فاهم ، والإنسان حيوان ناطق ، والسماء صافية ، وكذلك يخبر به في مثل : الفاهم على ، والمتكلم إنسان ، والصفاء للسماء ..

٢ - الكلمـة : فهى لفظ مفرد يصلح للإخبار به وحده ويدل بهيئته وصورته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة ، كضرب يضرب ونصر ينصر . فإنه يصح أن يخبر بها ، فنقول : على يضرب ، وينصر القوى الضعيف ، ففى كل من هذين المثالين قد أخبرت بالفعل ، وحكمت به على الاسم ، فإن الاسم في كل منهمـا مسنـد إليه (محكوم عليه) ، والفعل مسند (محكوم به) والمسند هو الخبر .

٣ - والأداة : لفظ مفرد لا يصلح للإخبار به وحده كـ «فى » وسائر حروف الجر ، واعلم أن مالا يصلح للإخبار به وحده نوعان :

الأول : مالا يصلح للإخبار به أصلاً ، مثل « في » و « من » وسائر

حروف الجر ، فإنها إذا قلت « على في المحاضرة » كان المخبر به محذوفاً تقديره حصل أو حاصل ، ولا مدخل لـ « في » في الإخبار أصلاً .

الثاني – مالا يصلح الإخبار به وحده وإن صلح لذلك مع شيء آخر كـ « لا » في قولك : الثبات لا حجر ، فإن الخبر هنا هو مجموع « لا حجر »[1] .

---

(١) انظر : الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق الدكتور / رفيق العجم ، ج ١ . ص ٦٨ ، طبعة دار الشروق ، بيروت ، سنة ١٩٨٥ ، د.ط .
والدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية «شرح للرسالة الشمسية» ، ص ٤٣ .

تقسيم الاسم باعتبار معناه
أو
نسبة الاسم إلى المعنى

والإسم باعتبار معناه من حيث هو معناه ينقسم أولا إلى قسمين :

١ - ما يدل على معنى واحدٍ (الجزئي) .

٢ - ما يدل على أكثر من معنى واحد[1] . « الكلي » .

١ - **النوع الأول** : فالذي يدل على معنى واحد ينقسم إلى قسمين :

(أ) لأنه إما أن يدل على ذات واحدة فقط ، وهو (العلم) في عرف النحاه والجزئي في عرف المناطقة ، مثل : محمد ، وعلي ، والدوحة ، ومكة ، والمدينة .

(ب) أو لا يدل على فرد واحد ، بل على أفراد كثيرة ، وهو الكلى في عرف المناطقة ، مثل : إنسان ، معدن ، شجرة ، فإن كلا من هذه الأسماء يدل على أكثر من فرد واحد .

وهذا القسم الثاني ، وهو الاسم الذي يدل على أفراد كثيرة باعتبار معناه ينقسم بدوره إلى قسمين :

١ - الأول المتواطيء : وهو الذي تستوي جميع أفراده في صدق الكلي عليها ، واشتركها فيه ، مثل : إنسان ، ومعدن ، ومثلث ، وشجرة . فإن جميع أفراد هذه الكليات يتفق في صدق الحقيقة الكلية عليها وتطلق على كل منها بالسوية ، فكل واحد من أفراد

---

(١) ابن حزم الاندلسي : التقريب لحد تحقيق والمدخل إليه تحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، ص١٣ طبعة منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

الإنســان : الأبيض ، والأسمـر ، والطويل والقصير ، يقال عليه (الحيوان الناطق) بالتساوى ، وكل فرد من أفراد المثلث سواء كان متسـاوى الأضــلاع أو مختلف الأضــلاع ، مصنوعاً من الحديد ، أو من النحاس ، أو من الخشب ، تقال عليه وتحمل عليه ماهية المثلث بالسوية .

وسمي هذا القسم متواطئاً لتواطيء أفراده فيه أي توافقها في حقيقته .

٢ - القسم الثاني : المشكك : وهو الذي لم تتساو أفـراده في صدق الـكلي عليها ، وذلك بأن يكون المعنى المقصود من الكلى ، أو لى في بعضـهـا من البعض الآخر ، أو أقدم منه ، أو أشد وأقوى منه[١] . وبمعنى آخر وهو أن يكون الاسم معناه كثيراً « كلياً » مشككاً ، وهو أن يكون معنى ذلك الاسم كلياً ، ولكن حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر ، وذلك مثل :

أ - فالأولويــة : أن يكون حصول الكلي في بعض أفراده أولى وأحق من البعض الآخـر ، مثـل : « الوجـود » المقول على الواجب والممكن ، فإنه في الواجب أولى منه في الممكن .

ب - والأوليـة : أن يكـون حصول الكلى في بعض أفراده قبل حصوله في البعض الآخر ، مثل الوجود أيضاً المقول على الواجب والممكن ، فإن حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن .

حـ - والأشدية : أن يكون حصول الكلي في بعض أفراده أشد وأقوى من حصوله في البعض الآخر ، وذلك مثل : الضوء ، فإنه في الشمس أقوى منه في المصباح ، والبياض فإنه في

(١) انظر الدكتور عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٤٩ ـ ٥٠ والدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية « شرح للرسالة الشمسية » ص ٤٥ .

الثلج أقوى منه في الحجر والجير والجبس والاسمنت الأبيض .

٢ – النوع الثاني : وهو الاسم الذي يدل لفظه على أكثر من معنى واحد ، ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ – ما وضع لمعان كثيرة مختلفة على السواء ، وهذا هو المشترك اللفظي ، وهو الذي يتحد لفظه ، ويتعدد وضعه ومعناه ، سواء كان جزئياً مثل : محمدوخالد ، أو كلياً ، مثل : « عين » و « المشترى » .

فإن العين تقال على الجارية ، والمبصرة ، والذهب ، والجاسوس . ولكن كل واحد منها له وضع خاص ، و (المشترى) يقال على الكوكب السيار ، وعلى الشيء « المباع » كل منهما بوضع خاص .

ب – ما وضع في الأصل لمعنى ، ثم نقل إلى معنى آخر ، ويسمى المنقول ، وذلك مثل كلمة الصلاة والصوم ؛ فإن الشرع قد نقلهما من معناهما اللغوى ، وهو (الدعاء والإمساك) إلى المعنى الشرعى المراد من إطلاقهما الآن . كما نقل النحاة كلمة : الفاعل والمفعول من معناهما اللغوى (المؤثر والمتأثر) إلى معناهما النحوي .

حـ – ما وضع في الأصل للدلالة على شيء ، ثم استعمل بطريق المجاز للدلالة على شيء آخر ، ويسمى المجاز ، مثل « أسد » ، فإنه وضع في الأصل للدلالة على الحيوان المفترس ، ثم نقل إلى الرجل الشجاع ، لعلاقة بينهما ، ومثل كلمة « نهر » فإنه وضع في الأصل للماء الكثير المجتمع بين القارات ، ثم نقل إلى الرجل الكريم لعلاقة بينهما ، وهي العطاء .

في المعـاني المفردة :

ذكرنا فيما تقدم أن المنطقي إنما يبحث في المعاني ، وأنه إذا كان يبحث أحياناً في الألفاظ ، فإنما يبحث عنها لأنها تدل على المعاني ، ولأنها طريق إلى بيانها وتوضيحها ـ وعلى هذا .

فالمعاني : هي الصور الذهنية التى تدل عليها ألفاظ خاصة .

الشرح : المعـاني جمـع معنى على وزن « مفعـل » وهـو اسم للمفهـوم ، أى لما يفهم من اللفظ ، ومن ثم تصل الصورة للذهن من خلال ذلك اللفظ . فمعنى اللفظ هو ما يقصد منه بحسب الوضع ، فإن عبـر عن المعنى بلفظ مفرد فهو معنى مفرد ـ كمحمد ، وعلى ، وهذا الكتاب ، وذلك القلم . وإن عبر عنـه بلفظ مركب فهو معنى مركب ـ كعنـدى كتـاب ، ولي قلم ، وعـلى مسـافر ، والحـديد معدن ، وزيد إنسـان . فالأفـراد والتـركيب يعتبـران للألفاظ بالأصالة ، وللمعاني بالتبع ، وعلى هذا .

أ – فالمعاني المفردة : هي التى يعبر عنها بلفظ مفرد ، أو هي التى تستفاد من لفظ مفرد ، وذلك مثل : الذاتي : والعرضي ، والجنس ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام ، وغير ذلك ، فإن كل لفظ منها يدل على معنى خاص ، وهو وإن كان مركباً إلا أن اللفظ الذى دلَّ عليه مفرد .

ب – والمعاني المركبة : هي التى يعبر عنها بألفاظ مركبة ، أو هي التى تستفاد من لفظ مركب ، وذلك إما أن يكون في باب التصورات مثل : حيوان ناطق ، وهو تعريف للإنسان ، أو في باب التصديقات مثل قولنا : محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن معناه بثوت الرسالة لرسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم . وسيأتي الكلام عن هذا بالتفصيل فيما بعد .

تقسيم المعاني المفردة
الجزئي والكلى

يقصــد بالمعــاني المفردة المفاهيم العقلية الآتية عن طريق اللفظ المفرد ، وعلى هذا فالمعاني المفردة هي كل مفهوم جزئي إن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، وكلى إن لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه . واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالعرض(1) .

إذا ينقسم المعنى المفرد إلى قسمين : جزئي وكلي .

١ - فالجزئي : هو المعنى (المفهوم) الذي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، مثل محمد ، الدوحة ، وهذا الإنسان ، وذاك الشخص ، وأول أمير لدولة قطر ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على ذات واحـدة ، أي أن العقـل بمجرد أن يتصور تلك المفاهيم يمتنع بسبب تصوره هذا من أن يطلقه على أكثر من شيء واحد ، نحو هذا الانسان » فإن مفهومه بمجرد حصوله في العقل يمنع من صدقه إلا على إنسان واحد معين ، لأن الأشارة حددته لواحد فقط ، ومثله الاعلام الشخصية نحو «زيد» و « محمد » ، و« ربيعة » ، و « الدوحة » ، و « متحف قطر » ومن هنا لا يصح أن يقـال : إن لفـظ (محمـد) وأمثاله من الأعلام الشخصية يشترك فيه كثيرون ، فيكون من قبيل الكلي ، لا الجزئي ، لأن كل واحـد من المشتـركين في هذا الاسم له معنى خاص ، ومفهوم بعينه ، والاتفاق في الاسم فقط إنما من قبيل المصادفة ، فإنه ليس بين الأشخاص الذين يسمون بهذا الاسم صفة أو صفات مشتركة جعلتهم يشتركون في هذا الاســم ويسمون به دون غيره من الأسماء .

---

(١) انظر : الرازى والصفوى : شرح الغرة في المنطق ، ص ٤١ .

٢ – والكلي[1]: هو المعنى (المفهوم) الذى لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، مثل : إنسان ، معدن ، ومثلث ، وواجب الوجود ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ عندما يتصورها العقل من حيث معناها ومفهومها لا يمنع العقل من أن يطلقها على كثيرين بمجرد تصورها . سواء وجد هذا الكثير في الخارج كالإنسان ، والمثلث ، أو وجد منه واحد مع إمكان وجود غيره كالشمس والقمر ، أو مع استحالة غيره ، مثل : واجب الوجود ، فإن معناه يصح أن يشترك فيه كثيرون .

وأيضاً من الكليات مالا وجود لفرد من أفرادها في الخارج ، كالكليات الفرضية (أى التى لا وجود لها في الخارج ، وإنما يفرض الذهن وجودها فيه ، مثل : «اللاشيء» و« اللاإمكان» و«اللاموجود» مع أن مفاهيمها العقلية لا تمنع الشركة فيها .

« ومن هنا يتبين لكم أنه لا يلزم أن يصدق الكلي في نفس الأمر على كثيرين ، بل لا يلزم أن تكون له أفراد في الخارج لأن المدار في كلية الكلي على أن مجرد تصوره لا يمنع من صدقه على كثيرين »[1] .

تنبيهات[2] :

١ – هناك بعض الألفاظ التي يشترك في معناها أفراد كثيرة ، مثل :

---

(١) قسم العلماء (الكلى) من حيث وجوده في الخارج وعدم وجوده فيه إلى ستة أقسام :

أ – ما وجد منه الكثير مع التناهي ، مثل الإنسان ، والكواكب السيارة .

ب – ما وجد منه الكثير مع عدم التناهي ، مثل نعم الله تعالى ومقدوراته .

جـ – ما وجد منه واحد مع امتناع غيره ، مثل : واجب الوجود .

هـ – ما لم يوجد منه فرد واحد مع إمكان وجوده ، مثل : العنقاء ، وجبل من ياقوت .

و – ما لم يوجد منه فرد واحد مع استحالة وجوده ، مثل : شريك الباري والجمع بين النقيضين وارتفاعهما .

(١) الدكتور / محمد مشمس الدين ابراهيم ، تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية ، ص ٥٣ .

(٢) انظر الدكتور / عوض حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٥٤ – ٥٥ .

قوم ورهط ، وشعب ،وجيش ، وهي التى يسميها النحاة « أسماء الجموع » ومع ذلك فليست من قبيل الكلي ، فما هو السبب في ذلك ؟

السبب في ذلك أن الاسم الكلي ، هو اللفظ الذي يشترك في معناه كثيرون ، يصدق على كل واحد منها في حالة الحمل عليها مثل ، إنسان ، فإنه يصدق على محمد وبكر وخالد ، فيقال : محمد إنسان ، وبكر إنسان ، وخالد إنسان

أما اسم الجمع فإنه يصدق على أفراد كثيرة مجتمعة ، ولكنه لا يطلق على كل واحد منها وهو منفرد وحده ، فلا يقال ، محمد قوم ، ولا بكر جيش ، ولا خالد رهط .. وهكذا .

٢ - الجزئي الحقيقي : وهو المقابل للكلي الذي سبق تعريفه . لا يتعلق به غرض المنطقى ، ذلك أن غرضه ، هو عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر ، والجزئيات الحقيقية ، مثل محمد ، وخالد لا يقع فيها الفكر ولا النظر ، ولا تحصل بواسطتهما ، بل تحصل بطريق الحس ، وأيضاً ، الجزئيات متباينة ومتغايرة ، فلا يجوز أن يكون بعضها مرآة لبعضها الآخر ، بخلاف الكليات ، فإنها أمور عقلية ، فيجوز أن تكون صورة بعضها مرآة للآخر ، والجزئيات لا يمكن ضبطها لكثرتها .

ولما كان الأمر كذلك فسوف لا نبحث عنها ، لعدم جدوى البحث فيها .

٣ - الكلية والجزئية صفتان للمعنى أولا وبالذات ، وللفظ ثانياً وبالعرض .

الـــذاتي والعـــــرض

ينقسم الكلي باعتبار دخوله في ماهية ما تحته من الجزئيات وعدم دخوله فيها إلي قسمين : ذاتى ، وعرضى .

١ – فالذاتي : هو الكلي الذى لا يكون خارجاً عن ماهية ما تحته من الأفراد ، بأن كان جزءاً لها ، مثل الحيوان أو الناطق بالنسبة للإنسان ، أو كان تمام الماهية كالإنسان بالنسبة لأفراده ، فإنه تمام ماهية أفراده المندرجة تحته .

٢ – والعرضي : هو الكلي الخارج عن ماهية ما تحته من الأفراد سواء كان خاصاً بها « كالضاحك » بالنسبة لأفراده ، أو غير خاص بها « كالماشى » والمتنفس بالنسبة للإنسان .

والفرق بين الذاتي والعرضي من وجوه :

أ – أن الذاتي لأي حقيقة يتوقف على تعقله ، تعلقها بخلاف العرضي لها ، فإن تعقلها لا يتوقف على تعقله ، فمثلا : تعقل حقيقة الإنسان متوقف على تعقل الحيوان ، الذي هو ذاتى لها ، ولا يتوقف على كونه ماشياً الذى هو عرضى لها ، وتعقل « الأربعة » وغيرها من الأعداد يتوقف على تعقل العدد الذى هو ذاتى لها ، ولا يتوقف على تعقل ما هو عرضى لها كالوجود .

ب – إذا وجد كليان ، كلاهما مساو للماهية في الأفراد مثل الناطق والمتعجب فإن فإن كلا منهما مساوٍ للإنسان في الما صدق (الأفراد) أو كان كل منهما أعم من الماهية كالحيوان والمتنفس بالنسبة للإنسان ، فإن كلا منهما أكثر أفراداً ، فالذاتي منهما ما كان أسبق في التعقل من الآخر ، وعليه فالناطق هو الذاتي لأنه

أسبق من المتعجب ، والحيوان هو الذاتي لأنه أسبق من المتنفس ، ولكنه في الواقع سبق ذاتي لازماني ، أى سبق في التعقل فقط .

حـ - الذاتي لا يعلل ، فلا يقال ، أى شيء جعل الإنسان حيواناً أو ناطقاً ، أو الأربعة عدداً ، بخلاف العرضي فإنه يعل ، فيقال : أى شيء جعله موجوداً أو ضاحكاً أو متنفساً ، فإن السبب في كون الإنسان ضاحكاً هو التفكير ، أى النطق ، والسبب في أن الإنسان متنفس هو الحيوانية .

الفرق بين العرض والعرضي :

بما اننا قد فرقنا بين الذاتي والعرضى ، فيحسن بنا أن نفرق كذلك بين العرض والعرضي ، والفرق بينهما ثلاثة :

١ - العرضي : هو الكلي الخارج عن حقيقة الشيء المحمول عليه ، وذلك مثل الضاحك بالنسبة للإنسان ، أما العرض فهو الشيء القائم بالموضوع ، مثل : اللون القائم بالإنسان .

٢ - العرضي : يصح أن يكون محمولاً على غيره في قضية بخلاف العرض ، فلأنه لا يحمل ، ولذا يقال محمد أبيض ، ولا يقال محمد بياض ، ويقال محمد ضاحك ، ولا يقال محمد ضحك .

٣ - العرض هو مبدأ العرضي وأصل اشتقاقه ، فالمتنفس عرضي ، والتنفس عرض ، والثاني مبدأ الأول ، لأنه منه يكون اشتقاقه ، وهكذا المتعجب والتعجب ، والأبيض والبياض وغير ذلك .

أقســــام الكلى

النوع ، الجنس القريب ، والجنس البعيد ، الفصل الخاصة . العرض العام وهي الكليات الخمس

والكليات الخمسة هي ألفاظ عامة يحتاج إليها في التعريفات ، أو تقـع محمـولات في القضـايـا ، وهي كمـا ذكرناها خمسة : النوع ، والجنس ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام .

وإذا حاولنا أن نبين حقيقة الكليات فنقول إنها مبادىء وضعت لبيان الموصل إلى اكتساب المجهولات التصورية ، وهو القول الشارح ، إذن نسـتعين بالكليات الخمسة لكى نصل إلى المجهولات التصورية من خلال وضـع تلك الكليـات في صورة القول الشارح . وبالتالى عندما نكتسب المجهولات التصورية نضعها في أقيسـة لكى نصل بها إلى التصديقات .

وقد قلنا فيما سبق أن المنطقى لا يهتم بالجزئي ، لأن المنطقى إنما يبحث عن أمور إذا رتبت على وضـع مخصوص وكانت معلومة أدت إلى تحصيل أمر مجهول ، فإن كان المجهول أمراً تصورياً وقع الترتيب في بعض الكليات ، وسمى ذلك تعريفاً « كما ستعرفونه في موضعه إن شاء الله » ولما كانت الجزئيات انما تدرك بالحس ولا يمكن أن يؤدى ، ترتيب المحسوسات بالنظر إلى محسوس آخر مجهول ـ أقول : لما كان الأمر كذلك ، لم يكن للمنطقى من ذكر الجزئيات غرض ، وإنهم إنما يذكر ومنها عند كلامهم عن الكلي ، ليتميز الكلى تمام التمييز .

ثم اعلموا أن وجه انحصار الكليات في هذه الخمسة ، ذلك أن المحمول على الشيء « أى الكلى » إما أن يكون ذاتياً للشيء أو عرضيا

له . والذاتي إما أن يكون جزءاً من ماهية ما تحته من الأفراد ، أو يكون تمام الماهية ، فإن كان تمام الماهية فهو النوع ، وإن كان جزءاً فإما أن يكون تمام المشترك بينهاوبين غيرها أولا ، فإن كان تمام المشترك فهو الجنس ، كالحيوان فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس ، وإن لم يكن تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها ، بل كان هو المميز لها عن غيرها مما شاركها في جنسها فهو الفصل ، وإن كان المحمول عرضياً ، فإما أن يكون خاصاً بالماهية دون سواها فهو الخاصة ، وإما أن يكون شاملا لها ولغيرها فهو العرض العام .

الشرح : ووجه انحصار الكليات في هذه الخمسة ، التي هي الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام ، (ذلك أن الكلى « أى المحمول » إذا قيس إلى حقيقة ما تحته من الأفراد ونسبته إلى ما صدق عليه من الجزئيات ، فأما أن يكون عينها ، أى عين حقيقة الأفراد ونفس ما هيتها ، أو يكون جزءاً منها ، أى من الحقيقة داخلاً فيها أو يكون خارجاً عنها . فإن القسمة العقلية لا تخرج عنها . فالأول ، وهو الذي يكون عين حقيقة الأفراد ، يسمى نوعاً حقيقاً كالإنسان ، فإنه تمام ماهية زيد وعمرو وبكر ، وتمييزها من جزئياته . ولا تتمايز تلك الجزئيات إلا بالعوارض المشخصة المعينة من الطول والقصر والسواد والبياض وغيرها من المشخصات الخارجة عن ذاتها وماهيتها . وإذا كان النوع تمام حقيقة أفراده فتكون أفراده متفقة بالحقيقة وبالضرورة . فإذا سئل عن أحدها أو عن جميعها بما هو؟ صلح النوع جواباً له ، لأن السؤال ربما هو » طلب لتمام الحقيقة ـ أما المختصة أن كان عن شيء واحد ، أو المشتركة إن جمع بين شيئين فصاعداً . وان النوع تمام الحقيقة بالنسبة إلى كل فرد وبالنسبة إلى كل فرد وبالنسبة إلى جميع الأفراد فيصلح جواباً لكل واحد وللجميع ، كما إذا قيل : مازيد وعمرو وبكر؟ فانه يكون الجواب حينئذ

«الإنسان »[1] . وهذا شرح للنوع فقط ويكف هذا لبيان كيفية الحصول على الكليات الخمس .

إذن نصل بهذا الذي ذكره صاحب شرح الغرة في المنطق إلى أن الكليات الخمسة التي هي محمولات في القضية تنقسم إلى ثلاثة أقسام عقلياً ، ذلك (لأن الكلى إن كان تمام ماهية ما تحته من الأفراد ، فهو النوع ، وإن كان داخلا فيها (أى جزءاً من الماهية) ، فهو الجنس والفصل .

وإن كان خارجاً عن الماهية ، فهو الخاصة والعرض العام .

هذا والداخل في الماهية يسمى ذاتياً والخارج يسمى عرضياً[2].

١ – فالجنس : هو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو ، وذلك مثـل : حيـوان ، فإنه يقال على الإنسان والفرس والغـزال ، وغـيرهمـا مما هو مشترك معها في الحيوانية ، ومثل (سطح مستو) المقول على : المثلث والمربع والدائرة وغيرها مما هو مشترك معها في السطح المستوى ، وإذا حاولنا أن نبين الكلى « المحمول » من خلال الجنس هذا ، نقول : إذا سأل شخص عن الإنسـان ، حيث قال : ما الانسان ؟ يكون الجواب : الإنسان حيوان إذن فكلمة الحيوان هو كلى (محمول) على الإنسان ، وفي نفس الوقت فإن كلمة (حيوان) يقال على الفرس والغزال وغيرها مما هو مشترك معها في الحيوانية . وعلى هذا فالجنس هو جزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها .

٢ – النوع : هو الكلى « المحمول » المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ، مثل : « إنسان » فإنه يقال على محمد ، وخالد ، وعلي ، وجاسم وغيرها من أفراده ، ومثل : «معدن » المقول على

---

(١) الرازي والصفوى : شرح الغرة في المنطق ، ص ٤٣ .
(٢) الرسالة الشمسية ، ص ٥٦ .

الذهب ، والفضة ، والحديد ، والنحاس . والكلي هنا يقع بالشكل الآتي : وذلك إذا سأل شخص عن محمد ، وخالد ، وعلي وجاسم . وقال ما حقيقة هؤلاء ، يكون الجواب بأن كل هؤلاء إناس .

٣ - إذن فإن أفراد الإنسان تشترك في الإنسانية ولا تزيد عن مفهومه إلا بعوارض مشخصة تميز بعض أفراده عن بعض ، وتلك العوارض المميزة أمور خارجة عن حقيقة أفراد الإنسان ، بدليل أنها قد تزول عن شخص ويتجدد غيرها ، ومع ذلك يبقى هذا الشخص إنساناً .

ثم إن النوع الحقيقي إما أن يكون متعدد الأفراد في الخارج ، أو لا يكون فإن كان متعدد الأفراد في الخارج (كالإنسان) فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً .

وإن لم يكن متعدد الأشخاص في الخارج ، بل انحصر نوعه في فرد واحد كالشمس ، فإنها اسم لكل كوكب نهاري ، ولكن انحصر هذا النوع في واحد ، فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة .

٣ - والفصل : هو الكلي المقول على كثيرين في جواب أى شيء هو في ذاته ، وهو الذى يميز الماهية عما يشاركها في الجنس ، مثل : (الناطق) الذي يميز الإنسان عما يشاركه في الحيوانية ، ومثل (حساس) فإنه يميز الحيوان عما يشاركه في (الجسم النامي) ، ومثل (محوط بثلاثة خطوط مستقيمة) فإنه يميز المثلث عما يشاركه في السطح المستوى .

٤ - الخاصة : هي كلي مقول على كثيرين في جواب أى شيء هو في عرضه ، وذلك مثل الضاحك ، والمتعجب ، والمتدين ، فإن كلاً منها

كلى يقال على كثيرين «أى يحمل عليها» هي أفراد الانسان مع أنه ليس تمام الماهية ، ولا جزءها بل خارج عنها ، ولكنه خاص بها ، ولذلك سميت بالخاصة .

٥ - والعرض العام : كلى خارج عن الماهية يقال عليها وعلى غيرها[١] . وذلك مثل (الماشى) فإنه يقال على الإنسان والفرس والغزال ، ولكنه ليس تمام الماهية ، ولا جرءها ،بل هو خارج عنها ، يحمل عليها وعلى غيرها ، ولذلك سمي عرضاً عاماً[٢] .

وابن سينا أثناء حديثه على الكليات (المحمولات) من حيث هي متمثلة في الأمر الطبيعي والعقلي والمنطقي اشار إلى مشكلتها عند القدماء ، وكيفية وجودها في الخارج أو في الذهن ، كما كان عليه الواقعيون أو الاسميون .

ويحدد ابن سينا موقفه من المشكلة على النحو التالى :

أ - إن الكليات أوالمعاني (التى هي محمولات) موجودة أزلا في العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية قبل الكثرة والأعيان الخارجية ، بحيث تصلح أن تصبح جنسا بتصورها في الذهن ، أو بتحققها في الأفراد ، فهي طبيعية على هذا الأساس .

ب - إنَّ الكليات أو المعاني موجودة في الكثرة والأعيان الخارجية وجوداً عرضياً وبالقوة ، بحيث تمثل القدر المشترك بين الأفراد والأساس الذي يقوم عليه انضواؤها تحت جنس واحد ، وهو الجنس العقلي .

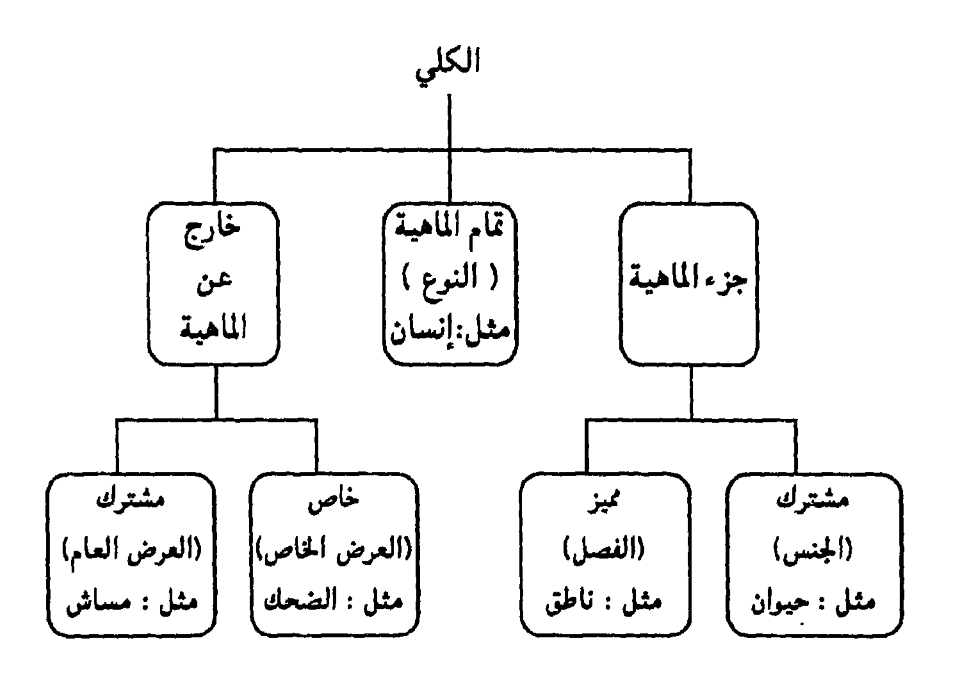
---

(١) انظر أبو الفرج بن الطيب : تفسير كتاب ايساغوجى لفرفوريوس ، تحقيق الدكتور / كوامي جيكي ، ص ٤١ وما بعدها ، طبعة دار المشرق ، بيروت ، د . ت .

(٢) انظر : الدكتور / جعفر آل ياسين : المنطق السِّينوي ، ص ٣٢ وما بعدها ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٣ م .

جـ - إن الكليات أو المعاني موجودة في الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها ، بحيث تكوّن تلك المعاني مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع

خلاصة الكلى :



الفصل الرابع

التعريف أو القول الشارح

الفصـــل الرابـع

التعريف أو القول الشـــارح

سبق أن وضحنا أن الغرض من علم المنطق الوصول إلى المجهولات التصورية والتصديقية ، وأنه يتوصل إلى المجهولات التصورية بالقول الشارح أو المعرف أو التعريف ، وذلك ببيان معاني الألفاظ وتحديدها ، لأن في بيـان معاني الألفاظ وتحديدها تعريف للكلمة وتحديدها وفهم معناها وبالتالى يسهل على الناس استخدامها في معاملاتهم ، ويساعد العلماء والمتناقشون في أبحاثهم العلمية ، بذلك التحديد والمعنى الذي قد اصطلحوا عليه .

فالتعريف إذن هو محاولة لتحديد ما يريده المتكلم عندما يريد أن ينقل معلوماته إلى الغير ، أو يبين النتائج التى تمكن العالم من الوصول إليها في بحثه ، بل إن العلم في كثير من الأخيان ليس أكثر من تحديد المـراد بكلمـة معينـة ، فتحديد (الصوت) مثلا صار موضوعاً لعلم خاص ، هو علم الأصوات ، وتحديد « الكهرباء » صار موضوعاً لعلم خاص ، هو علم الكهرباء وغير ذلك .

ومما يزيد من أهمية هذا الموضـوع (التعريف أو القول الشارح) أنه من جهة شديد الصلة بمبحث التصورات وتحديد معاني الألفاظ المفـردة ، كما أنه من جهة أخرى شديد الصلة بمبحث التصديقات المـركبة والألفاظ المركبة . التي نصل إليها (التصديقات) من خلال القضايا المركبة من الألفاظ .

التعريف أو القول الشارح :

عرف أرسطو التعريف أو القول الشارح بأنه « هو العبارة التى

تصف جوهـر الشيء »[1] أو هو بيـان وتحـديد للصفات الهامة التي يشترك فيها الأفراد ، التى يصدق عليها كلى من الكليات .

إذن التعـريف في حقيقة أمره قائم على الوصول إلى معنى شيء مبهم أو غير معروف . ومعناه توضيح مفهوم اللفظ ، أو توضيح معنى شيء مبهم حتى يصبح واضحاً في ذهن من يجهل معناه ، مثل توضيح معنى لفظ الانسان ، فنقول : بأنه حيوان ناطق ، وتوضيح معنى لفظ «المعدن» بأنه كل مادة قابلة للطرق ، وعلى هذا فإن معرف الشيء هو : ما يقال عليه (الشيء) لإفادته تصوره .

(١) أرسطو : منطق أرسطو ، الجدل ، ص ٤ - ٥ .

أقســـام التعــــريف

وضحنا فيما سبق ان التعريف هو الذي يقصد الباحث منه بياناً معنى المعرّف وتحديده في الذهن ، وعلى هذا فإن أنواع التعريف بشكل اجمالي نوعين :

١ – التعريف اللامنطقى .
٢ – التعريف المنطقى .

١ – التعريف اللامنطقي : وهو على صور عديدة .

أ – التعريف بالإشارة : ويكون بالاشارة إلى الشيء الذي يراد تعـريفه ، وذلك مثل أن تقول لشخص لا يعرف الطاولة مثلا : هذه طاولة مشيراً إليها بعد رؤيتكما لها في قاعدة المحاضرة ، ومثل أن نقول لشخص لا يعرف جامعة قطر ، نقول له هذه هي جامعة قطر ، مشيراً إليها عند رؤيتكما لها ، وهكذا ..

ب – التعـريف بالمثـال : ويكـون بذكـر أفراد من الشيء المراد تعـريفه[1] . كتعريفنا « للمعدن » بأنه مثل الذهب والفضة والنحاس والقصـديـر ، وكـذلك أن نعـرف لشخص لا يعرف ما هو الاسـم في اصطلاح النحـويين ؟ نقـول له أن الاسم هو مثل : محمد ، وشجرة ، وقلم .

جـ – التعريف بالمرادف : وذلك أن يكون التعريف بلفظ مرادف للمعـرف ، وهو التعريف الذي يشرح الفظ المراد تعريفه بلفظ أشهر منـه ، وأوضـح عند السامع من اللفظ السابق ، ويسمونه التعريف

---

(١) الدكتور / مهدي فضل الله : مدخل إلى علم المنطق ، ص ٧٦ ، طبعة دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٧ م .

اللفظي ، كما يسمونه التعريف بالمرادف ، كتعريفنا البر بأنه القمح ، والغضنفر بأنه الأسد .

٢ - التعريف المنطقي : التعريف المنطقي قائمٌ على تحديد معنى اللفظ تحديداً لا يحتمل أدنى التباس ، وعلى ذلك قد يكون التعريف بشرح حقيقة الشيء المعروف وتوضيح معناه ، وذلك بذكر ما يفيد تصوره بالكنه والحقيقة ، أو بذكر ما يميزه عن جميع ما عداه ، وهذا التعريف يكون عادة بذكر عبارة توضح ذاتيات الشيء أو عرضياته . ومن هنا فقد انقسم التعريف المنطقي إلى قسمين :

١ - تعريف بالحد .
٢ - تعريف بالرسم .

من خلال التعريف المنطقي ، أو المعرِّفات تنكشف لنا مقاصد التصورات التى سبق أن عرفنا مبادئها في مباحث الكلى والجزئي ، والكليات الخمس ، والدلالات وأقسامها ، ومن هنا نقول « أن الطريق الكلامي الموصل إلى تصور شيء من الأشياء أو معنى من المعاني يسمى « معرِّفا » أو (قولا شارحاً) أي قولا شارحاً للمفرد المطلوب حصول صورته في الذهن ، أو تميزه عن غيره)[1] . وعلى هذا فإن معرِّف الشيء هو : ما يقال عليه (الشيء) لإفادة تصوره .

إذن فالمناطقة قسموا التعريف المنطقى إلى قسمين : حد ، ورسم ، ويقسمون كل منهما إلى تام وناقص .

١ - التعريف بالحد : ومعناه تحديد ماهية (طبيعة) الشيء المراد تعريفه ، بمعنى أن الحدود تشتمل على الذاتيات الخاصة بالشيء المراد تعريفه ، ويكون شرح المفرد «اللفظ» التصوري بها ، ومن هنا فإن

---

(١) عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني : ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، ص ٥٩ ، طبعة دار القلم ، دمشق ، طبعة ثالثة ، سنة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

أرسطو يعرف التعريف بالحد بأنه «القول الدال على ماهية الشيء»[1] وكذلك عرفه الامام الغزالي بقوله « هو القول الدال على تمام ما هية الشيء » [2] . ومثال ذلك : الإنسان :حيوان ناطقاً وهنا رأى المناطقة أن التعريف إذا اشتمل على تمام ذاتيات الشيء المعَّرف فهو أكمل التعاريف وأتمها ، ومتى كان كذلك فهو عندهم يسمى بالحد التام ، وإذا اشتمل على بعض ذاتيات الشيء المعرف ، وكان هو الذي فصل الشيء المعرَّف وميزه عند غيره فهو عندهم يقع في المرتبة الثانية ، ويطلقون عليه اسم الحد الناقص »(٣) .

أ – الحد التام : وهو ما كان تعريفاً للشيء بذرك تمام ذاتياته ، أى : بذكر جنسه وفصله القريبين ، أو بما هو مماثل لهما .

ويشترط فيه تقديم الجنس على الفصل في الذكر .

الأمثلة : مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق (أي مفكر مدرك للكليات والجزئية) فالإنسان نوع (نوع الأنواع بن محمد وابراهيم واسماعيل) ، والحيوان جنس ، وناطق فصل .

ب – الحد الناقص : وهو ما كان تعريفاً للشيء بذكر البعض الذي يفصله عن غيره من ذاتياته . ويكون بذكر فصله القريب فقط ، أو بذكر فصله القريب مع جنسه البعيد ، أو بما هو مماثل لذلك .

وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه ناطق ، أو تعريفه بأنه : جسم ناطق أو كائن ناطق ، وتعريف المثلث بأنه المحوط بثلاثة خطوط مستقيمة ، أو أنه موجود محوط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة .

٢ – التعريف بالرسم التام : هو ما كان تعريفاً للشيء بذكر جنسه القريب مع خاصته اللازمة الشاملة ، أي : مع ذكر عرضه اللازم لكل ما صدقاته والخاص به ، أو ما هو مماثل لذلك وفي قوته .

---

(١) أرسطو : منطق أرسطو ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بدوي ، جـ ٢ ، ص ٤٧٤ .

(٢) الغزالي : محك النظر ، ص ١٢١ .

(١) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني : ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، ص ٦٢ .

« فلا يصح التعريف العام ، مثل (الماشى) بالنسبة إلى للإنسان ، فهـو عرض ليس خاصـاً بالإنســان ، بل هو عام فيـه وفي غيره عن الحيـوانات ، ولا يصح التعريف بالخاصة المفارقة غير اللازمة ، مثل (الضاحك بالفعل) بالنسبة إلى الإنسان ، فالضحك بالفعل من خواص الإنسان المفارقة لا اللازمة ، إذ قد يكون بالفعل غير ضاحك بخلاف (الضحك بالقوة) فهي خاصة لازمة ، ولا يصح التعريف بالخاصة غير الشاملة ، مثل (الكاتب) بالنسبة إلى الإنسان وذلك لأن بعض الناس غير كاتب[1] ، مثل تعريف الانسان بأنه : حيوان ضاحك أو بأنه (الجسم النامي الحسَّاس الضاحك) ، فالحيوان ويماثله الجسم النامي الحساس هو الجنس القريب للإنسان ، والضاحك هو خاصة من خواص الإنسان اللازمة له والشاملة لأفراده .

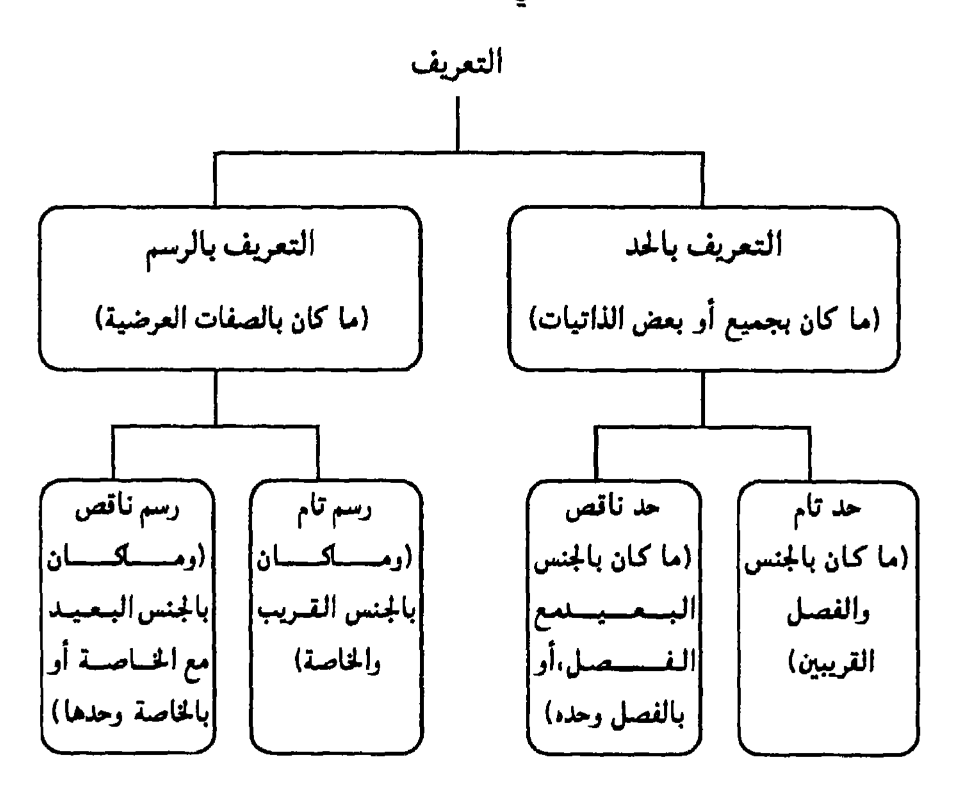
وكـذلك مثل تعريف الحيوان : أنه (نام آكل) فالنامي هو الجنس القريب للحيوان ، والآكل هو خاصة من خواصه اللازمة له الشاملة لأفراده .

– الرسم النــاقص : هو ما كان تعريفاً للشيء بذكر خاصته اللازمة الشــاملة وحـدها ، أو مع جنسه البعيد ، أو مع عرضه العام ، أو بذكر عرضيات له تختص جملتها بحقيقته ، مثل تعريف الإنسان بأنه : كاتب ، أو جسم كاتب ويـظهـر من هذا البيــان والإيضاح ، أن الذي يدخل في التعـريف من الكليـات الخمســة ثلاثــة فقـط ، وهي الجنس ، والفصل ، والخاصة ، أما النوع والعرض العام ، فلا يدخلان في التعريف ، أما النوع فلأنه تمام الماهية ، وهو الشيء المعرف ، فلا يكون معرفاً ومعرفاً (بمعنى أن المعرَّف لا يعرف) وأما العرض العام فلأنه لا يقال في الجواب أصلا .

---

(١) أنظر : عبد الرحمن حسن حنبكه الميداني : ضوابط المعرفة ، ص ٦٥ .

خلاصة التعريف المنطقي :



شروط التعريف

ويشترط في التعريف المنطقي الذى يشرح ماهية المعرف ويوضح معناها ثلاثة شروط :

الأول : يجب أن يكون التعريف مساوياً للمعرف في الماصدق ، بمعنى أن يكون التعريف شاملاً لجميع أفراده ، ويسمى جامعاً ، وأن يكون مانعاً من دخول غير المعرف فيه ويسمى مانعاً ، فإذا كان التعريف لا يدخل فيه بعض أفراد المعرف قيل : إنه غير جامع ، ومثاله . تعريف الإنسان بأنه : حيوان يقول الشعر ، فإنه يخرج منه ما ليس بشاعر ، وهو كثير ، ومثل تعريف الفعل عند النحاة بأنه : كلمة تدل على وقوع الحدث في الزمن المستقبل ، فإنه لا يدخل في التعريف الفعل الماضى والفعل الحاضر . فيكون غير جامع ، وإذا كان التعريف لا يمنع من دخول الغير فيه قيل : إنه غير مانع ، ومثاله تعريف المثلث بأنه : سطح مستوى محوط بخطوط مستقيمة ، فإنه يدخل فيه المربع والمستطيل ، ومثل تعريف الفعل بأنه كلمة تدل على معنى ، فإنه يدخل في هذا التعريف الإسم فيكون غير جامع ، ومن هنا يترتب على هذا الشرط بطلان التعاريف الآتية :

١ - التعريف بالأعم ، لأن التعريف لا يكون مانعاً ، مثل تعريف الإنسان ، بأنه حيوان يمشى .

٢ - التعريف بالأخص : لأن التعريف بالأخص لا يكون جامعاً ، مثل تعريف الإنسان بأنه الحيوان الذي يتجول في الأسواق .

٣ - التعريف بالمباين : لأن التعريف المباين للماهية لا يعرفها ، لعدم الصدق من الجانبين فلا يصح أن تقول : الإنسان : حيوان

مفترس ، ولا الكهرباء بأنه : قوة حساسة فإن كل تعريف من هذين التعريفين يغاير الماهية ويخالفها تمام الماهية .

الثاني : يجب أن يكون التعريف أوضح من المعرف ، وأجل منه معرفة عند السامع ، والا لم يتحقق الغرض من التعريف ، وهو إفادة السامع المعنى المقصود من الشيء الذي يراد تعريفه ، وبتطبيق هذا الشرط تبطل التعاريف الآتية :

١ – التعريف بالمساوى معرفة (بمعنى أن يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة ، مثل تعريف المتحرك بأنه ماليس بساكن .

٢ – التعريف بالأخفى معرفة مثل تعريف النار ، بأنها جوهر لطيف مثل النفس ، فإن النفس أخفى من النار لعدم الإحساس بالنفس .

٣ – التعريف المستلزم للمحال : وذلك بأن يكون مشتملا على دور أو تسلسل مثل تعريف الباب بأنه : الذي صنعه النجار ، وهنا يلزم التسلل وهو من الذى صنع أو أوجد النجار وهكذا إلى أن يتسلل الأمر .

٤ – التعريف بالمشترك اللفظي بدون قرينة ، أو المجاز الخالى عن القرينة ، أو بالغريب الوحشي الذي لا يعلم معناه ، وذلك مثل تعريف (العلم) بأنه : بحر زاخر أو تعريف الخبز : بأنه مادة الحياة . وكل هذه التعريفات أخفى من المعرف ، ولذلك فإنها لا تصح .

٥ – التعريف بالمتضايفين : مثل أن نقول الزوجة : مالها زوج ، والزوج : ماله زوجة والابن : ماله أب . والأب : ماله ابن ، من الواضح أن هذه التعريفات ليست أوضح من المعرف .

٣ – يجب أن لا يشتمل التعريف على سلب إذا أمكن أن يكون بالإيجاب ، وذلك كتعريف الشيء بضده ، أو نقيضه ، مثل تعريف

الظلم بأنه غير العدل ، والكذب بأنه غير الصدق ، فإنه هذا التعريف يشبه التعريف الدائري ، وهو باطل ، وأنه كان يمكن أن يكون التعريف بالإيجاب فيقال :

« الظلم » هو وقع الاضرار على الغير ، أو خروج الشيء عن موضعه الأصلي الذي وضع فيه ، والكذب تغير الوقائع الحقيقية للشيء .

ولكن مع ذلك لا بأس من التعريف بالسلب بشرط إذا كان المعرف نفسه فيه معنى السلب ، مثل تعريف (العاصي) بأنه غير المطيع ، أو (الكافر) بأنه الذي لايؤمن بالله .

« الأخطاء الواقعة في القول الشارح أو التعريف وأسبابها »

تكلمنا فيما سبق في مبحث الكليات أن التعريف تارة يكون بالذاتيات فقط ، وتارة يكون بالذاتيات والعرضيات ، أو بالعرضيات فقط ، ولكن التمييز بين ما هو ذاتي للشيء ، وما هو عرضي له من الصعوبة بمكان ، ذلك أن قد تلتبس العوارض اللازمة للشيء المعرف بالأمور الذاتية ، وبالتالي تؤخذ تلك العوارض على أنها ذاتية لذلك الشيء المعرف . وربما يؤخذ الجنس البعيد على أنه قريب ، أو الفصل على أنه جنس ، ولذلك يقع الخطأ في التعريف بسبب هذا الالتباس ، أو لفقد شرط من شروط التعريف التى قدمناه فيما سبق . وعلى هذا تتنوع الأخطاء الواقعة في التعريف إلى أنواع ثلاثة[1]:

أولا : أخطاء عامة بسبب عدم ملاحظة قواعد التعريف وعدم تطبيقها تطبيقاً سليماً ، وقد تقدم الكلام على هذه الأخطاء .

ثانياً : أخطاء واقعة في الجنس ، وهي كثيرة ، ومن أهمها ما يلي :

١ – أن يؤخذ اللازم للشيء على أنه جنس له ، وذلك مثل لفظ (الوجود) بالنسبة للإنسان فيقال في تعريفه : بأنه موجود ناطق ، مع أن الوجود لازم له وليس بجنس .

٢ – أن يوضع الفصل مكان الجنس ، مثل تعريف (العشق) بأنه : إفراط المحبة مع أن الحقيقة هي أن العشق هو المحبة المفرطة ، فقد استعملت كلمة إفراط) التي هي الفصل في موضع المحبة التى هي الجنس :

---

(١) أنظر الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٨٢ .

٣ – أن يؤخذ النوع مكان الجنس في التعريف ، مثل قول بعضهم : إن الشر : ظلم الناس مع أن الظلم نوع من الشر .

٤ – أن توضع المادة مكان الجنس ، مثل أن يعرف (السيف) بأنه : حديد يقطع به رقبة العدو ، بدلاً من أن السيف : آلة يقطع بها رقبة الأعداء فقد استعملت كلمة «حديد» وهي مادة السيف مكان كلمة (آلة) وهي الجنس الداخل تحته السيف .

ثالثاً : أخطاء واقعة في الفصل . ومن أهمها : أن توضع الصفة العرضية اللازمة مكان الفصل ، وذلك مثل أن تعرف (الأوربي) بأنه إنسان أبيض أو (الزنجى) بأنه إنسان أسود : فقد وضعت الخاصة اللازمة ، وهي البياض للأوربي ، والسواد للزنجى ، مكان الفصل .

الجزء الثاني

التصديقات-القضايا وأحكامها

الفصل الخامس

القضايا وأحكامها

الفصل الخامس

القضايا وأحكامها

تمهيد :

اتضح لنا مما سبق ان دراسة الدلالة والألفاظ والحدود والكليات مقدمات ضرورية أولية لابد منها للوصول إلى التعريف ، ومن ثم استعمال تلك التعريفات أثناء البحث النظري أو العلمي والاستدلال عليها في صيغة قضايا ، ومن هنا فإن دراسة القضية تعد مقدمة ضرورية وتالية لابد منها لدراسة الاستدلال بوجه عام ، والقياس بوجه خاص ، ذلك أن الاستدلال أين كان سواء كان استدلالا مباشراً أو استدلالا غير مباشر إنما يتكون من مجموعة قضايا ، وأن منها يتكون البناء الشكلي للاستدلال . ومن هنا فإن الوضع المنطقي يتطلب دراسة القضايا قبل دراسة الاستدلال بشكلية : الاستدلال المباشر ، والاستدلال غير المباشر .

تعريف القضية :

القضية هي : قول يحتمل الصدق والكذب لذاته ، أو قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب[1] ـ وعرفه ابن سينا بأنه : «قول يحكم فيه بنسبة شيء إلى شيء بإيجاب أو سلب »[2] .

وإذا حاولنا أن نبين معنى التعريف الأول يتضح لنا أن كل جملة

---

(١) أنظر الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية « شرح للرسالة الشمسية » ص ١١٥ .

(٢) ابن سينا : الهداية ، ص ٧٨ .

مقيدة يمكن أن توصف بالصدق أو الكذب فهي قضية منطقية ، وذلك مثل القول القائل : وصل رجل الى المريخ ، اتفقت فلسطين واسرائيل على السلم ، كل قطري مثقف ، فإن كل تعبير من هذه العبارات يمكن أن تكون صادقة إذا كانت في الواقع كذلك ، ويمكن أن تكون كاذبة إذا كانت في الواقع كذلك .

ويخرج عن القضية الآتي :

١ - المركب الناقص بجميع أنواعه : تقييدي ، وغير تقييدي :

٢ - المركب الإنشائي : بجميع أنواعه - طلبي أو غير طلبي - الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته مثل : خذ هذا القلم ، لا تهمل في دراسة المنطق ، أي مسألة في المنطق صعبه ؟ ذلك أن هذه المركبات كلها لم تخبر بشيء ، إنما أفادت الأمر بشيء أو النهي عن شيء ، أو السؤال . وليس شيء من ذلك محتملا للصدق والكذب .

وكل ماليس محتملا للصدق والكذب فلا يكون قضية .

أقســـــام القضــية

تنقسم القضية إلى قسمين :

١ - قضية حملية .

٢ - قضية شرطية .

١ - القضية الحملية :

هي القضية التى يحكم فيها بثبوت شيء لشيء و حكم فيها بنفى شيء عن شيء ، أو هي التى أطلق فيها الحكم إطلاقاً بدون قيد ولا شرط . وذلك مثـل : التفـاح فاكهـة ، التفاح ليس برتقالا ، الإنسان مفـكر ، الإنسان ليس جماداً ، القمر يستمد نوره من الشمس . فإن كل قضية من هذه القضايا قد حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفيه عنه .

٢ - القضية الشرطية :

هي التى حكم فيهـا بالتـلازم ، أو العناد بين شيئين أو بنفيه بينهما ، أو هي القضية التى يفيد فيها الحكم بشرط وقيد ، وذلك مثل : إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ومثل : لوعرف كل شخص مسلم الاسلام حق المعرفة لبرزت الشخصية الإسلامية .

فقد حكمنا بالتلازم بين طلوع الشمس ووجود النهار ، وبالتلازم بين الشخصية الإسلامية ومعرفة الإسلام حق المعرفة ، ومثل : إما أن يكون هذا أبيض أو أسود ، ومثل : إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً ، ومثل : إما أن يكون هذا الحيوان فرساً أو عزالا . فقد حكمنا بالتنافي

والعناد بين البياض والسواد وبين زوجية العدد وفرديته ، وبين كون الحيوان فرساً أو غزالا .

أجزاء القضية الحملية :

قلنا أن القضية الحملية : هي التى حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو بنفيه عنه ، مثل : العدل فضيلة ، الحياة متعة ، ليس الجهل فضيلة ، تلاحظ أن القضية الحملية هذا تتكون من ثلاثة أجزاء :

١ - الجزء الأول : الموضوع (المحكوم عليه) ، وذلك مثل كلمة العدل في المثال الأول والحياة في المثال الثاني ،والجهل في المثال الثالث .

٢ - الجزء الثاني : المحمول (المحكوم به) ، وذلك مثل فضيلة في المثال الأول ، ومتعة في المثال الثاني ، وفضيلة في المثال الثالث .

٣ - الجزء الثالث : الحكم ، وهو إدراك وقوع النسبة الكلامية بين الموضوع والمحمول أو عدم وقوعها ، ويسمى « بالرابطة » وهذه النسبة الكلامية هي أمر معنوي يدل عليه بالرابطة وذلك مثلا إذا قلت الإنسان متكلم ، فإن الموضوع في هذه القضية هو : الإنسان ، والمحمول متكلم ، والنسبة هي : ثبوت الكلم للإنسان . وقد يزاد في القضية الحملية لفظ يدل على هذه النسبة رابطة ، مثل الإنسان هو متكلم ، فلفظ (هو) رابطة دلت على النسبة الكامنة بين المحمول والموضوع ، وهنا نسمى هذه القضية بالقضية الحملية الثلاثية لأنها ذكرت فيها الرابطة و(هو) ، وأما إذا لم تذكر الرابطة في القضية الحملية فتسمى بالقضية الثنائية .

المفهوم والماصدق

الموضوع أو المحمول في القضية الحملية إما أن يكون جزئياً مثل : محمد رسول الله ، أو هذا على ، وإما أن يكون كلياً ، مثل : البرتقال فاكهة ، والذهب معدن ، وعلى هذا فإن لكل من الجزئي والكلى دلالتين : دلالة على المفهوم ١ - دلالة على الماصدق .

١ - دلالة المفهوم : وهي دلالة اللفظ على المعنى المقصود (المفهوم) ، الذى وضع اللفظ بإزائه ، وجعل هذا اللفظ دالا عليه ، وقاصداً إياه دون غيره ، فكلمة محمد ، يدل على معنى معين ، وهو تلك الذات والشخصية التى نشأت في بلاد العرب منذ أربعة عشر قرناً من الزمن تدعوا إلى دين الله سبحانه وتعالى ، وتحمل المشاق من أجل دعوة التى نادى بها . فكلمة معدن معناها : ذلك الجسم الرنان القابل للطرق الموصل للحرارة .

وكلمة (البرتقال) يدل على جزء من الفاكهة ، ذلك الجزء الذي يحمل اللون الأصفر الذى يحتوى على فيتامين (س) ويعمل منه العصير .

ويسمى المناطقة هذا المعنى الذى يراد ويقصد من اللفظ « دلالة المفهوم » .

٢ - دلالة الماصدق : وهي دلالة اللفظ على الأفراد التى يطلق عليها هذا اللفظ ، ويصدق حمله عليها ، وتسمى هذه الدلالة « دلالة الماصدق » والأفراد أنفسهم يسمون ما صدق اللفظ ، أى الذى أطلق عليه اللفظ وصدق عليه ، وذلك مثل : الفرس والغزال ، والبقر ، والأسد ، والنمر ، والفيل من الأفراد التى يصدق عليها لفظ « حيوان » . ومثل شجرة البرتقال ، وشجرة العنب ،وشجرة التفاح ، وشجرة الليمون ، وغيرها من الأفراد التى يصدق عليها لفظ « الشجر » .

العلاقة بين المفهوم والماصدق

اتضح فيما سبق أن المفهوم هو المعنى الذي يشرح ماهية الشيء ويبين معنى اللفظ .

أما الماصدق فهم الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ نفسه ، وعلى هذا لابد أن تكون هناك علاقة وثيقة بين (المفهوم) و (الماصدق) ، وأن يكون لكل منهما أثر في الآخر ، على اعتبار أن ما صدق اللفظ ، هم الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهومه .

ومن هنا فإن العلاقة بين (مفهوم) اللفظ و (ماصدق) اللفظ علاقة عكسية ، بمعنى أن كلما زاد المفهوم صفة من الصفات نقص الماصدق فرداً أو أفراداً كثيرة ، وكلما نقص المفهوم صفة من الصفات زاد الماصدق في الأفراد ، وذلك على الشكل الآتي : مثلا لو أخذنا «المثلث» الذى له مفهوم وهو : أنه سطح مستوى محوط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ، وله ماصدق ، بمعنى أنه يصدق عى المثلث المختلف الأضلاع ، والمثلث المتساوى الأضلاع ، والمثلث المتساوى الساقين ، ولكن إذا زدنا على مفهوم (المثلث) صفة أخرى بواسطة لفظ معين مثل : «متساوى الساقين» فإنه يخرج مما صدق عليه التعريف السابق ، بمعنى أن الماصدق ستقل أفراده بشكل ملموس ، وهو المثلث المختلف الأضلاع ، والمثلث المتساوي الأضلاع ، وإذا زدنا في التعريف أو المفهوم لفظ (قائم الزاوية) فإنه يخرج أيضاً من متساوى الساقين : المثلثات التى ليست قائمة الزوايا .

وعلى ذلك فيلزم من زيادة الصفات والقيود في التعريف النقص في الماصدق ، والنقص في المفهوم (المعنى) قد يزيد في الماصدق ، وذلك إذا عرفنا الشخص الذي له الحق في دخول جامعة قطر ، وقلنا : إنه الشاب

المسلم القطري الذى اجتاز الامتحان بنجاح في الثانوية العامة والدينية ، ثم حذفنا كلمة قطري فإن ذلك يزيد في أفراد الماصدق ، إذ يشمل حينئذ القطري وغيره من أبناء المسلمين في الدول الأخرى ، وإذا حذفنا كلمة «الشاب» تترتب عليه زيادة أفراد الماصدق ، إذ يدخل فيه الشابة كذلك .. وهكذا كلما حذفنا قيداً زاد الماصدق ، وكلما زدنا قيداً نقص الماصدق .

إذن العلاقة بين المفهوم والماصدق علاقة عكسية ، بمعنى أن كلما زاد المفهوم نقص الماصدق ، وكلما نقص المفهوم زاد الماصدق .

« لكن ينبغى ألا يفهم من هذه العلاقة العكسية بين زيادة المفهوم ونقصان الماصدق انها تتحقق مع زيادة أو نقصان أية صفة ، بل لابد أن تكون الصفة التى تزيد المفهوم أو تنقصه ، صفة أساسية تعزل نوعاً عن نوع آخر ، وإلا فإن بعض الصفات الغير الأساسية لا تؤثر زيادتها ولا نقصها في المفهوم على أفراد الماصدق ، فلو أضفنا على المثال : القائل : ان الإنسان : حيوان ناطق » انه عاقل ، أو : متنفس ، أو ماشى ، فإن الماصدق سوف يبقى كما هو ولا يتأثر بهذه الصفات لا زيادة ولا نقصاً ، بينما لو أضفنا صفة مثل : كاتب ، أو شاعر فإن الماصدق سوف يتأثر عكسياً مع زيادة أو نقص هذه الصفات في المفهوم[1] .

---

(١) الدكتور / أحمد الطيب ، مدخل لدراسة المنطق القديم ، ص ٣٩ ـ ٤٠ ، طبعة دار الطباعة المحمدية ، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .

أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها

تنقسم القضية الحملية بالنظر إلى عموم موضوعها وعدم عمومه إلى خمسة أقسام : شخصية ، وكلية ، وجزئية ، ومهملة ، وطبيعية .

ووجه الحصر في هذه الخمسة ، ذلك أن الموضوع (المحكوم عليه) في القضية إما أن يكون جزئياً ـ أى شخصاً معنياً ـ وإما أن يكون كلياً ـ أى مقولا على كثيرين ـ فإن كان الموضوع جزئياً سميت «شخصية» و«مخصوصة» ومثالها : «محمد مجد» و «أنت كريم» ، و«هذا كتاب» وإن كان الموضوع كلياً ـ فإن أريد به مفهومه سميت «طبيعية» نسبة إلى طبيعة الكلي ، أى إلى مفهومه ، مثل : المعدن جنس ، والذهب نوع ، والحيوان كلى ـ فإن الحكم في مثل هذه القضايا واقع على مفهوم الموضوع لا على أفراده ، وأما إن أريد الحكم على أفراد الموضوع ، فإن لم يذكر في القضية لفظ يدل على كمية الأفراد سميت « مهملة » ، مثل : الكاتب إنسان ، والمثلث شكل ، والذهب معدن . فإن هذه الأحكام واقعة على أفراد الموضوع ، ولم يذكر في القضية ما يدل على كمية المحكوم عليه منها ، فلما أهمل ولم يذكر مايفيد أن الحكم واقع على الكل أو على البعض سموها « مهملة » لذلك وإن ذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد سميت محصورة ومسورة ، لأن اللفظ الذي يدل على الكمية يسمى سوراً » أى « حاصراً » لأفراد الموضوع . ثم إن كان الحكم فيها على كل الأفراد فهى كلية ، وإن كان على بعضها فهى جزئية[1] . أما الآن فلنذكر تعريفاً موجزاً لكل قسم من أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها ، فهى كالآتي :

١ - القضية الشخصية باعتبار موضوعها : هي القضية التى

(١) الدكتور / محمد سمش الدين إبراهيم : تيسير القواعد المنطقية ، شرح للرسالة الشمسية ص ١٢٥ .

يكون موضوعها جزئياً ، مثل : محمد عالم ، وعلي ليس مفكراً ، وتسمى هذه القضيــة شخصيــة ومخصوصة ، أما أنها شخصية فلتشخص موضوعها ، وأما أنها مخصوصة فلخصوص موضوعها وتعنيه .

٢ - القضية الكلية باعتبار موضوعها : وهي القضية التى يكون موضوعها كلياً . وقد حكم فيها على جميع الأفراد على وجه الاحاطة والشمول ، مثل كل مسلم مأمــور بالحج إلى بيت الله ان استطاع إليه ســبيلا ، لا شيء من الجمـــاد بنام . وسميت هذه القضية بالكلية لأن الحكم فيها قد شمل جميع الأفراد الذين ينتمون تحت ذلك اللفظ العام .

٣ - القضية الجزئية باعتبار موضوعها : وهي القضية التى يكون موضوعها كلياً ، ولكن حكم فيها على بعض الأفراد فقط دون البقية ، وذلك مثــل : بعض الطلبــة فاهمــون ، وليس بعض القاعدات مكيفة الهواء ، وسميت هذه القضية باعتبار موضوعها جزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد .

٤ - القضية المهملة باعتبار موضوعها : وهي القضية التى يكون موضوعها كلياً ، وحكم فيها على الأفراد ، ولكن لم يبين كمية الأفراد ، لا كلا ولا جزءاً ، وذلك مثل : الإنسان حيوان ، ليست الفضة ذهباً ، وسميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها ، إذ أنه حكم فيها على الأفراد ولم يبين كميتها .

٥ - القضية الطبيعية باعتبار موضوعها : وهي ما كان موضوعها كلياً ، ولم يحكم فيها على الأفراد ، بل حكم فيها على الماهية والطبيعة ، وذلك مثل : الإنساع نوع ، والحيوان جنس ، والناطق ليس جنساً ، وسميت هذه القضية بالطبيعية نسبة إلى الطبيعة ، وهي الماهية والحقيقة .

« ولما كانت القضية الطبيعية يقل استعمالها في العلوم لم يبحث

المناطقة عنها ، وإنما ذكروها لكن يتموا الأقسام الخاصة بالقضية الحملية باعتبار موضوعها ، فيبقى من الأقسام أربعة : الكلية ، والجزئية ، والمهملة ، والشخصية ، وكل منها . إما موجبه أو سالبه فتكون جملة القضايا الحملية باعتبار موضوعها ثمانية .

وقد اعتبر المناطقة القضية الشخصية في حكم الكلية ، لأنها تقع كبرى في الشكل الأول الذي يشترطون فيه كلية الكبرى ، واعتبروا المهملة في حكم الجزئية لتلازمها معها ، فكلما حكمنا على الأفراد مع عدم بيان كميتها الذي هو معنى المهملة تحقق الحكم على بعض الأفراد ، الذى هو معنى الجزئية ، وكلما حكمنا على البعض الذى هو معنى الجزئية تحقق الحكم على الأفراد الذى هو معنى المهملة ، إذا قلنا : بعض الحيوان إنسان ، فهذه قضية جزئية ، قد حكمنا فيها على بعض الأفراد والحكم على بعض الأفراد حكم على الأفراد من غير إحاطة ، وهو معنى المهملة ، وإذا قلنا : المثلث شكل ، كانت القضية مهملة ، وقد حكمنا فيها بثبوت مفهوم الشكل لأفراد المثلث من غير بيان الكمية الذى هو معنى المهملة ، وإذا كنا قد حكمنا على الأفراد في الجملة ، فقد حكمنا على بعضها ، وهو معنى الجزئية ، ومن هنا فإن كل حكم يعطي للجزئية ، وسيعطى أيضاً للمهملة »[1] .

ويترتب على هذا أن القضايا المعتبرة في المنطق أربعة ، وهي :

١ – القضية الموجبة الكلية . (م ك) .
٢ – القضية السالبة الكلية . (س ك) .
٣ – القضية الموجبة الجزئية . (م ح) .
٤ – القضية السالبة الجزئية (س ج) .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٩٧ .

أقسام القضية الحملية

تنقسم القضية الحملية باعتبار كيفية الحكم فيها إلى قسمين :

١ – قضية موجبة .

٢ – قضية سالبة .

١ – فالقضية الموجبة : هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، أو هي التى تصف الموضوع بالمحمول ، وذلك مثل : كل طالب في الجامعة مسلم ، كل متكلم حيوان ناطق ، الدوحة أقدم العواصم الخليجية .

٢ – والقضية السالبة : هي القضية التى تنفى وصف الموضوع بالمحمول ، أو هى التى حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع ، مثل : ليس الإنسان حجراً ، لاشيء من الظلم بحسن ، ليس الحيوان متكلماً ..

السـور وأقسامه

إذا حاولنـا تعريف سور أي قضية فنجد أنه يقصد بسور أي قضية : اللفظ الذى يدل على بيان كمية الأفراد فيها ، وسمى سوراً أخذاً من سور المدينة الذي يحيط بها ، ولأنه يحصر القضية كما يحصر السـور البيت ، ومن هنـا تسمى القضـيـة التى يذكـر فيها السور مسورة ومحصورة .

وينقسم السور إلى أربعة أقسام :

وقد أجمل هذا التقسيم في القول القائل : « وأما ذوات الأسوار فهى تنقسم قسمـين في الايجاب وقسمين في النفي والسلب » فقسما الايجاب أما كلى وأما جزئي .. وكذلك قسما النفى كلى وجزئي »[1] .

١ – سور الإيجاب الكلي : وهو ما يدل على الإحاطة بجيمع الأفراد إثباتاً . وعلى هذا فالكلي ما وقع بلفظ عموم : كقولك : كل ، وجميع ، عامة ، وكافة ، وشمولا . قاطبة ، أجمع ، أجمعون .

وغيرها مما يدل على الشمول والإحاطة التامة ، مثل : كل إنسان ناطق وجميع الحيوانات نامية .

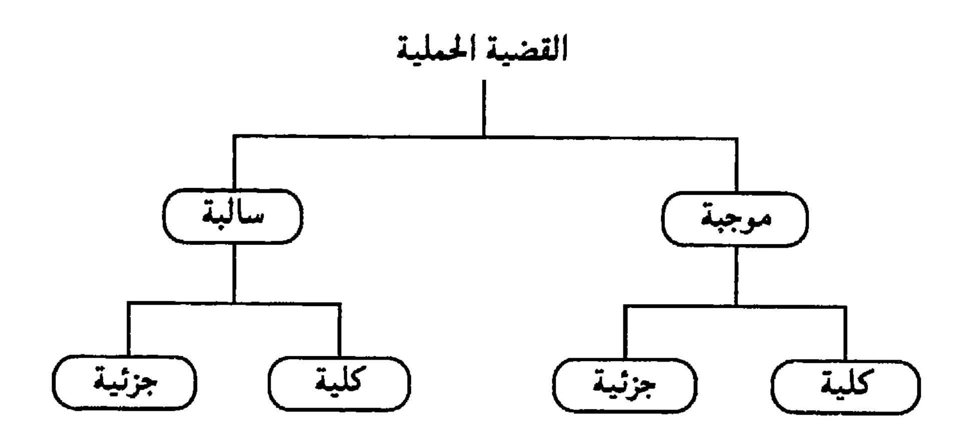
٢ – سور السلب الكـلي : وهـو ما يدل على نفى وسلب ثبـوت المحمـول عن جميع أفراد الموضوع في القضية الواحدة ، والفاظه لا شيء ، لا واحـد ، لا أحـد لا ديار ، وذلك مثل : لا شيء من الحجر بناطق ، لا واحد من الإنسان بجماد وأعلم أن السور الكلى نفياً كان أو اثباتاً لا يجوز أن يوضع إلا قبل الموضوع أى قبل المخبر عنه لا

---

(١) انظر : ابن جزم الأندلسي : التقريب لحد المنطق ، ص ٨٤ .

قبل المحمول ، وهو الخبر ، لانك إذا قلت : كل إنسان حي ، صدقت ، وإذا قلت : الإنسان كلٌ حي ، كذبت القضية ، وإنما يجوز أن تقرن السور الكلى بالمحمول إذا كان حداً أو رسماً ، كقولك نفس الإنسان كل حية ناطقة منه ذات جسد ملون .

خلاصة القضية الحملية وتقسيمها :



٣ - سور الإيجاب الجزئي : وهو الذي يدل على أن الحكم بالثبوت إنما هو لبعض الأفراد دون البقية ، وألفاظه : بعض ، واحد ، اثنان ، ونصف ، وكل ما يدل على الجزء مثل : معظم ، قليل ، كثير ، وغير ذلك .

٤ - سور السلب الجزئي : وهو ما يدل على نفي ثبوت المحمول عن بعض أفراد الموضوع ، وألفاظه : ليس كل ، وبعض ليس ، وليس بعض ، وقسم ، وفريق ، منهم ، فئة ، وطائفه وما شابهه ذلك ، ومثال ذلك ، ليس كل برتقال حلو .

وعلى هذا فالقضية المحصورة (المسورة) هي المعتبرة في المنطق ، وذلك عند ما قال : المناطقة « انه لا اعتبار إلا بالمحصورات » ومعنى هذا أن المنطق يهتم فقط بدراسة القضية المحصورة بأقسامها الأربعة السابقة الذكر ، والتى هي :

الكليــة المــوجبــة ـ الجــزئية الموجبة ، والسـالبة الكلية ، والجزئية السالبة ، أما القسمان الآخران واللذان هما : الشخصية والمهملة فإن المنـطق لا يهتم بدراستهما ، وذلك لأن القضية الشخصية قضية لا عموم فيها ، وقضايا المنطق قضايا عامة وكلية ، في المقام الأول ، أما المهملة ، فهى عند المنـاطقـة في قوة الجزئية ، بمعنى أنها مسارية للقضيــة الجزئية في الصدق ، وذلك مثل : الإنسان كاتب ، الإنسان حيوان ، فكل هذه القضايا صادقة إذا أخذت جزئية كأن يقال : بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان حيوان .

العـــدول والتحصـــيل

تنقسم القضية باعتبار جعل حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها أو عدمه إلى قسمين : معدولة ومحصلة .

سبق أن قسمنا القضية إلى موجبة وسالبة . وبينا أن السالبة هي ما حكم فيها بأن المحمول ليس هو الموضوع ، أوْ هي ما كان فيها أداة سلب قصد بها نفى ورفع الإرتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول بخلاف الموجبة . وعلى هذا .

١ - فالقضية المعدولة : (هي التى جعل حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها (الموضوع أو المحمول) ، أو منهما معاً ، فإن جعل حرف السلب جزءاً من الموضوع سميت القضية معدولة الموضوع ، ومثالها : اللاحي جماد .

وإن جعـل حرف السلب جزءاً من المـوضـوع والمحمول سميت القضية (معدولة الطرفين) ومثالها : اللاحي لا ناطق ، اللاجماد لا نامي .

وسميت هذه القضية معدولة لأن حرف السلب قد عدل به عن موضعه ، وقد كان حقه أن يدخل على النسبة ، ويقطعها بين الموضوع والمحمول ، ولكنه عدل به عن ذلك ، وجعل جزءاً من أحد الطرفين »[1] .

٢ - القضية المحصلة : هي التى لم يجعل حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها سواء كانت موجبة أو سالبة (وسميت محصلة : لأن طرفيها وجوديان حاصلان لم يركب معهما حرف سلب ، وقد يطلقون على المحصلة السالبة اسم (البسيطة) لأن حرف السلب قد وجد فيها

---

(١) انظر : الدكتور / عوض الله حجازى : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٩٩ .

من غير أن يجعل جزءاً من طرفيها ، فكان كل واحد من الطرفين بسيط ـ لذلك تسمى بـ « البسيطة » .

ومثالها : كل متكلم ذو لسان ، وسالبه مثل : لا شيء من المثلث بمربع .

والخلاصة : أن القضية تنقسم إلى معدولة ، ومحصلة بسيطة . وأن المعدولة هي ما جعل حرف السلب فيها جزءاً من أحد طرفيها ، والمحصلة هي ما نجرد طرفاها عن السلب موجبة كاتب أو سالبة .

والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرفي القضية ، فإن قولنا : « كل ما ليس بحى فهو لا عالم » موجبة مع أن طرفيها عدميان ، وقولنا : « لا شيء من المتحرك بساكن » سالبة مع أن طرفيها وجوديان »[1] . يعنى هذا: أن مجرد وجود حرف سلب في القضية لا يدل على أنها سالبة ، إذ قد بان لكم أن حرف السلب قد يكون جزءاً من أحد الطرفين وإنما : مدار السلب على رفع النسبة ، ومدار الإيجاب على إيقاعها ـ فحرف السلب إذا أفاد رفع نسبة المحمول عن الموضوع فهى سالبة ، وإلا فهى موجبة ، ومن ثم : يجوز أن تكون القضية مشتملة على حرف سلب بل حرفين ومع ذلك موجبة ، وذلك مثل : كل ما هو غير نام فهو غير حساس . وغالباً تستعمل آداء السلب (ليس) في السالبة ، و (لا) أو (غير) في المعدولة .

الفرق بين المحصلة السالبة ومعدولة المحمول :

يمكن حصر القضايا المحصلة والمعدولة في ثمانية :

١ – موجبة معدولة الموضوع ، مثل : اللاحي جماد ، اللا ناطق حيوان .

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية) ص ١٣٩ .

٢ – سالبة معدولة الموضوع ، وذلك مثل : لا شيء من اللا ناطق بعاقل . لا شيء من اللاحي بفاهم .

٣ – موجبة معدولة المحمول ، مثل : الإنسان لا غافل ، الحيوان لا ناطق .

٤ – سالبة معدولة المحمول ، مثل : لا شيء من الإنسان بلا عقل .

٥ – موجبة معدولة الطرفين ، مثل : كل مالا حيوان لا غافل .

٦ – سالبة معدولة الطرفين ، مثل : لاشيء من اللاحيوان بلا جماد .

٧ – موجبة محصلة ، مثل : كل إنسان ناطق .

٨ – سالبة محصلة ، مثل : لا شيء من الانسان بحجر ، لا شيء من الحيوان بعاقل وإذا تتبعنا هذه القضايا الثمانية لو جدنا أنه لا يوجد اشتباه وتقارب فيما بينهما إلا في اثنين فقط وهما : السالبة المحصلة ، والتى مثالها : لاشيء من الإنسان بحجر ، والموجبة معدولة المحمول ، القائلة في مثالها : الإنسان لا غافل .

وذلك لأن في كل منهما سلباً واحداً ، وأنه منصب على المحمول ، فكيف يفرق بينهما ، على أن هذه القضية سالبة محصلة ، وتلك القضية موجبة معدولة ؟ تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول من ناحيتين :

١ – من ناحية المعنى .

٢ – من ناحية اللفظ .

١ – أما من ناحية المعنى فعلى وجهين :

أولا : أن الحكم في المحصلة السالبة بسلب المحمول عن أفراد الموضوع ، أما المعدولة فالحكم فيها بثبوت عدم المحمول لأفراد الموضوع .

ثانياً : أن الموجبة لا تصدق إلا مع وجود الموضوع ، أما السالبة المحصلة فإنها تصدق مع عدمه .

٢ – وأما من ناحية اللفظ فالفرق كامن في أنه إذا ذكرت الرابطة قبل حرف السلب فتكون القضية معدولة ، وإذا ذكرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون القضية سالبة ، وأما إذا لم تذكر الرابطة فقد اصطلح المناطقة على أن بعض الألفاظ تكون للعدول ، مثل لا ، وغير ، وبعضها للسلب ، وهي ليس ، ولا شيء .

القضايا الموجهة وغير الموجهة

من المعلوم أن القضيــة الحمليــة سواء أكانت موجبة أم سالبة تشتمل على نسبة : هي ثبوت المحمول للموضوع ، أو نفية عنه ، وهذه النسبة لابد لها من كيفية في نفس الأمر « أى حالة وصفة » ، وأن هذه الحالة والصفة الخاصة بالنسبة هي : إما الضرورة أو اللا ضرورة «أى عدمها» ، وإما الدوام أو اللادوام ، وهذه النسبة عند المناطقة تسمى بكيفية القضية ومادتها ، «وهذه الكيفية لها وجود في نفسها ووجود عند العقل ووجود في اللفظ . أما وجودها في نفسها فهى عبارة عن الصفة الثابتة للنسبة في الواقع ، وأما وجودها في العقل ، فهو حكم العقل بها وملاحـظته لها ، وأما وجودها في اللفظ فيكون بذكر لفظ يدل عليه ، وتسمى حينئـذ القضيــة موجهـة . وذلك مثـل : كل إنســان حيوان بالضرورة « العقلية لأن الواقع يشهد له » وكل فلك متحرك دائماً ، وكل إنسان متنفس بالفعل ، ذلك أن نسبة ثبوت الحيوانية للإنسان ضروري لأن الحيوانية جزء منه وجزء الشيء يتوقف عليه الشيء في وجوده وهذا معنى الضرورة ، ونسبة التحرك للفلك ليس ضرورياً ، وإنما دائم له ، ونسبة التنفس للإنسان ليس ضرورياً ولا دائماً ، وإنما هو واقع له بالفعل »[١] .

والقضية الموجهة :

هي القضية التى لاحظ العقل كيفيتها من الضرورة وغيرها أو ذكر لفظ يدل عليها ، واللفظ الذي يدل على كيفيتها أو ملاحظة العقل لها يسمى جهة القضية .

---

(١) انظر / الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٠١ .

فالقضية غير الموجهة :

هي القضية التى لم يلاحظ العقل كيفيتها ، ولم يذكر فيها لفظ يدل عليها ، وتسمى القضية حينئذ مهملة الجهة .

وعلى هذا فإن نسبة المحمول إلى الموضوع في الخارج بحكم العقل لابد أن تكون مكيفة بكيفية من كيفيات أربع : وهي الضرورة والدوام ، واللادوام (الأخلاق) الإمكان (اللاضرورى) .

ووجه انحصار القضايا الموجهة في هذه الأربعة ، أن الكيفية هي عبارة عن الحكم العقلي ، والحكم العقلي ينحصر في ثلاثة هي : الوجوب والاستحالة والجواز .

وعلى ذلك :

١ – فالضرورة : أى أن الحكم على الموضوع بالمحمول ضروري لابد منه ، نحو حكمنا على الإنسان بأنه « حيوان » فإن الحيوانية من ضروريات الإنسان ، مثل : كل إنسان جسم بالضرورة .

٢ – الدوام : بأن يكون المحمول دائم الثبوت للموضوع ، نحو حكمنا على الغراب بالسواد ، فإن السواد دائم الثبوت له في الخارج ، ومثل لا شيء من الإنسان بفرس دائماً .

٣ – اللا ضرورة « الإمكان » وهي ما كانت صفة نسبتها الإمكان ، ومثالها : كل نار حار بالامكان ، ومثالها سالبة : لا شيء من النار ببارد بالإمكان .

٤ – اللادوام « الإطلاق » وهي ما كانت صفة نسبتها الإطلاق (أى الفعل) ومثالها : كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل ، ومثالها سالبة : لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالفعل .

هذه هي الأنواع الأربعة لكيفية النسبة في القضية ، وأعم هذه

الأنواع الأربعة هو الإمكان ، وأخصها جميعاً الضروريات ويليها الدوام ثم يليها اللادوام « الإطلاق » .

ومن هنـا يعلم أن كل مثـال تصدق فيه الضرورية يصلح مثالا للجميع لا العكس وذلك لأنه إذا صدق الأخص صدق الأعم ، وليس كلما صدق الأعم يصدق الأخص ، وكل مثال يصدق للدوائم يصدق عليه الممكنات لا العكس .

استغراق الموضوع والمحمول في القضية وعدم استغراقهما

موضوع القضية الحملية يسمى حداً ومحمولها يسمى حداً كذلك ، وعلى هذا فمعنى الاستغراق : هو الإشارة إلى جميع الأفراد التى يصدق عليها الكلي .

وعدم الاستغراق : هو عدم الإشارة إلى جميع الأفراد .

وبمعنى آخر استغراق حد في قضية ما معناه أن يكون الحمل متعلقاً بكل الأفراد الذين يدل عليهم اللفظ أو الحد ـ وعدم الاستغراق معناه أن الحمل ينطبق على جزء غير معين من الحد . وذلك مثلا إذا قلنا : كل إنسان فان ، وكل إنسان نام . فإننا نجد أن الحمل هنا « فإن ، ونام » ينطبق على كل إنسان في هذا الوجود . بينما لفظ « إنسان » لايشتمل جميع « الفانين والنامين » بمعنى أن الفناء والنمو ليس خاصاً بالإنسان دون بقية الموجودات الأخرى ، ومن هنا يتضح لنا أن الموضوع مستغرق دون المحمول « ونحن لو نظرنا في القضايا الأربع الرئيسية من هذه الناحية وجدنا أولا أنه في حالة الكلية الموجبة كما يبدو من المثال السابق الحمل ينطبق على كل الموضوع ، بينما جزء فقط من المحمول هو الذي ينطبق عليه الحكم ، ولذلك كانت القضية الكلية الموجبة تستغرق موضوعها فقط . أما في الكلية السالبة فإننا نجد أن كلا من الموضوع والمحمول مستغرق فيها ، فإذا قلنا مثلا : « لا كذوب مصدق » فإن الحكم هنا يتعلق بكل الكاذبين ، وبكل من ينطبق عليهم صفة الصدق ، بمعنى أنه لا واحد من الكاذبين داخل ضمن المصدقين ، كما أنه لا واحد من المصدقين داخل ضمن الكاذبين ، وعلى هذا فإن الكلية السالبة تستغرق موضوعها ومحمولها . أما الجزئية

الموجبة فالحكم فيها ينطبق سواء بالنسبة إلى الموضوع وبالنسبة إلى المحمول ، على جزء غير معين فحسب[1] وما دمنا نفهم اللفظ «بعض» بمعناها المنطقي أي « بعض » ويصح « كل » فإذا قلنا مثلا : بعض الإنسان متكلم ، فإننا نحكم هنا فيما يتصل ببعض الإنسان وهو الموضوع ، على جزء منه غير محدود ، كما أننا نجد أن الكلام في الجزئية يتعلق بجزء غير معين أيضاً من الأشياء التي يحدث لها ذلك ، وعلى هذا فكل من الموضوع والمحمول غير محدد ، وبالتالى غير مستغرق . أما في حالة الجزئية السالبة فإننا نجد أن المحمول مستغرق بينما الموضوع غير مستغرق ، فإذا قلنا مثلا : «ليس بعض العلم بمفيد » فإن الحكم فيما يتصل بالموضوع متعلق ببعض الكتب دون البعض الآخر ، أى بجزء غير معين من هذا الموضوع ، فهو غير مستغرق . أما بالنسبة إلى المحمول فنجد أن صفة عدم الإفادة مسلوبة كلها من هذا البعض غير المحدود من العلم . وعلى هذا فإن القضية السالبة الجزئية نجد أن الموضوع فيها غير مستغرق والمحمول وحده هو المستغرق .

ومن هنا كان أرسطو يرى أن القضية الحملية معناها : الحكم على أفراد الموضوع بمفهوم المحمول أو سلبه عنها ، بمعنى إنه كان ينظر إلى الموضوع من جهة الماصدق ، وينظر إلى المحمول من جهة المفهوم .

ولكن علماء المنطق بعد أرسطو وبالأخص المدرسين نظروا إلى الموضوع والمحمول من ناحية الماصدق ، فوجدوا : أن الكلية الموجبة مثل : كل انسان حيوان ناطق ، معناها أن كل فرد من أفراد الموضوع « إنسان » داخل في جملة أفراد المحمول « حيوان ناطق » ، والقضية السالبة : لا شيء من الفرس بناطق ، معناها أن كل فرد من أفراد الموضوع « الفرس » خارج عن جملة أفراد المحمول « ناطق » والجزئية

---

(١) الدكتور / عبد الرحمن بدوي : المنطق الصوري والرياضي ، الطبعة الثانية ، ص ١١٥ ـ ١١٦ .

الموجبة : بعض الإنسان عالم - معناها أن بعض أفراد الموضوع « إنسان » داخل في أفراد المحمول « عالم » ، والسالبة الجزئية : بعض الحيوان ليس بإنسان ، معناها أن بعض أفراد الموضوع « حيوان » مسلوب عنه جميع أفراد المحمول « إنسان » .

وبناء على ذلك يمكننا أن نستخلص استغراق الموضوع والمحمول وعدم استغراقهما على الشكل الآتي :

أولا : أن الموجبة الكلية تقيد استغراق موضوعها لا محمولها ، مثل : كل ذهب معدن ، فإننا قد حكمنا على جميع أفراد الذهب « وهو الموضوع » بأنه معدن . وبذلك يكون الموضوع مستغرقاً ، أي أننا حكمنا بالمعدنية على جميع أفراد الموضوع .

ثانياً : وهو أن السالبة الكلية تفيد استغراق موضوعها ومحمولها معاً ، مثل : لا شيء من الإنسان بجماد ، فإننا قد حكمنا على جميع أفراد الإنسان بأنه ليس داخلا في جميع أفراد الجماد ، وبذلك نكون قد استغرقنا جميع أفراد الطرفين « الموضوع والمحمول » .

ثالثاً : وأن الجزئية الموجبة لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها ، مثل : بعض طلاب الجامعة قطريون ، فإننا في الموضوع قد حكمنا على بعض أفراد ووصفناها بالمحمول بدون استغراق لأفراده .

رابعاً : وهو أن الجزئية السالبة لاتفيد استغراق موضوعها ، ولكنها تفيد استغراق محمولها ، مثل : بعض المعادن حديد ، فإننا قد حكمنا على بعض أفراد الموضوع بأنه ليس داخلا في جميع أفرادها المحمول ، وهو معنى استغراقه (أى شموله لجميع الأفراد) .

والجدول الآتي يوضح ما سبق ذكره :

القضـــية	نوعها	الموضوع	المحمول
كل معدن حديد	ك م	مستغرق	غير مستغرق
لا شيء : من المثلث بدائرة	ك س	مستغرق	مستغرق
بعض المعدن حديد	جـ م	غير مستغرق	غير مستغرق
بعض الشكل ليس مثلثاً	جـ س	غير مستغرق	

ويمكننا أن نستنتج من هذا الشرح والبيان القواعد الآتية :

١ - أن الكليات مطلقاً تفيد استغراق موضوعها .

٢ - والموجبات مطلقاً لا تفيد استغراق محمولها .

٣ - والسوالب كلها جزئية كانت أو كلية تفيد استغراق محمولها .

٤ - وأن الجزئيات لا تفيد استغراق موضوعها .

القضية الشرطية وأقسامها

القضية الشرطية : هي التى حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه ، أو حكم فيها بالعناد والثنائي بين النسبتين أو بعدمه . كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإنه حكم فيها بثبوت نسبة هي وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهي طلوع الشمس .

والقضية الشرطية قضية من قضيتين في الأصل ربط بينهما بأداة الاتصال ، والتى هي (إذا ، وإن ، ولو) أو ربط بينهما بأداة الانفصال ، مثل : إما ، وأو .

ومن جهة أخرى فإن القضية الشرطية مركبة من جزءين :

١ - الجزء الأول منها يسمى مقدماً ، وذلك لتقدمه في الرتبة .

٢ - الجزء الثاني منها يسمى تالياً ، وذلك لوقوعه في المرتبة الثانية ، وهي تالية للجزء الأول ، ويتضح هذا من خلال المثال السابق ذكره ، وهو القائل : إن كانت الشمس طالعة ، فهذا هو المقدم . أما النهار موجود ، فهو التالى .

أقسام الشرطية :

تنقسم الشرطية إلى قسمين :

١ - متصلة .

٢ - ومنفصلة .

١ - فالقضية الشرطية المتصلة :

هي التى حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه . وذلك مثل :

الموجبة القائلة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ومثل : إذا كنت مذاكراً فالنجاح حليفك ، ومثل السالبة القائلة : ليس ألبته إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، وليس البته إذا كنت مهملا في الدروس أن يكون النجاح حليفك .

وتنقسم الشرطية المتصلة إلى قسمين :

١ - لزومية .

٢ - اتفاقية .

الأول : أما اللزومية فهي : التى حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك[١] ، أو هي ما كان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين أو بسلبه لعلاقة توجب ذلك[٢] والعلاقة : هي الأمر الذي بسببه يستلزم من المقدم التالي ، وهي أنواع :

١ - أن يكون المقدم علة في التالي ، مثل : إن توسطت الأرض بين الشمس والقمر حصل الخسوف ، ومثل : إذا خرج المريض من المستشفى فهو سليم .

٢ - أن يكون المقدم معلولا للتالي ، وهوعكس الأول ، مثل : إذا حصل الخسوف للقمر كانت الأرض متوسطة بين الشمس والقمر ، ومثل : إذا أصبح المريض معافاً لابد وأن يكون خارج المستشفى .

٣ - أن يكون المقدم والتالي معلولين لأمر ثالث ، مثل : إذا أظلمت الأرض في ليلة مقمرة كان القمر مخسوفاً ، فإن كلا من ظلمة الأرض وخسوف القمر معلول لأمر آخر ، هو متوسط الأرض بين الشمس والقمر ، ومثل : إذا كنت ناجحاً فأنت فرحان ، فإن المقدم والتالي معلولان لمذاكرة الدروس .

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية وشرح للرسالة الشمسية ، ص ١٤٥ .

(٢) الدكتور / عوض الله حجازى : المرشد السليم ، ص ١٠٦ .

إذن هذه الثلاثة بينهما علاقة السببية .

٤ - أن يكون بينهما علاقة التضايف بمعنى أن يكون الجزآن متضايفين ، مثل : إن كنت صديقى فأنا صديقك ، إذا كان محمد أبا لجاسم فجاسم ابن محمد .

الثاني : وأما المتصلة الاتفاقية : فهى ما حكم فيها يصدق التالي على تقدير صدق المقد لا لعلاقة توجب ذلك ، بل لمجرد توافق صدق الجزءين ، أو هي التى يكون الحكم فيها بالاتصال بين المقدم والتالي أو بعدمه لا لعلاقة توجب ذلك ، بل لمجرد الاتفاق والصدفة ، مثل : إذا كان الحيوان ذو أذن كان ولوداً ، وإذا كان ذو صماخ كان بيوضاً .

فهاتان القضيتان كلتاهما متصلة اتفاقية ، إذ ليست هناك علاقة مطلقاً بين كون الحيوان له أذن ، أو له صماخ ، وبين كونه يلد أو يبض ، ولكن اتفق وصادف استصحاب الولادة للحيوان ذى الأذن ، واستصحاب ذو الصماخ لكونه ينبض .

وقد تطلق الاتفاقية على ما حكم فيها بصدق التالي مطلقاً ، أي سواء كان المقدم صادقاً أو كاذباً ، نحو : (إن صعد على إلى البرج فمحمد شجاع . فإن المقصود من هذه القضية هو صدق التالي - وهو محمد شجاع .

والاتفاقية ، بالمعنى الأول تسمى اتفاقية خاصة ، وبالمعنى الثاني اتفاقية عامة ، للعموم والخصوص بينهما[١] .

الشرطيـة المنفصلة :

هى التى يحكم فيهـا بالتنافي والعناد بين طرفيها : صدقاً وكذباً ، أو صدقاً . فقط أو كذباً . أو هي التى يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين أما

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية « شرح للرسالة الشمسية » ، ص ١٤٦ .

في الصدق والكذب معاً أى بأنهما لايصدقان ولكنهما قد يكذبان ، أو في الكذب فقط ، أى بأنهما لايكذبان ، وربما يصدقان فيه أى سلب ذلك التنافي ، فإن حكم فيها بالتنافي فهي منفصلة موجبة ، أما إذا كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب معاً سميت منفصلة حقيقية ، مثل أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً . فإن قولنا هذا العدد زوج ، وهذا العدد فرد لايصدقان معاً ولا يكذبان معاً .

الشــــرح :

والمـراد بالصدق : التحقيق والثبوت والوقوع ، والمراد بالكذب : عدم التحقق والوقـوع ، ومعنى أن الطرفـين متنـافيـان صدقـاً وكذباً : أنهما لا يجتمعان ولكن قد يرتفعان معاً ، ومعنى أن الطرفين متنافيان في الصدق أنهما لا يجتمعان ولكن قد يرتفعان معاً ، ومعنى أن الطرفين متنافيان في الكذب فقط أنهما لا يرتفعان وقد يجتمعان .

وبنـاء على هذين التعريفين للشرطية المنفصلة يلحظ أن للقضية المنفصلة تقسيمان :

أ - العنادية والاتفاقية : وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين ، كالمتصلة ، فتنقسم إلى :

١ - العنادية : وهي التى يكون بين طرفيها تناف وعناد حقيقى ، وذلك بأن تكون ذات النسبة في كل منهما ، تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر ، مثل : العدد الصحيح أما أن يكون زوجاً أو فرداً .

٢ - الاتفـاقية : وهي التى لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقياً ذاتيـاً ، وانما يتفق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما ، مثل : أما أن يكون الجالس في القاعة محمداً أو علياً ، ومثل هذا الكتاب أما أن يكون في علم المنطق وأما أن يكون مملوكاً لخالد .

إذا اتفق أن خالد لا يملك كتابا في عالم المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في علم المنطق .

ب – الحقيقية ـ مانعة جمع ـ مانعة حلو .

١ – منفصلة حقيقية : « أى مانعة جمع وخلو » وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقاً وكذباً في الإيجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب ، بمعنى أنه لايمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الايجاب ويجتمعان ويرتفعان في السلب . أو هي التى يحكم فيها بالعناد بين طرفيها صدقاً وكذباً ، وتتركب موجبتها من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ، وذلك مثل : إما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج ، ومثل : إما أن يكون محمد فاهماً أو غير فاهم . فإن الوصفين لا يجتمعان ولا يرتفعان لأنهما نقيضان .

مثال الايجاب : أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً ، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ومثل : إما أن يكون محمد عالماً أو غير عالم .

ومثال السلب : ليس الحيوان أما أن يكون ناطقاً وأما أن يكون قابلا للتعليم فالناطق ، والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان ويرتفعان في غيره .

٢ – منفصلة مانعة جمع : « وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقاً لا كذباً ، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معاً في الإيجاب ويمكن اجتماعهما ولايمكن ارتفاعهما في السلب[١] .

أو هي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذباً فقط ، أو بنفيه ، وتتركب موجبتها من الشيء والأعم من نقيضه .

مثال الايجاب : أما أن يكون الجسم أبيض أو أسود . فالأبيض

(١) الشيخ محمد رضا المظفر : المنطق ، ص ١٥٩ .

والأسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الأحمر مثال السلب : ليس أما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسـود ، فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الأحمر ، ولا يرتفعان في الجسم الواحد بان لا يكون غير أبيض ولا غير أسود ، بل يكون أبيض وأسود . وهذا محال .

ما فائدة مانع الجمع ؟ تستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم امكـان الاجتماع بين شيئين ، كمن يتوهم أن المسلم يجوز أن يكون مؤمناً وكافراً ، فيقال له : « إن المسلم أما أن يكون مؤمناً أو كافراً » ومعنـاه أن الايمان والكفر لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بأن يكون شخص واحد ليس مؤمناً وكافراً .

هذا بالنسبة للقضية الموجبة ، وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين ، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والعصمة في الرسول ، فيقال له : « ليس أما أن يكون الرسول قد جمع بين النبوة والعصمة ومعناه أن النبوة والعصمة لا مانع من اجتماعهما في الرسول .

إذن فمنفصلة مانعة الجمع تتركب موجبيتها من الشيء والأخص من نقيضـه ، مثـل : إمـا أن يكون الشيء أبيض أو أسود ، فإنهما لا يصـدقان معاً ، وقد يكذبان : بأن يكون الشيء أخضر أو أصفر ، ومثـل : إمـا أن يكـون هذا الكتـاب فلسفـة أو تفسـيراً ، فإنهمـا لا يجتمعان ، وقد يرتفعان ، بأن يكون نحواً أو بلاغة .

٣ – منفصلة مانعة خلو : وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذباً فقط أو ينقيه ، أو هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبـاً لاصـدقاً ، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الايجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب .

مثـال الايجاب :

وتتركب موجبتها من الشيء والأعم من نقيضه ، مثل : الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود ، أي انه لا يخلو من احدهما وان

اجتمعا ، ومثل : أما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق . فإنه يمكن اجتماعهما بأن يكون في الماء أو لا يغرق . ولكن لا يخلو الواقع من أحدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويغرق .

مثـال السلب :

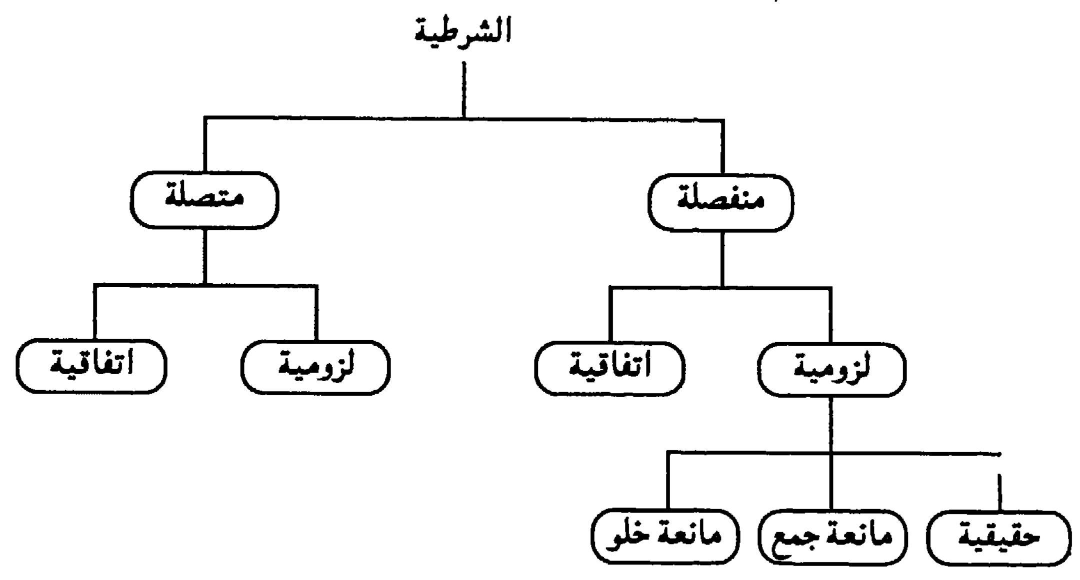
ليس أما أن يكون الجسم أبيض وأما أن يكون أسود ، ومعناه أن الواقع قد يخلو من أحدهما وإن كان لا يجتمعان .

وفيما تستعمل مانعة الخلو الموجبة ؟

تستعمل ما نعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين ، كمن يتوهم أنه يمكن أن يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا ، فيقال له : كل شيء لايخلو أما أن يكون علة أو معلولا .

وأما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم أن الواقع لايخلو من الطرفين ، كما يتوهم انحصار أقسام الناس في عاقل لا دين له ، ودين لا عقل له ، فيقال له : ليس الإنسان أما أن يكون عاقلا لا دين له أو دينا لا عقل له ، بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا وديّناً .

الشكل العام للقضية الشرطية :



السور فى القضية الشرطية وأنواعه

القضية الشرطية كالقضية الحملية تنقسم إلى مسورة وغير مسورة ، وكل منهما ينقسم إلى قسمين : فالمسورة تنقسم إلى كلية وجزئية ، وغير المسورة إلى مهملة وشخصية ، فتكون الأقسام أربعة : كلية وجزئية ، ومهملة ، وشخصية[1] .

١ - فالكلية : هي التى حكم فيها بالاتصال أو بعدمه والانفصال أو بعدمه . في جميع الأزمان والأحوال الممكنة للشيء ، والسور الذى يدل على الاحاطة في جميع الأزمان والأحوال في الشرطية المتصلة هو : كلما ، وحتى ، ومهما ، وفي الشرطية المنفصلة هو « دائماً » وذلك في حالة الايجاب ، أما في حالة السلب فهو « ليس ألبتة » .

مثال القضية الشرطية المتصلة الكلية الموجبة ، كلما كان زيد إنساناً فهو حيوان فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة .

٢ - والجزئية : هي التى حكم فيها بالاتصال أو بعدمه ، والانفصال أو بعدمه في بعض الأزمان والأحوال الممكنة ، والسور الذي يدل على ذلك البعض في حالة الإيجاب فيهما « قد يكون » ، وفي حالة السلب فيهما : قد لا يكون ، وليس دائماً .

ومثال الإيجاب في القضية الشرطية المتصلة : قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً . فإن الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع ، بل على بعضها .

٣ - والمهملة : حتى التى يكون الحكم فيها بالاتصال أو بعدمه ،

---

(١) انظر : الدكتور / عوض الله حجازى : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١١٠ .

والانفصال أو بعدمه في الأزمان والأحوال ، ولكن من غير تقيد بكلية أو جزئية ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن يكون العدد زوجاً أوفرداً .

ومن الألفاظ المستعملة في القضية المهملة انك قد تذكر ألفاظاً مثل : إن ، ولو ، علامة على الإهمال ، ومثل لفظ « إما » علامة على الإهمال في القضية الشرطية المنفصلة .

٤ - الشخصية : وهي التى يكون الحكم فيها بالاتصال أو بعدمه والانفصال أو بعدمه في وقت معين ، مثل : إن جئتني اليوم أكرمتك . فإن الحكم بلزوم الإكرام ليس إلا على الوضع المعين من تلك الأوضاع ، وهو المجيء اليوم . ومن هنا نصل إلى نتيجة ومفادها أن الأزمان والأحوال في القضية الشرطية ـ متصلة كانت أو منفصلة ـ بمنزلة الأفراد والأشخاص في القضية الحملية .

ومثال المتصلة الشخصية : إن زرتنى مساء وجدتنى في البيت .

ومثال المنفصلة الشخصية : وإما أن يكون محمداً في داره قارئاً أو نائماً .

الفصل السادس

الاستدلال المباشر

الفصـــــل الســـادس

الاســـتدلال المبـــاشر

بما مضى نكون قد انتهينا من بيان القضايا وأقسامها ، ومن ثم ندخل في الكلام عن أحكام القضايا « الاستدلال المباشر » ولو احقها .

والمراد من الاستدلال مطلقاً : هو استنتاج قضية من قضية أو من عدة قضـايـا ، أو هو التـوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصـديقي معلوم ، وهـو غايـة المنـطقى ، والهـدف الأعـلى له ، لأنه بالاستـدلال يطلب الحقيقـة والوقوف على ماهية وحقيقة الشيء الذي يبحث فيه ـ وما عداه من مباحث تذكر وتبحث في علم المنطق ما هي إلا كمقدمات للاستدلال .

وبهذا ينقسم الاستدلال إلى قسمين رئيسيين :

١ – استدلال مباشر .

٢ – استدلال غير مباشر .

١ – فالاستدلال غير المباشر : وهو الاستدلال بقضية واحدة على قضية ثانية ، أو « هو الذي يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة[1] وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة :

١ – القياس .

٢ – والاستقراء .

٣ – والتمثيل .

وسنتحدث عن هذه الأقسام بالتفصيل في الفصل التالي إن شاء الله .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازى : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١١٥ .

٢ – أما الاستدلال المباشر : وهو الاستدلال بقضية واحدة على قضيــة ثانيــة . « أو هو الاستدلال بصدق قضية على صدق قضية أخرى ، أو كذبها ، أو الاستدلال بكذب قضية على صدق قضية أخرى أو كذبها ، بمعنى : أن أي قضية إذا فرض صدقها استلزمت كذب نقيضها أخرى هي نقيضها ، واستلزمت صدق أخرى هي عكسها ، وإذا فرض كذبهـا استلزمت كذب قيضهـا ، وذلك مثل : كل إنسان مفكر ، فإن صدق هذه القضية يستلزم صدق قولنا : بعض الإنسان مفكر ، إذن فصدق الكلية الموجبة يلزمه صدق الجزئية الموجبة المتحدة معهـا في المـوضـوع والمحمـول ، كما تستلزم كذب القضية : بعض الإنسان ليس مفكراً ، لأنها نقيض الأولى ، والنقيضان لايجتمعان .

وسمي هذا النوع من الاستدلال بالاستدلال المباشر لأنه لا يحتاج فيه الى أكثر من مقدمة واحدة ، وبها تصل إلى التيجة المطلوبة ، وبهذا يكون قد خالف الاستدلال غير المباشر الذي يحتاج فيه إلى أكثر من مقدمة واحدة .

وأقسام الاستدلال المباشر :

ينقسم الاستدلال المباشر إلى قسمين رئيسين ، هما :

١ – التقابل بين القضايا .

٢ – العـكس .

غير أن كل واحد من هذين القسمين تتفرع منه مباحث أخرى ، بحيث تـكون مندرجة تحت احداها ، وسنعرض لها أثناء بحثنا هذا من خلال هذا الفصل .

التقابل بين القضايا

معنى تقابل القضايا :

اصطلح المناطقة على أن القضيتين إذا اتحدتا في الموضوع والمحمول واختلفتا إما في الكيف فقط أو في الكم فقط أو فيهما معاً ، سميتا في هذه الحالة متقابلتين[1] أو إنه الصلة الموجودة بين قضيتين تختلفان إما من حيث الكيف أو من حيث الكم أو من حيث الاثنين معاً ، مع الاتفاق في بقية الأشياء ، وقد نتج عن ذلك أربعة أنواع من التقابل وهي كالآتي :

١ - تقابل بالتناقض : وذلك إذا كان لدينا قضيتان لا يمكن أن تصدقا ومعاً ، كما لا يمكن أن تكذبا معاً ، بل لابد أن تكون إحداهما صادقة بالضرورة والأخرى كاذبة بالضرورة ، ونقول إن النسبة بين هاتين القضيتين تسمى التناقض ، والتناقض يوجد بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة ، ثم بين الكلية السالبة والجزئية الموجبة .

٢ - تقابل بالتضاد : وذلك إذا كانت القضيتان لا تصدقان معاً ويمكن أن تكذبا معاً فإن النسبة بينهما تسمى « التضاد » والتضاد يوجد بين الكلية الموجبة والكلية السالبة .

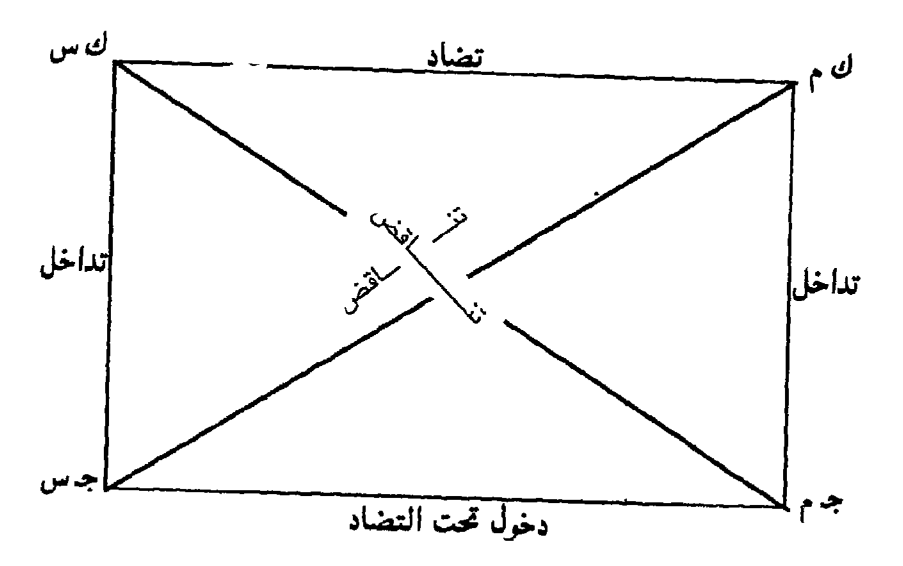
٣ - تقابل بالدخول تحت التضاد : وذلك إذا كانت القضيتان لا تكذبان معاً وقد تصدقان فإن النسبة بينهما تسمى « الدخول تحت التضاد » وهو يوجد بين الجزئية الموجبة والجزئية السالبة .

٤ - تقابل بالتداخل : وذلك إذا ثبت من صدق الكلية صدق الجزئية المتفقة معها في الكيف ، فإن النسبة بين القضيتين تسمى

---

(١) الدكتور / محمد نصار : الوسيط في المنطق الصوري ، ص ١٧٧ .

« التداخل » وهذه النسبة توجد بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة والكلية السالبة ولتلخيص هذه النتائج بشكل عام نضعها في « مربع التقابل » على الشكل الآتي :



وانما سمي النوع الثالث « التقابل بالدخول تحت التضاد » ولم يسم تضاداً لعدم عموم المتقابلين ، والبعض غير محدد .

التقابل بين القضايا

التقابل بين القضايا : هو اختلاف القضيتين المتحدتين في الموضوع والمحمول . في الكم أو في الكيف أو فيهما معاً ، وقد اتضح لنا أن المناطقة قد قسموه إلى أربعة أقسام :

١ – التناقض .
٢ – التضاد .
٣ – الدخول تحت التضاد .
٤ – التداخل .

أما التناقض :

أصل النقض الحل ، ثم نقل إلى مطلق الأبطال ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر أطلق عليه مادة النقيض ؛ وكل منهما مناقض للآخر (١) . ومن هنا فيكون التقابل فيه «التناقض» باختلاف القضيتين في الكم والكيف معاً .

وتعريفه اصطلاحاً : اختلاف قضيتين كماً وكيفاً ـ بالايجاب والسلب ـ بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى ؛ وذلك مثل : كل إنسان حيوان ، ويعطي الانسان ليس حيواناً فإنهما قضيتان مختلفتان بالايجاب والسلب ، الأولى صادقة ، والثانية كاذبة ، وبحكم العقل لايجوز أن يصدقا معاً ، والالزام اجتماع النقيضين ، وهذا محال عقلاً ، وكذلك لايجوز أن يكذبا معاً ، لأنه يؤدي إلى ارتفاع النقيضين ، وهذا محال عقلاً ، فبقي بحكم العقل أن لابد أن يكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة .

---

(١) الشيخ حسن العطار : حاشية الشيخ حسن العطار على شرح التهذيب للامام الخبيصي ، ص ١٩٢ طبع بالمطبعة الأزهر ، بمصر ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م .

ويخرج بهذا التعريف والمثال الموضح له ، وهو اختلاف قضيتين ـ اختلاف المفردين ، لأن ليس بينهما تناقض ، واختلاف مفرد وقضية . وكذلك خرج المركبات الناقصة لأن لاتناقض بينهما لأن التناقض لابد أن يكون بين قضيتين ، وكذلك خرج بهذا التعريف القضيتان اللتان يلزمهما صدق أحدهما وكذب الأخرى لكن لا لذات الاختلاف ، بل لأمر آخر كخصوص المادة ؛ وذلك في كل قضية يكون محمولها أعم من موضوعها ، مثل : كل ذهب معدن ، لاشيء من الذهب بمعدن ، فإن صدق الأولى ، وكذب الثانية لالذات الاختلاف ، بل لخصوص المادة ، وإلا لحصل ذلك في كل كليتين مختلفتين بالايجاب والسلب ، وليس كذلك : مثل كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان ، فإنهما كاذبتان معاً .

وخرج كذلك مثل : محمد إنسان ، ومحمد ليس بناطق ، فإن كذب إحداهما وصدق الأخرى لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة آمر آخر ، وهو أن إيجاب إحداهما في قوة إيجاب الأخرى ، وسلب إحداهما في قوة سلب الأخرى (١) .

إذن فلابد في التناقض من :

١ ـ أن يكون بين قضيتين .
٢ ـ أن تختلف القضيتان بالايجاب والسلب .
٣ ـ أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى .
٤ ـ أن يكن سبب صدق واحدة وكذب الأخرى هو الاختلاف بالايجاب والسلب .

---

(١) الدكتور عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١١٦ ـ ١١٧ .

شــروط التنــاقض

اشترط المناطقة في التناقض أربعة شروط :

الأول : «اختلاف القضيتين في الكيف ـ أي بالايجاب والسلب ، وذلك بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

الثاني : اختلاف القضيتين في الكم ـ أي الكلية والجزئية ، فيما عدا الشخصية ، فالاختلاف فيها في الكيف فقط .

الثالث : اختلاف القضيتين في الجهة إن كانتا موجهتين ، فنقيض الضرورية ، الممكنة . ونقيض الدائمة . المطلقة . والعكس بالعكس .

الرابـع : ويشترط الاتحاد فيما عدا ذلك ؛ أي فيما عدا الكيف والكم والجهـة . فقيـل يجب الاتحـاد في ثمانية أشياء : الموضوع ، والمحمـول ، والزمان ، والمكان ، والاضافة والشرط ، والقوة ، والفعل ، والجزء ، والكل ، فمثلاً لايناقض : زيد قائم ، عمر ليس بقائم لاختلاف الموضوع ، ولا زيد قائم ، زيد ليس بقاعد ، لاختلاف المحمول (١) .

فهـذه هي الوحـدات الثمـانيـة التي ذكـرها القدماء في تحقيق التناقض ، وأما عند المتأخرين فيكفي وحدتان ، وحدة الموضوع ووحدة المحمول ، الوحدات الباقية مندرجة فيهما فوحدة الشرط والجزء والكل منـدرجة في وحدة الموضوع ، ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول «وذلك ظاهر عند التأمل وعند المحققين أن المعتبر في تحقيق التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى يرد بالايجاب والسلب على شيء واحد ، فإن وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة وإلا فلا حصر فيما ذكروه لارتفاع التناقض (١) .

---

(١) أنظر : الشيخ عبيد الله بن فضل الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ١٩٥ ـ ١٩٦ .

(١) المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

الشرح :

القضيتان المتناقضتان ، إما حمليتان ، أو شرطيتان ، والذي يهمنا هنا القضية الحملية ، وعلماء المنطق يشترطون لتحقيق التناقض بعد اختلاف القضيتين في الكيف ، أن يتفقا في وحدات ثمانية ؛ وهي كالآتي مع الأمثلة :

الأولى : وحدة الموضوع حتى يكون الايجاب والسلب محكوماً بهما على شيء واحد . فإذا اختلف الموضوع ، مثل (محمد معلم) ، «على ليس بمعلم» لم يتحقق التناقض .

الثانية : وحدة المحمول ـ بمعنى أن يكون الايجاب والسلب واردين على شيء واحد . فإن اختلف المحمول فلا تناقض ، مثل : علي فاهم ، وعلى ليس بكاتب .

الثالثة : وحدة الشرط . فإذا اختلف الشرط فلا تناقض ؛ مثل : القرآن يهدي إلى الصواب ، أي يشرط أن يفهم ، والقرآن لايهدي إلى الصواب ، أي أن عدم فهمه . ومثل : المنطق يعصم الذهن عن الخطأ ، أي بشرط أن تراعى قواعده ، والمنطق ليس عاصماً للذهن ، أي إن عدمت مراعاة قواعده .

الرابعة : وحدة الكل والجزء ، فلا تناقض إذا اختلفا ، مثل : هذا القلم أبيض ، «تريد بعضه» ، وهذا القلم ليس بأبيض ، (تريد كله) .

الخامسة : وحدة الزمان ، فلا تناقض إذا اختلف زمان القضيتين ، مثل : محمد جالس ، (نريد الآن) ومحمد ليس جالساً ، «نريد غداً» ، ومثل : جاسم يكتب ونريد ليلاً وجاسم ليس بكاتب ، «نريد نهاراً» .

السادسة : وحدة المكان ، فلا تناقض إذا اختلف زمان القضيتين ، مثل : (محمد واقف) ، (أي في قاعدة الدرس) ؛ (ومحمد

ليس بواقف) ، أي في البيت . ومثل : (فاطمة تذاكر دروسها) أي في الجامعة ، «وفاطمة لا تذكر دروسها» أي خارج البيت .

السابعة : وحدة الاضافة ، مثل : (زيد أب) (أي لعلي) : (زيد ليس بأب) أي لمحمد ، ومثل : (أنت صديق) ، أي لمحمد ، وأنت لست صديقاً ، أي لمحمود .

الثامنة : وحدة القوة والفعل ، والمراد بالقوة : إمكان حصول الحكم ، وبالفعل : حصوله في الواقع - فإن اختلفت القضيتان فيهما فلا تناقض ، مثل: العسل في الكوب مرو (أي بالقوة) : (والعسل في الكوب ليس بمرو) ، (أي بالفعل) وبهذا نصل إلى أن هذه الوحدات الثمانية يجب ألا تختلف فيهما القضيتان المتناقضتان سواء كانتا شخصيتين أو محصورتين .

والتحقيق : «أنه لا حصر في هذه الثمانية ، بل لابد من توافر شروط أخرى ، فلابد من اتحاد المفعول ، فلا تناقض بين : محمد يذاكر (أي الانجليزي) ، ومحمد لايذاكر (أي البلاغة) ، ولابد من اتحاد الالة ، فلا تناقض بين : خالد يقطع الخشب (أي بالمنشار) ، وخالد لايقطع الخشب «أي بالسكين» . ولابد من اتحاد الحال ، فلا تناقض بين : حضر بكر إلى الكلية «أي راكباً» ، ولم يحضر بكر إلى الكلية «أي ماشياً» ، وغير ذلك (١) .

خلاصة كيفية التناقض بالمثال :

وبعد أن ذكرنا لك الشروط الواجب توافرها في التناقض نذكر لك أمثلة توضيح ذلك ، أولاً : الحمليات :

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١١٨ .

القضية	نوعها	نقيضها
محمد رسول الله	شخصية موجبة (صادقة)	ليس محمد رسول الله (كاذبة)
كل برتقال فاكهة	ك م (صادقة)	ليس بعض البرتقال فاكهة (كاذبة)
بعض الحديد ليس معدنا	جـ س (كاذبة)	كل حديد معدن (كاذبة)
لا شئ من الانسان بفرس	ك م (صادقة)	بعض الانسان فرس (كاذبة)
بعض الانسان فرس	جـ م (كاذبة)	لا شئ من الانسان بفرس (كاذبة)
القمح نبات	مهملة موجبة (صادقة)	لا شئ من القمح نبات (كاذبة)

وثانياً في الشرطيات :

وكذلك الشرطيات تتفق مع الحمليات في التناقض ، بل وفي شروطه فيشترط فيها ما يشترط في الحمليات . والمراد بوحدة النسبة فيها وحدة اللزوم أو العناد ، ومن هنا قيل في الشرطية : (وأما الشرطية : فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع ، المخالفة في الكيف ـ وبالعكس »(١) .

الشرح : إذا كانت القضيتان المتناقضتان شرطيتين ـ رحب فيهما أن يتفقا في الجنس ، أي الاتصال أو الانفصال .

فإذا كانت إحداهما متصلة وجب أن تكون الأخرى ـ أي النقيض ـ متصلة أيضاً . وإذا كانت منفصلة فنقيضها كذلك منفصلة .

ويجب كذلك اتفاقهما في النوع ، أي في اللزوم أو الاتفاق في المتصلتين ، وفي العناد أو الاتفاق ، والحقيقة أو منع الجمع أو منع الخلو في المنفصلين ؛ وذلك بعد اختلافهما في الكيف ، أي الايجاب والسلب ، وفي الكم أي في الكلية والجزئية ، وعلى ذلك :

---

(١) محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية ، ص ١٧٨ .

١ ـ فالموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية ، ومثالها في المتصلة : كلما كان محمد إنساناً كان حيواناً ، نقيضها : قد لا يكون إذا كان محمد إنساناً كان حيواناً .

ومثالها في المنفصلة : دائماً إما أن يكون العالم مضيئاً أو مظلماً ، ونقيضها : قد لايكون إما أن يكون العالم مضيئاً أو مظلماً .

٢ ـ والسالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية ، ومثالها في المتصلة : ليس أليته إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، نقيضها : قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

ومثالها في المنفصلة : ليس أليته إما أن يكون العالم مضيئاً أو الشمس طالعة ، ونقيضها : قد يكون إما أن يكون العالم مضيئاً أو الشمس طالعة .

ويتلخص مما تقدم :

أولاً : أنه لاتناقض بين موجبتين ولا بين سالبتين .

ثانياً : لا تناقض بين كليتين ولا بين جزئيتين .

ثالثاً : لا تناقض بين المتحدتين في الجهة .

رابعاً : لا تناقض بين كل قضيتين اختلفتا في النسبة «أي نسبة المحمول للموضوع) .

٢ ـ التضــــاد

أمــا التضاد : فهو التقابل بين القضيتين الكليتين المختلفتين في الكيف فقط ، أو هما المختلفتان في الكيف دون الكم ، وكانتا كليتين ، وسميتــا متضــادتين لأنهما كالضدين يمتنع صدقهما معاً ويجوز أن يكذبا معاً .

ومعنى ذلك أنه إذا صدقت إحداهما لابد أن تكذب الأخرى ، ولا عكس ، أى لو كذبت إحداهما لا يجب أن تصدق الأخرى . وذلك مثل : ك.م مع ك.س وبالعكس .

كل برتقالة فاكهة ، ولاشيء من البرتقال بفاكهة .

وحكم القضيتين المتضادتين أن تصدق أحداهما وتكذب الأخرى في كل قضيــة يكــون موضوعها أخص من محمولها كالمثال المذكور ، ومثل : كل طالبة في الجامعة مسلمة ، ولا واحدة من طالبات الجامعة مسلمة ، أما إذا كان موضوعها أعم من محمولها فإنهما يكذبان معاً ، مثــل : كل فاكهة برتقال ، ولا شيء من الفاكهة ببرتقال ، ومثل : كل إنسان شاعر ، ولا شيء من الانسان بشاعر فإنهما كاذبتان معاً .

وعــلى هذا فالقضيتــان المتضــاتان لايصدقان معاً ، ولكنهما قد يكذبان معاً .

٣ ـ الدخول تحت التضاد : وهو التقابل بين القضيتين الجزئيتين في الكيف ، أو «وهما المختلفتان في الكيف دون الكم ، وكانت جزئيتين ـ وانما سميتا داخلتين تحت التضاد ، لأنهما داخلتان تحت الكليتين كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف ، من جهة ، ولأنـهما على عكس

الضدين في الصدق والكذب ، أي أنهما يمتنع اجتماعهما على الكذب ، ويجوز أن يصدقا معاً» (١) .

ومعنى ذلك : إنه إذا كذبت إحداهما لابد أن تصدق الأخرى ، ولا عكس ، أي أنه لو صدقت إحداهما لايجب أن تكذب الأخرى .

فمثلاً : إذا كذب (بعض الذهب أحمر) فإنه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس بأحمر» .

ولكن إذا صدق «بعض المعدن ذهب» لايجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب» ، بل هذه صادقة في المثال .

إذن فحكم هاتين القضيتين أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى في كل قضية يكون موضوعها أخص من محمولها ، مثل ؛ بعض الانسان حيوان ، وبعض الانسان ليس بحيوان ، وتصدقان معاً إذا كان الموضوع أعم من المحمول ، مثل : بعض المعدن ذهب ، وليس بعض المعدن ذهباً ـ ولكن القضيتين الداخلتين تحث التضاد لا تكذبان معاً .

التداخل : وهو التقابل بين القضيتين في الكيف والمختلفتين في الكم ، أو هما ـ القضيتان المتداخلتان ـ المختلفتان في الكم دون الكيف ، عن الموجبتين أو السالبتين . وسميتا متداخلتين لدخول إحداهما في الأخرى لأن الجزئية داخلة في الكلية .

ويمكن تصوير ذلك على الشكل الاتي :

ك.م مع ج.م

وك.س مع ج.س

وذلك مثل : كل إنسان ناطق ، وبعض الانسان ناطق .

---

(١) انظر : الشيخ محمد رضا المظفر : المنطق ، ص ١٧١ .

ومثل : لاشيء من الانسان بجماد ، وبعض الانسان ليس جماداً .

وحكم القضيتين المتداخلتين أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتـداخلة معها ، كما مثلنا وليس العكس ، فقد تصدق الجزئية ولا تصـدق الكليـة مثل : بعض الحيوان إنسان «صادقة» . وكل حيوان إنسان «كاذبة» . وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية المتداخلة معها ، ولا العكس . فمثلاً إذا كذبت القضية : بعض النبات يتحرك بالارادة . كان بالاولى أن تكذب الكلية : كل نبات يتحرك بالارادة .

العكس

العكس يُعد نوع من أنواع الاستدلال المباشر ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - عكس مستو .
٢ - عكس نقيض مواقف .
٣ ـ عكس نقيض مخالف .

وهذه الانواع من العكوس هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة إلى القضية المحمولة عن الأصل ، أي النقيض والعكس والنقض .

وسُمي مباشراً لأن انتقال الذهن فيه إلى المطلوب «النتيجة» إنما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط ، بلا توسط قضية أخرى . وعلى هذا فإنما كان العكس نوعاً من الاستدلال المباشر ، لأنه يستدل فيه بصدق القضية على صدق عكسها ، وذلك لأن العكس لازم للقضية ، وصدق الملزوم دليل على صدق اللازم ، كما أنه يستدل بكذب العكس على كذب القضية المعكوسة ، لأن كذب اللازم يدل على كذب الملزوم ؛ ولكنه لايلزم من كذب القضية كذب عكسها ، لجواز كون اللازم أعم ، وكذب الأخص لا يلزم منه كذب الأعم (١) وسنقصر حديثنا ـ إن شاء الله ـ على النوع الأول ، وهو العكس المستوي .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٢٣ .

العكس المستوى

العكس المستوي : عرفه المناطقة بأنه : «تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف(١) أو هو جعل الجزء الأول من القضية ثانياً ، والثاني أولاً ، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما . وعلى هذا يقصد من العكس المستوي استنتاج قضية من أخرى تخالفها في وضع كل من الموضوع والمحمول بمعنى أن العكس المستوي لقضية هو تحويلها إلى أخرى . موضوعها محمول الأصل ، ومحمولها موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف ، فمثلا : « لا إله فانٍ » يمكن تحويلها بطريقة العكس المستوى ، وهو أن نجعل موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً ، ونقول : « لا فإني إله » . إذن فالصدق في كلتا القضيتين واحد ، والكيف لم يتغير أيضاً ، وتسمى القضية الأولى في المثال الأول الأصل ، والثانية في المثال الثاني المحوَّلة تسمى المعكوسة .

شرح التعريف الأول :

والمراد بالتبديل جعل الموضوع والمقدم محمولاً وتالياً ، وجعل المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً . كقولنا : في عكس : كل إنسان حيوان ، بعض الحيوان إنسان ، وفي كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة ، قد يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة .

والمراد ببقاء الصدق : أن الأصل لو كان صادقاً كان العكس صادقاً ، لأن العكس لازم القضية ، فلو فرض صدق القضية لزم صدق العكس ، والإلزام صدق الملزوم بدون اللازم ، ولم يعتبر بقاء الكذب

(١)الخبيصي : حاشية شرح التهذيب ، ص ٢٠٦ .

لأنه لايلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، فإن قولنا : كل حيوان إنسان «كاذب» مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان ، وأراد ببقاء الكيف : أن الأصل لو كان موجباً كان العكس أيضاً موجباً وإن كان سالباً فسالباً .

وعلى هذا فإن التعريف يتناول كذلك القضايا الشرطية مع القضايا الحملية .

شـروط العـكس :

اشتـرط المنـاطقـة لصحة العكس المستوي شرطان ، شرط يتعلق بقاعدة الكيف ، وشرط آخر يتعلق بقاعدة الاستغراق .

١ ـ قاعـدة الكيف : وهـو يجب أن يبقى الكيف ـ الايجـاب والسلب ـ الذي كان موجوداً في القضية المعكوسة ، أي قبل عكسها ، ويبقى الصدق .

٢ ـ قاعدة الاستغراق : وهو يجب أن لا يستغرق حد في العكس مالم يكن مستغرقاً في القضية الأصلية .

«ويترتب على تحقيق هذين الشرطين أن بعض القضايا لا تنعكس أصلاً ، وبعض القضايا الكلية تنعكس جزئية فمثلاً :

١ ـ الموجبات كلها تنعكس موجبة جزئية ، ماعدا الشخصية إذا كان محمولها شخصياً ، فإنها تنعكس كنفسها ، ولا يصح عكس الكلية الموجبة كلية موجبة ، لئلا يترتب عليه فقدان الشرط الثاني «القاعدة الثانية» . ومن هنا قال المناطقة فيه : والموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلا جزئية ، وإنما لم تنعكس كلية لجواز عموم المحمول أو التالي في بعض المواد كقولنا كل إنسان حيوان ، وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة ، فلو انعكستا كليتين لزم حمل الأخص على كل

أفراد الأعم في الحملية ، واستلزم الأعم الأخص في الشرطية وكلاهما محال . أما حمل الأخص على كل أفراد الأعم فظاهر ، وأما استلزام الاعم للاخص فلأنه لو استلزم الأخص لزم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم ؛ وذلك بين البطلان ، وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقاً .

إذن فالموجبات كلها تنعكس موجبة جزئية مثل : كل حديد معدن ، فإن عكسها : بعض المعدن حديد .

ب ـ والسالبة الجزئية لا عكس لها . لأننا لو عكسناها «جزئية موجبة» لكان في ذلك إخلالاً بالقاعدة الأولى «قاعدة الكيف» وبقاؤة كما هو ، وان عكسناها « جزئية سالبة » لكان إخلالها بالقاعدة الثانية «قاعدة الاستغراق» إذ يصبح الموضوع غير مستغرق »(١) .

وبمراعاتنا لهاتين القاعدتين نستخلص ما يلي :

١ ـ أن الشخصية التي محمولها شخص تنعكس كنفسها . مثل : علي أخ لجاسم ، تنعكس إلى : جاسم أخ لعلي .

٢ ـ القضايا الموجبة تنعكس كلها إلى موجبة جزئية ، مثل : كل متعلم فاهم ، تنعكس إلى : بعض الفاهم متعلم ، كل قطري خليجي تنعكس إلى : بعض الخليجي قطري .

٣ ـ القضايا السالبة الكلية تنعكس كنفسها ، مثل : لاشيء من الانسان بحجر تنعكس إلى : لاشيء من الحجر بإنسان وأن لم تنعكس القضية الكلية السالبة إلى كلية سالبة للزم سلب الشيء عن نفسه ، بيانه أنه إذا صدق لاشيء من الانسان بحجر وجب أن يصدق لاشيء من الحجر بإنسان ، وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان ،

---

(١)انظر : الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ٢٠٧ والدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٢٥ .

فنضمه إل الأصل هكذا : بعض الحجر إنسان ، ولا شيء من الانسان بحجر ، ينتج من الشكل الأول بعض الحجر ليس بحجر ، وهو محال .

٤ ـ أن السالبة الجزئية لاعكس لها ، بمعنى أنها لاتنعكس لا إلى جزئية ولا إلى كلية ؛ لجواز عموم الموضوع أو المقدم في بعض المواد كما في المثال الآتي : ليس بعض الحيوان بإنسان ، فإن الموضوع فيها أعم من المحمول فلو انعكست لزم انتقاء العام عن الخاص ؛ وهو محال . وهو مثل : ليس بعض الانسان بحيوان . وهذا محال .

عكس الشرطيات المتصلات

وبهذا القدر من الحديث عن العكس المستوى نكون قد انتهينا من عكس الحمليات . ومن ثم ندخل على الشرطيات ، على كل فالشرطيات حكمها كحكم الحمليات في العكس المستوى ، وعلى هذا نستخلص ما يلي :

١ ـ الموجبات كلها تنعكس موجبة جزئية ، وذلك كما في الأمثلة الآتية :

١ ـ ك.م تنعكس إلى موجبة جزئية : مثل : كلما كانت الأمة الاسلامية شديدة الصلة بقرآنها كانت متحدة وتنعكس إلى : قد يكون إذا كانت الأمة الاسلامية متحدة تكون شديدة الصلة بقرآنها .

٢ ـ ج.م تنعكس إلى ج.م مثل : قد يكون إذا زاد الدخل في أمة كثر الترف ، وتنعكس إلى : قد يكون إذا كثر الترف زاد الدخل .

٣ ـ مهملة موجبة ، تنعكس ج.م ، مثل إذا كانت الدولة مستقلة بذاتها كانت مطمئنة تنعكس إلى : ج.م . وهو قد يكون إذا كانت الأمة مطمئنة تكون مستقلة بذاتها .

٤ ـ شخصية موجبة ، تنعكس ج.م مثل : لو حضرت محاضرة اليوم لفهمت أساس المنطق الصوري ، تنعكس إلى ج.م ، وهو قد يكون فهمك لأساس المنطق الصوري لو حضرت محاضرة اليوم .

وأما السوالب :

في القضية اللاشرطية فلا ينعكس منها إلا اثنتان : السالبة الكلية والسالبة الجزئية .

١ ـ السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية ، مثل : ليس ألبته

إذا كان هذا فرساً . كان إنساناً وتنعكس إلى : ليس ألبته إذا كان هذا إنساناً كان فرساً .

٢ ـ والسالبة الشخصية تنعكس كنفسها سالبة شخصية ، مثل : ليس إذا كان محمد في الجامعة الآن يكون في البيت ، وعكسها : ليس إذا كان محمد في البيت الآن يكون في الجامعة .

«أما السالبة الجزئية والسالبة المهملة فلا عكس لهما . لجواز كون اللازم أخص وسلب الأخص لا يلزم منه سلب الأعم ، مثل : قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً . فإن هذه القضية صادقة لجواز كونه فرساً أو غزالاً : وعكسها ، وهو : قد لايكون إذا كان هذا إنساناً كان حيواناً كاذب . لأن فيه سلب لزوم الحيوان للانسان . وهو باطل ومثلها المهملة فإنها في قوة الجزئية(١) .

أما عكس النقيض الموافق :

هو تحـويل قضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأولى ، ومحمولها نقيض موضوع الأولى ، مع بقاء الصدق والكيف (٢) ، أو هو تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف بحالهما ، مثل : كل ورد زهر فإن عكسه : كل ماليس بزهر ليس ورداً .

وعكس النقيض المخالف :

هو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني ، والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف ، مثل : كل إنسان حيوان ، فإن عكسه لا شيء مما ليس بحيوان إنسان ، ومثل : لاشيء من الحديد بخشب ، فإن عكسها بعض ماليس بخشب حديد «ويجب أن نلاحظ

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٢٧ .
(٢) الدكتور / عبد الرحمن بدوي : المنطق الصوري والرياضي ، ص ١٤٤ .

أن حكم الموجبات في العكس المستوى تعطي هنا للسوالب في النوعين ، وأن حكم السوالب في العكس المستوي تعطي للموجبات هنا في النوعين : «عكس النقيض الموافق المخالف » . ومعنى ذلك أن القضايا الموجبة لا تنعكس منهـا في عكس النقيض إلا اثنتـان ، وهمـا : الموجبة الكلية والشخصية ، وتنعكسان كنفسهما . وأما السوالب فإنها كلها تنعكس إلى جزئية سالبة في عكس النقيض الموافق ، وإلى جزئية موجبة في عكس النقيض المخالف .،

وعكس النقيض لموافق أسهل من عكس النقيض المخالف ، وأكثر استعمالاً منه في العلوم (١) .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٢٣ .

الفصل السابع

الاستدلال غير المباشر

الفصـــل السـابع
الاستـدلال غير المبـاشر

تصـــدير :

بيّنا فيما سبق أن الإستدلال بصفة عامة نوعان :

١ – استدلال مباشر .

٢ – واستدلال غير مباشر .

وقـد انتهينا من الكلام على النوع الاول ـ الإستدلال المباشر ـ بالتفصيل ، ولم يبقى معنا إلا النوع الثاني ـ الإستدلال غير المباشر ـ وهو الإستدلال الذي ينتقل العقل فيه من أكثر من مقدمة واحدة حتى يصل إلى النتيجة التي يهدفها . وينقسم هذا النوع من الإستدلال إلى ثلاثة أنواع :

١ – قياس .

٢ – واستقراء .

٣ – وتمثيل .

وعلى هذا فإن أسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصد له الوصول إلى معـرفـة المجهول التصديقي وكل ما تقدم من مباحث ومسائل في باب التصورات هي في حقيقة أمرها مقدمات أولية لهذا المقصد حتى مباحث القول الشارح ـ التعريف ـ لأن القول الشارح يستعان به على فهم مفهـوم مفـردات القضيـة من موضوع ومحمول . وهذا ما أكد عليه المنـاطقـة بقـولهم : «ووجه كون القياس مقصداً بأن مقاصد العلوم المـدونـة التي اعتبـر المنـطق آلة لهـا هي مسـائلها التي إدراكاتها التصورية فإنما تطلب في تلك العلوم لكونها وسائل إلى تلك التصديقات

وإذا كان المقصود الاصلي هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل إيه أدخل في القصد بالقياس إلى البحث عن الموصل إلى التصور ثم أن الموصل إلى التصديق ينقسم إلى قياس واستقراء وتمثيل (١) .

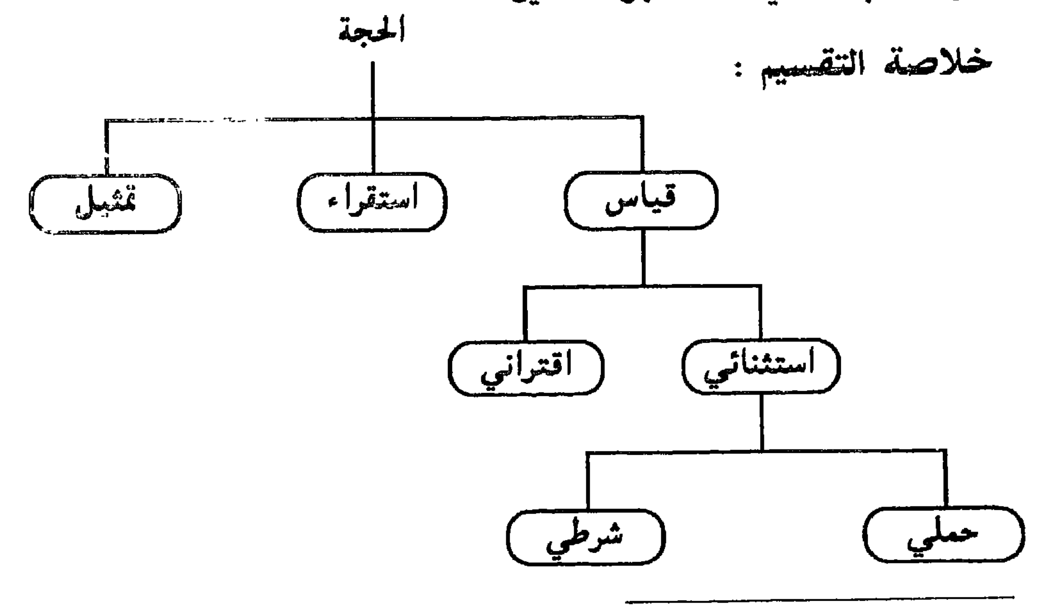
إذن فوجه الحصر في هذه الثلاثة أن الوصول إلى المجهول التصديقي الذي معناه طلب المجهول والتوصل إليه بواسطة المعلوم ، أو هو انتقال الفكر من المعلوم التصديقي وهو المقدمات إلى المجهول التصديقي ، وهو النتيجة .

وعلى هذا : «فإذا كان الانتقال أثناء الاستدلال من الأمر الكلي إلى الجزئي - أي من الأعم إلى الأخص ، فهو القياس .

٢ - وإن كان الانتقال من الجزئي إلى الكلي - أي من الأخص إلى الأعم فهو الاستقراء .

٣ - وإن كان الانتقال من الحكم على الجزئي إلى الحكم على جزئي آخر مشابه له في علته فهو التمثيل .

خلاصة التقسيم :



(١) الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ٢٢٠ .

أولاً : القيــاس :

القياس : قول توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا أُلِّفت لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطراراً ، واللازم عن القياس يسمى النتيجة ويسمى الردف أو : قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، أو قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر ، وذلك مثل :

كل إنسان ناطق

الناطق فاهم

الانسان فاهم

ومثل : لو كان هذا مثلثاً كان محوطاً بثلاثة خطوط مستقيمة ، لكنه مثلث . . هو محوط بثلاثة خطوط مستقيمة .

(فالقول) وهو المفهوم المركب العقلي والملفوظ جنس يشمل القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة ، والاستقراء ، والتمثيل ، وقياس المساواة ، وقوله «مؤلف من قضايا» يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها فإنها ليست مؤلفة وقوله «يلزمه» يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فإنهما وإن كان مؤلفين من القضايا لكن لا يلزمها قول آخر لكونهما ظنين كما سيجيء ، وقوله «لذاته» يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما يكون موضوع الأخر ى ، كقولنا : أ مساو لب وب مساو لج فإنه يستلزم أن يكون أ مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية . وهي أن كل مساوي المساوي مساو ، ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا حيث

---

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق د / رفيق العجم ، جـ٢ ، ص ١٩ .

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٢٨ .

تصدق هذه المقدمة ، وحيث لا فلا كقولنا أ نصف ب وب نصف ج لمن يلزم منه أن يكون أ نصف ج ، لأن نصف النصف لايكون نصفاً . وقولنا مركبة (من قضايا) جمع قضية ، والمراد بالجمع هنا «القضايا» ما فوق الواحد ، أي من قضيتين فأكثر ، وذلك لكي يشمل التعريف القياس البسيط المؤلف من قضيتين ، والقياس المركب ، وهو المؤلف من أكثر من قضيتين ، ذلك أن القياس المؤلف من أكثر من قضيتين ليس قياساً واحداً ، بل هو عدة أقيسة ، « ويلاحظ أن المراد بالقضايا القضايا بالفعل ، وذلك ليخرج القضايا المركبة في الموجهات المستلزمة لذاتها عكسها المستوي ، أو عكس نقيضها ، فإنها لا تسمى قياساً ، لأنها ليست قضايا بالفعل ، بل قضايا بالقوة ، وخرج بهذا القيد أيضاً أي قولنا : (من قضايا) المركبات الانشائية والمركبات الناقصة ، والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي ، أو عكس نقيضها (١) ثم المراد (بالقول الآخر) هو النتيجة ، ومعنى آخريتها أن لاتكون إحدى مقدمتي ، القياس والإستثنائي الإقتراني . لا أن لا تكون جزءاً من إحدى المقدمتين ، وإنما اشترط الآخرية إذ لولاها لكان إما هذياناً أو مصادرة على المطلوب مشتملاً على الدور المهروب منه ولا يصح الاعتراض بالقياس الاستثنائي ، حيث أن النتيجة مذكورة في القياس أحياناً ، فيلزم المصادرة على المطلوب ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة : فالنهار موجود ، فالقول الآخر وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهئيته في الحقيقة أن النتيجة مذكورة في القياس السابق بهيئها فقط ، وذلك لأنها خالية عن الحكم ، وأيضاً فإنها في القياس ليست قائمة بنفسها ، وإنما هي جزء قضية .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٣٠ .

أقســــام القيــاس

ينقسم القيــاس أولاً إلى قسمــين : ١ ـ قياس اقتراني ، ٢ ـ قياس استثنائي .

١ ـ فالقياس الاستثنائي :

هو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وصورتها ، وهذا ما أكد عليه المناطقة بقولهم : «لأن القول الآخر «النتيجة» أما أن يكون مذكـوراً في القياس بمادته وهيئته أولا ، فإن كان القول الآخر ، أي النتيجة مذكوراً فيه ، أي في القياس بمادته ، أي طرفية وهيئته ، أي صورتــه فاستثنــائي ، وذلك مثـل : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجـود ، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، فالنتيجة وهي قولنا : «النهار موجود» مذكور في القياس بمادته وهيئته (١) ولكنها خالية من الحكم ، وأيضاً فإنها في القياس ليست قضية قائمة بنفسها ، وإنما هي جزء قضية ؛ ولذلك لايصح الاعتراض بأن فيه مصادرة على المطلوب أما من حيث التسمية ، وهو لماذا سمي هذا القياس استثنائياً ؟ وسمي هذا القياس استثنائياً لذكر أداة الإستثناء فيه ـ وهي لكن .

٢ ـ والقياس الاقتراني :

هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل . وهذا ما ذهب إليه المناطقة بقولهم : القياس إما أن يكون ما يلزمه «النتيجة» ليس هو ولا نقيضه مقولاً فيه بالفعل بوجه ما بل بالقوة ، ويسمى قياساً اقتـرانياً»(٢) وذلك مثل : كل جسم مؤلَّف ، وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث .

---

(١) الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ٢٢٧ .

(٢) ابن سينا : النجاة ، تقديم د / ماجد فخري ، ص ٦٩ .

فهذه النتيجة لم تذكر في القياس بصورتها وهيئتها ، وإنما ذكرت فقط بمادتها ولماذا سمي هذا القياس قياساً اقترانياً ؟

وسمي هذا القيـاس اقترانياً لاقتران الحدود فيه . أو لذكر أداة الاقتران فيه ، وهي «الواو» .

وينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين :

١ ـ القياس الحملي الاقتراني .
٢ ـ القياس الشرطي الاقتراني .

وسنبـدأ الكـلام بعـون الله سبحانه وتعالى على القياس الحملي لأهميته من ناحية ، ولكثرة تناوله من قبل المناطقة من ناحية أخرى .

القياس الحملي الاقتراني

تعريفه : هو ما تركب من قضايا حملية فقط ، أو هو ما ألِّف عن قضايا حملية [1] وأقل ما منه يأتلف القياس الحملي مقدمتان مقترنتان من ثلاثة حدود ، وذلك أن المتقدمتين المقترنتين هما اللتان تشتركان بجزء واحد ، وتتباينان بجزئين آخرين ، كقولنا : الإنسان حيوان ، وكل حيوان حساس ، فهاتان مقترنتان اشتركنا بجزء واحد ، وهو الحيوان ، وتبايننا بجزئين آخرين وهما الإنسان والحساس . فالمشتركتان بجزء والمتباينتان بجزئين هما من ثلاثة حدود .

وحدوده أيضاً ثلاثة كما في القياس الاقتراني الحملي :

١ ـ الحد الأصغر : وهو مقدم المطلوب .

٢ ـ الحد الأكبر : وهو تالي المطلوب .

٣ ـ والحد الأوسط : وهو الحد المشترك المكرر بينهما .

ونوضح هذه الحدود بالمثال التالي :

إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة ، ينتج ، إذن إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة ، نلاحظ هنا أن الحد الأصغر هو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والحد الأكبر الذي هو تالي المطلوب هو : كلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة والحد الأوسط الذي هو الحد المشترك المكرر بين المقدم والتالي ، هو : النهار موجود وكذلك يشترط في إشكال القياس الإقتراني الشرطي ما يشترط في أشكال القياس الإقترني الحملي . وهو في الوقت نفسه ينتج من الضروب مثل ما ينتج القياس الاقتراني

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، جـ ٢ ، ص ٢٠ .

الحمـلي . ومـا عليك هنا بعد معرفتك بهذه الشروط إلّا أن نستخرج الأمثلة ونتوصل إلى الأشـكال قياسـاً على أمثلة القياس الإقتراني الحملي الذي سبق إخراجه .

أما القياس الشرطي :

فهو الذي لم يتركب من حمليات بحته ، وذلك بأن يكون قد تركب من شرطيات صرفة ، أو من شرطيات وحمليـات ، وسـيأتي الكلام عنه فيما بعد .

أجزاء القياس الحملي الاقتراني :

يتركب القياس الحملي الاقتراني عادة من مقدمتين تشتركان في حد وتفتـرقان في حدين ونتيجة ، بمعنى أن في كل قياس حملي اقتراني مقـدمـة صغرى ، وهي التي تشتمل على موضوع النتيجة . ومقدمة كبـرى ، وهي التي تشتمـل على محمـول النتيجـة ، والنتيجـة هي ما تستنتج من القياس بعد حذف الحد الوسط ، وذلك مثل قولنا : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث إذن فكل جسم محدث . تلأحظ هنا اننا حذفنا الحد الوسط ، وهو « المؤلف » .

وكذلك فإن للقياس الحملي الإقتراني ثلاثة حدود ، وهي على النحو التالي :

١ – الحد الأصغر : وهو موضوع النتيجة .
٢ – والحد الأكبر : وهو محمول النتيجة .
٣ – والحد الأوسط : وهو المكرر بينهما .

« وانما سمي موضوع النتيجة حداً أصغر ، لأنه في الغالب أقل أفراداً ، وسمي محمول النتيجة حداً أكبر لأنه في الغالب أكثر أفراداً ، وسمي المكرر بينهما حداً أوسط لأنه واسطة في ثبوت الحكم بالأكبز علي الأصغـر ، أو لأنـه واسطة في الربط بينهما . وتسمى المقدمة الأولى بالصغرى لاشتمالها على الأكبر ، وسميت القضية الثالثة بالنتيجة لأنها

تنتج عن المقدمتين ، أى تحصل منهما . كما تسمى دعوى إذا حكم الشخص بصدقها من غير دليل ، وتسمى مطلوباً من حيث إنها يطلب الإستدلال عليها .

والواقـع أنه لاعبرة بترتيب المقدمات ، لذلك نرى بعض الكاتبين يضعون القضية الكبرى أولاً وبعضهم يضعون الصغرى أولاً ، ولكننا سنسير في كتابنا هذا على وضع الصغرى أولاً ، لأنه هو الذي سار عليه مناطقة العرب من ناحية ، ولأن القريب إلى الطبع هو أن يذكر موضوع المطلوب في المقدمة الأولى ، ومحمولها في المقدمة الثانية من ناحية ثانية (١) .

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٣٣ .

الشروط العامة للقياس

وللقياس بصفة عامة شروط عامة استخلصها المناطقة قديماً وحديثاً من خلال دراستهم للقياس ، وهذه الشروط العامة منها ما يختص بتركيب القياس ، ومنها ما يختص باستغراق الحد الأوسط فيه . ومنها ما يختص بالكيف ، وكل قاعدة من هذه القواعد تضم تحتها قاعدتين . فتصبح في مجموعها ست قواعد . وذلك على الشكل الاتي .

أولاً : قاعدة التركيب :

١ ـ يجب أن يتكون القياس من ثلاث قضايا ؛ وهي المقدمة الصغرى ، والمقدمة الكبرى ، والنتيجة ، مثال ذلك :

أحمد إنسان = مقدمة صغرى
كل إنسان حيوان = مقدمة كبرى
إذن أحمد حيوان = نتيجة

٢ ـ يجب أن يكو في القياس ثلاثة حدود لا أكثر ؛ الحد الأصغر ، والحد الأكبر والحد الأوسط . وذلك كالاتي :

أ ـ الحد الأصغر : فهو الذي يكون موضوعاً في النتيجة ، ويظهر في المقدمة الصغرى من القياس ، وهو غالباً ما يكون في ما صدقه أقل عدداً من «ماصدق» الحدين الآخرين : الأكبر والأوسط ، وهو المثال الذي أعلاه «أحمد» في المقدمة الصغرى .

ب ـ الحد الأكبر : فهو اللفظ الذي يكون محمولاً في النتيجة ، ويظهر في إحدى مقدمتي القياس ، ليجعل منها مقدمة كبرى ؛ وهو

غالباً ما يكون في «ما صدقه» أكثر عدداً من «ماصدق» الحدين الآخرين : الأوسط والأصغر ، وهو في المثال المذكور أعلاه «حيوان» في المقدمة الكبرى .

جـ ـ أما الحد الأوسط : فهو اللفظ الذي يظهر متكرراً في كلتا مقدمتي القياس ، الكبرى والصغرى معاً ، ولا يظهر في النتيجة ، التي تتألف من الحدين ، الأكبر والأصغر وغالباً مايكون ما صدقه في مركز وسط بين «ماصدق» الحد الأكبر و«ماصدق» الحد الأصغر . فعدد أفراده قد يكون أقل من عدد أفراد الحد الأكبر ، وأكثر عدداً من أفراد الحد الأصغر .

ثانياً : قاعدتا الاستغراق :

١ ـ يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقاً في كلتا المقدمتين أو في إحداهما ، وإلا فسد القياس ، وذلك مثل : كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان يمشي على أربع بعض الإنسان يمشي على أربع .

٢ ـ لايجوز استغراق حد في النتيجة ما لم يكن ذلك الحد مستغرقاً في إحدى المقدمتين .

ثالثاً : قاعدتا الكيف : «أي الايجاب والسلب» .

١ ـ لا يصلح الإنتاج عن مقدمتين سالبتين .

٢ ـ إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة وجب أن تكون النتيجة سالبة .

شرح الشروط والقواعد العامة للقياس :

يجب في القياس بشكل عام مراعاة الشروط والقواعد السابقة ذكرها ، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على النتيجة الصحيحة .

قاعدتا التركيب :

أي قاعدة تركيب القياس ، ينبغي أن يتألف القياس من مقدمتين ونتيجة ، أما إذا كان لدينا أكثر من مقدمتين ، فذلك يعني أننا إزاء نوع آخر من أنواع الإستدلال غير المباشر «قد يكون استقراء أو قياساً مركباً» . ولذلك عرفه المناطقة بأنه «قول مؤلف من قضايا متي سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر» وكذلك يجب أن يتوافر في القياس ثلاثة حدود لا أكثر ، الحد الأصغر ، والحد الأكبر ، والحد الأوسط . ومن هنا قيل : «ينبغي أن يشتمل القياس على ثلاثة حدود فقط (١) الحد الأكبر والحد الأوسط ، والحد الأصغر ، لأن الحدود إذا كانت أكثرمن ثلاثة لايكون قياساً اقترانياً حملياً ، بل يكون قياساً مركباً . وكذلك ينبغي هنا أن يكون الحد الأوسط مستغرقاً استغراقاً تاماً في إحدى مقدمتي القياس على الأقل ، وذلك حتى يتمكن «الحد الأوسط» من القيام بدوره ؛ وهو الربط بين حدي القياس الآخرين ، وإلا أوقعنا في أغلوطة «الحد الأوسط غير المستغرق» ومثال ذلك :

بعض القطريين مدرسون

بعض القطريين أطباء

∴

بعض المدرسين أطباء

فنلاحظ هنا أن النتيجة خاطئة ، لأن الحد الأوسط ليس مستغرقاً في كلتا مقدمتي القياس .

قاعدتا الكيف :

حتى يكـون القيـاس منتجـاً ، ينبغي أن تكون إحدى مقدمتي القياس على الأقل موجبة ، لأن القياس المؤلف من مقدمتين سالبتين ،

---

(١) انظر : أرسطو : منطق أرسطو ، جـ ٢ ، ص ٣٦٦ .

سواء كانتـا سالبتـين كليتـين أو سالبتين جزئيتين ، أو سالبة كبرى جزئية ، تعطلان مهمة الحد الأوسط في الربط بين الحد الأكبر والحد الأصغر ، وتفصلان بين الحدود جميعها . فالمقدمة السالبة سواء كانت كلية أو جزئية تمنع من دخول الحد الأوسط في الأكبر إذا كانت كبرى ، وتمنع من دخول الحد الأوسط في الحد الأصغر ، إذا كانت صغرى ، وبذلك ينتفي وجود الحد الأوسط بالمعنى الصحيح .

أمـا القاعدة الثانية وهي القائلة أنه إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، وجب أن تكون النتيجة سالبة ، وذلك لأن النتيجة تتبع الأخص .

ويمكننا أن نستخلص من القواعد السابقة لشروط وقواعد القياس مايلي :

١ ـ أنه لايمكن الانتاج من مقدمتين جزئيتين ، ولا من مقدمتين سالبتين .

٢ ـ إذا كانت إحـدى المقدمتين جزئية وجب أن تكون النتيجة جزئية ، وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة وجب أن تكون النتيجة سالبة .

٣ ـ لا إنتاج من مقدمة صغرى سالبة ، وكبرى جزئية ، وذلك لئلا تختل قاعدة الإستغراق .

الأشكال والضروب الخاصة بالقياس الاقتراني الحملي

ينقسم القياس الاقتراني الحملي باعتبار هيئته وصورته بشكل عام إلى شكل وضرب .

أ ـ فالشكل : الشكل في اللغة : الهيئة والمثل ، وفي اصطلاح المناطقة هو الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين ، وذلك بأن يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، أو محمولاً فيهما ، أو موضوعاً فيهما ، أو موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى .

والضرب : الضرب في اللغة : النوع ، وفي اصطلاح المناطقة هو الهيئة الحاصلة للقياس من اتفاق مقدمتيه في الكم والكيف أو اختلافهما فيهما أو في أحدهما ، والضروب العقلية في كل شكل ستة عشر ضرباً ، حاصلة من ضرب حالات المقدمة الصغرى الأربع في حالات المقدمة الكبرى الأربع ، وذلك لأن المقدمة الصغرى ، إما أن تكون «ك.م» أو «ك.س» أو «جـ.م» أو «جـ.س» والمقدمة الكبرى مثلها ، وأربعة في أربعة ينتج ستة عشر ضرباً ، وهذه الضروب منها المنتج ومنها العقيم على حسب شروط كل شكل كما سيأتي بيانه »(١)

عدد الأشكال :

قلنا فيما سبق أن الاشكال بحسب القسمة العقلية أربعة .

حاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الآخرين :

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٤٠ .

الشكـل الأول : وهـو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، وذلك مثل :

كل جسم مؤلف
كل مؤلف محدث
∴ كل جسم محدث

الشكـل الثـاني : وهـو ما كان الحـد الأوسـط فيه محمولاً في المقدمتين ؛ وذلك مثل :

كل إنسان حيوان
ولا شيء من الجماد بحيوان
∴ لا شيء من الانسان بجماد

الشكـل الثـالث : هو ما كان الحـد الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين ، وذلك مثل :

كل إنسان حيوان
وكل إنسان ناطق
∴ بعض الحيوان ناطق

الشكل الرابع : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى ، وذلك مثل :

كل إنسان حيوان
وكل ناطق إنسان

. .

بعض الحيوان ناطق

وهذه الأشكال الأربعة للقياس مرتبة على النحو أو الشكل بهدف الكمال فالشكل الأول : أكملها ، لأنه بديهي الانتاج من حيث أنه على النظم الطبيعي ، «وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومنه إلى الأكبر فلا يتغير الأصغر والأكبر عن حالهما في النتيجة وهذا وضع في المرتبة الأولى (١)

ولما كان الشكل الثاني يشارك الأول في المقدمة الصغرى جعل تالياً في الرتبة والمقدمة الصغرى أشرف من الكبري لأنها مشتملة على موضوع المطلوب الذي يطلب المحمول لأجله ، ويليها في القوة الشكل الثالث لمشاركته الأول في أخص المقدمتين ، وهي الكبرى . أما الشكل الرابع فلأنه لايشارك الأول في المقدمتين فهو آخرها ، وهو حد بعيد عن الطبع .

وإذن فوضع هذه الاشكال على هذا الترتيب المذكور قد جاء نتيجة لترتيبها في مراتب القوة والضعف .

---

(١) الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ٢٢٩ .

الشـــكل الأول

أضربة المنتجة . وشروطه

يمكن تعريف الشكل الأول : بأنه ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى .

شروطه : يشترط في الشكل الأول لانتاجه شرطان :

أحدهما : بحسب الكيف «الايجاب والسلب» يشترط فيه إيجاب الصغـرى ، «وإلا - أي بدون إيجـاب الصغـرى - لم يتدرج الحد الأصغر في الأوسط ، وكلية الكبرى ، وإلا لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر(١) .

ثانيهما : بحسب الكم - يشترط فيه : كلية الكبرى .

الشرح : الشرط الأول : يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة ، فإذا كانت المقدمة الصغرى سالبة ، وجب أن تكون المقدمة الكبرى موجبة ، لأنه لا انتاج من مقدمتين سالبتين ، كما أسلفنا القول عند الحديث عن قواعد القياس . لأن سلب إحدى مقدمتي القياس يستتبع السلب في النتيجة - وبما أن النتيجة السالبة سواء كانت كلية أو جزئية تستغرق محمولها في حين أن هذا المحمول لايكون مستغرقاً في المقدمة الموجبة الكبرى ، ولما كان لايجوز استغراق حد ما في النتيجة ما لم يكن مستغرقاً في إحدى مقدمتي القياس التي ورد فيه ، فإنه من الضروري أن تكون المقدمة الصغرى موجبة .

---

(١) الدكتور / محمد شمس ابراهيم ، تيسير القواعد المنطقية وشرح للرسالة الشمسية ، ص ٢١٧ .

الشرط الثاني : يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية ـ موجبة أو سالبة ـ لأنه إذا كانت المقدمة الكبرى جزئية ـ سالبة أو موجبة ـ فإنها لاتستغرق موضوعها ـ أي الحد الأوسط كما أن المقدمة الصغرى الموجبة لاتستغرق محمولها ـ أي الحد الأوسط ـ لأن القضايا الموجبة لاتستغرق محمولها ، وفي هذه الحالة ، فإن الحد الأوسط لن يكون مستغرقاً في أي من المقدمتين . وحتى يكون القياس منتجاً ، يجب أن يكون الحد الأوسط ، مستغرقاً في إحدى المقدمتين على الأقل ، وهذا يقتضي أن تكون المقدمة الكبرى كلية لأن القضايا الكلية تستغرق عادة موضوعها .

« وبتحقيق هذين الشرطين يظهر أن الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة فقط ، والعقيم إثنا عشر ضرباً ، وذلك لأن الضروب العقلية في كل شكل ستة عشر ضرباً ، حاصلة من ضرب المحصورات الأربع في الصغرى في المحصورات الأربع من الكبرى يكون الناتج ستة عشر ضرباً .

وعلى هذا فللمناطقة في تحصيل الضروب المنتجة من العقيمة طريقتان :

الطريقة الأولى : طريقة التحصيل .
والطريقة الثانية : طريقة الاسقاط .

والفرق بين الطريقتين أن الطريقة الأولى يلاحظ فيها منطوق الشرط ، والطريقة الثانية يلاحظ فيها مفهوم الشرط .

وسنبين أضرب هذا الشكل الأول المنتجة بالطريقين فنقول :

أولاً : بطريق التحصيل : يشترط في هذا الشكل إيجاب الصغرى ، وهذا صادق بصورتين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة ، والشرط الثاني كلية الكبرى ، ويصدق أيضاً بصورتين : الكلية الموجبة ، والكلية

الســالبـة ، وبضرب (٢) حاصلين من الشرط الأول في (٢) حاصلين بالشرط الثاني يكون المنتج أربعة أضرب وما عداها عقيم .

ثانياً : بطريق الإسقاط :

الشرط الأول : إيجـاب الصغـرى ، فيسقـط بمفهـومـه سلب الصغرى ، وهما اثنتان : السالبة الكلية ، والسالبة الجزئية تضربان في الكبـريات الأربع فيكون الناتج ثمانية تسقط بالشرط الأول . والشرط الثاني : كلية الكبرى ويسقط به جزئيتها ، وهما اثنتا : الجزئية الموجبة والجزئية السالبة يضربان في الصغريين الموجبتين ينتج أربعة تسقط بالشرط الثاني ، وعلى ذلك يكون مجموع ما يسقط بالشرطين اثنى عشر ضرباً ، ويكون المنتج أربعة (١) .

ضروب الشكل الأول المنتجة :

ذكرنا فيما سبق أن الضروب المنتجة لشكل ما هي التي تأتي على مقتضى الشروط التي يجب توافـرهـا في ذلك الشكل ، وعلى هذا فإن الضروب المنتجة للشكل الأول أربعة ، وذلك أن الصغرى الموجبة كما عرفت إما أن تكون كلية ، وإما أن تكون جزئية ، وأن الكبرى التي اشترط كليتها إما أن تكون موجبة ، وإما أن تكون سالبة ويضرب (٢) حاصلين من الشرط الأول في (٢) حاصلين بالشرط الثاني يكون المنتج أربعة أضرب وما عداها عقيم ونوضح ذلك بالأمثلة الآتية :

١ ـ الضرب الأول : فيكون من ك.م صغرى .

ومن ك.م كبرى ينتج موجبة كلية ، مثل :

كل شجر نبات ، وكل نبات نام ينتج كل شجر نام

٢ ـ الضرب الثاني : يتكون من ك.م صغرى

ومن ك س كبرى ينتج سالبة كلية ، مثل :

كل جسـم مركب ، ولا شيء من المـركب بقـديم ينتج لاشيء من الجسم بقديم .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٤٣

٣ ـ الضرب الثالث : يتكون من جـ.م صغري و ك.م كبرى ينتج جزيئة موجبة ، مثل : بعض المعدن حديد وكل حديد يتمدد بالحرارة ينتج بعض المعدن يتمدد بالحرارة .

٤ ـ الضرب الرابع : يتكون من ج.م صغرى ومن ك.س كبرى ينتج سالبة جزئية مثل : بعض القطريين كرماء ، ولا كريم مكروه ، ينتج بعض القطريين ليس مكروهاً .

نلاحظ هنا في الشكل الأول أنه يمكن إنتاج جميع أنواع القضايا بواسطته ، ولا يمكن ذلك في أى شكل آخر ، وعلى هذا فإنه هو الشكل الوحيد الذي ينتج الكلية الموجبة ، وهي التى تنفع في العلوم ، ذلك أن قوانين العلوم جميعها كلية . « وأيضا إن الانتاج في هذا الشكل مبنى على الاندراج ، اندراج الأصغر في الأوسط ، والأوسط محكوم عليه بالأكبر إيجابياً أو سلبا ، فيسري الحكم من الأوسط إلى الأصغر لاندراجه فيه ، ولذلك كان هذا الشكل أكمل الأشكال »[1] وهذا ما أكد عليه ابن سينا بقوله : « وسائر الافتراضات ـ القضايا القياسية الاقترانية الحملية ـ التى لك أن تعرفها بالعدد بعد هذه الأربعة ، لا تنتج شيئاً بعينه ، بل إذا صدق جمع طرفيها على الإيجاب ، في مادة وجدت مادة أخرى ، إنما يصدق فيها جمع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحداً بعينه ، ثم قد علمت أن الشكل الأول ينتج جميع المطالب المحصورة الأربعة ، ومالم يكن فيه جزئي ، فلا ينتج جزئياً »(٢) .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٤٤ .
(٢) ابن سينا : النجاة ، تحقيق د / ماجد فخري ، ص ٧١ .

الشـــكل الثـــاني

أضـربة المنتجة . شروطه

الشـــكل الثاني :

هو ما كان الحـد الأوسـط فيه محمولا في مقدمتيه ـ الصغرى والكبرى ـ ومثاله : كل قطري خليجي ، ولا واحد من الأوروبي بخليجي :

لا واحد من القطريين بأوربي .

ويشترط فيه شرطان : واحد بحسب الكيف ، والثاني بحسب الكم .

أحدهما : بسحب الكيف ـ اختلاف المقدميتن بالإيجاب والسلب ، بمعنى أن إحداهما تكون موجبة والأخرى سالبة .

وثانيهما : بجسب الكم . وهو كلية الكبرى .

« وبيان الضروب المنتجة في هذا الشكل من العقيمة يكون بطريقتين :

الأولى : طريقة التحصيل : وبيان ذلك أننا اشترطنا في هذا الشكل كلية الكبرى فإن كانت سالبة كلية وجب أن تكون الصغرى كلية موجبة أو جزئية موجبة ، فهذان ضربان ، وإن كانت الكبرى موجبة كلية وجب أن تكون الصغرى سالبة كلية ، أو سالبة جزئية ليتحقق شرط الكيف ، فهذان ضربان آخران ، فيكون جملة المنتج أربعة أضرب .

الثانية : طريقة الاسقاط :

وذلك لأننا اشترطنا في هذا الشكل : إختلاف مقدمتيه في الكيف ،

فهذا الشرط أسقط ثمانية أضرب ، جاءت من اتفاق المقدمتين في الكيف ، وذلك لأنهما إما أن يتفقا في السلب أو في الإيجاب ، وصور الإتفاق في الإيجاب أربع ، لأن الصغرى موجبة كلية أو موجبة جزئية ، والكبرى كذلك ، واثنان في اثنين بأربع ، وصور الاتفاق في السلب أربع أيضاً ، لأن الصغرى إما سالبة كلية أو سالبة جزئية والكبرى كذلك ، واثنان في اثنين بأربع ، فجملة ما سقط بالشرط الأول ثمانية أضرب :

الشرط الثاني :

وهو كلية الكبرى ، سقط به أربعة أضرب ، فقد سقط باشتراط كلية الكبرى جزئيتها ، وكونها جزئية صادق بصورتين : جزئية موجبة مع الصغريين السالبتين ، وجزئية سالبة مع الصغريين الموجبتين ، فهذه أربعة ، وبضم هذه الأربعة إلى الثمانية الساقطة بالشرط الأول يكون جملة العقيم أثنى عشر ضرباً ، ويكون المنتج أربعة فقط(١) .

ملحوظة :

« أن النتيجة في هذا الشكل تكون دائماً سالبة لأن احدى مقدمتيه سالبة ولذا فإن هذا الشكل يستخدم عادة لنفي شيء ما(٢) .

ضروب الشكل الثاني :

(١) الضرب الأول : يتكون من ك م صغرى .

ومن ك س كبرى ينتج سالبة كلية مثل :

كل قطرى مسلم ، ولا واحد من البوذيين بمسلم ، . . لا واحد من القطريين ببوذي .

(٢) الضرب الثاني : يتكون من ك س صغرى .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٤٥ .

(٢) أرسطو : منطق أرسطو ، جـ١ ، ص ١٢٤ .

ومن ك م كبرى ينتج سالبة كلية ، مثل :
لا واحد من المجتهدين بضائع جهده ، وكل كسول ضائع بجهده .
لا واحد من المجتهدين بكسول .
(٣) الضرب الثالث : يتكون من جـ م صغرى .
ومن ك س كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثل :
بعض الشكل مثلث ، ولا شيء ، من الربع بمثلث .
ليس بعض الشكل مربعاً .
(٤) الضرب الرابع : يتكون من جـ س صغرى .
ومن ك م كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثل :
بعض العلوم ليس مفيداً ، وكل ما يرشد إلى الفضيلة مفيد .
. بعض العلوم ليس بمرشد إلى الفضيلة .

وأما ترتيب ضروب الشكل الثاني على هذا النحو ، فلأن الضربين الأولين ينتجان سالبة كلية ، والاخيرات ينتجان سالبة جزئية . والكلية أشرف من الجزئي ، ولذا قدم الأول على الثاني والثاني على الثالث ، أما بالنسبة بتقديم الثالث على الرابع فراجع إلى اشتمال صغراه على الإيجاب ، والإيجاب أشرف من السلب ، ولذا قدم لشرف منزلته .

رد الشكل الثاني إلى الشكل الأول :

وذلك للاستدلال على صحة إنتاج هذه الضروب، ويستدل على صحة إنتاج هذه الضروب في هذا الشكل الثاني بثلاثة طرق :

١ - طريقة العكس .
٢ - طريقة الخلف .
٣ - دليل الإفتراض .

أولا : بطريق العكس : وهو عكس إحدى المقدمتين ـ الموجودتين في الشكل الثاني ـ ليرتد إلى الشكل الأول . وذلك بالكيفية الآتية ، وهو أن تعكس الكبرى في الضرب الأول والثالث ، وهى تنعكس كنفسها ،

لأنهـا سالبـة كليـة ، وتنفـع كبـرى في الشكل الأول ، ثم تضم إلى الصغرى ، ويتكون قياس من الشكل الأول ينتج نفس النتيجة المطلوبة في المثال الذي معنا . وذلك كالمثال الآتي :

المقدمة الكبرى : لا واحد من البوذيين بمسلم تنعكس الى لا واحد من المسلمين ببوذى . وبهذا العكس للمقدمة الكبرى يرجع القياس في هذا الشكل إلى الشكل الأول هكذا : كل قطرى مسلم ـ مقدمة صغرى .

لا واحد من المسلمين ببوذى ـ مقدمة كبرى ـ وقد عكست .
إذن لا واحد من القطريين ببوذى وهى نفس النتيجة التى معنا في الضرب الأول .

وكيفة العكس في الضرب الثالث هكذا ، قلنا فيما سبق انا نعكس الكبرى في الضرب الأول والثالث كنفسها لأنها سالبة كلية . ومثال ذلك ما يلي :

أى كيفية العكس في الضرب الثالث :
بعض الشكل مثلث = مقدمة صغرى .
ولا شيء من المثلث بمربع = مقدمة كبرى ـ معكوسة من لا شيء من المربع بمثلث .
بعض الشكل ليس مربعاً .
أما الضرب الثاني فيرد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، وجعلها كبرى ، ثم عكس النتيجة ، هكذا :
كل كسول ضائع جهده : مقدمة صغرى كانت في الأصل كبرى .
لا واحد من ضائع جهده بمجتهد : مقدمة كبرى كانت في الأصل صغرى .

لا واحد من كسول بمجتهد ـ وتعكس النتجة ، وتكون في نفس النتيجة التى لا واحد من المجتهدين بكسول :

أما الضرب الرابع :

فلا يمكن الإستدلال على صحة إنتاجه بدليل العكس ـ ولا يعكس الكبرى لأنها موجبة بكلية فتنعكس موجبة جزئية ، والجزئية لا تصلح كبرى في الشكل الأول ، ولا بعكس الصغرى ، لأنها سالبة جزئية فلا تقبل العكس ، وحتى لو عكست فلا تصلح كبرى في الشكل الأول .

ثانياً بطريق الخلف :

وهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ، ويجعل الصغرى ، وذلك لأن نتائج هذا الشكل كلها سالبة ، فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغروية الشكل الأول ويجعل كبرى القياس كبرى ، وذلك لأنها كلية ، والكلية تصلح لأن تكون كبرى في الشكل الأول ، فينظم منهما قياس من الشكل الأول ، وينتج نتيجة هي نقيض صغرى القياس الأصلي ، وذلك كالمثال الآتي : ـ من خلال الضرب الأول يقال : لو لم يصدق النتيجة القائلة : (لا واحد من القطرين ببوذي) لصدق نقيضه وهو (بعض القطريين بوذيين) ومن ثم نضم هذه النتيجة المنقوضة إلى الكبرى هكذا :

بعض القطريين بوذيين : مقدمة صغرى = وهي نقيض النتيجة في الضرب الأول .

لا واحد من البوذيين بمسلم : مقدمة كبرى : وهي كما في الضرب الأول مقدمة كبرى .

بعض القطريين ليس مسلماً .

ثم نقول : هذه النتيجة كاذبة ، لأنها نقيض صغرى القياس الأصلي المسلمة الصدق ، وكذبها ليس ناتجاً من صورة القياس ، ولا من المقدمة الكبرى لأنها كبرى القياس الأصلي فهي مسلمة الصدق ـ فكذبها إذن ناشيء من الصغرى ، فتكون كاذبة ـ ونقيضها «وهو نتيجة القياس الأصلي » صادقة ، وهو المطلوب .

وثالثاً : طريق الإفتراض : ويسمى بطريق الإفتراض ، أو دليل الإفتراض ، ويجرى حيث تكون في القياس مقدمة جزئية ، (وهو عبارة عن فرض موضوع المقدمة الجزئية شيئاً مخصوصاً ، ثم يحمل عليه الوصف العنواني لموضوع الجزئية مرة ويحمل عليه محمول الجزئية مرة أخرى ، فيجتمع معنا مقدمتان . موضوع كليهما هو ذلك الشيء المخصوص ، ومحمول إحداهما الوصف العنواني لموضوع الجزئية . ومحمول الأخرى هو محمول الجزئية ثم نضم إحدى المقدمتين إلى مقدمة القياس الأخرى على هيئة قياس من نفس الشكل الذى منه هذا الضرب ، ولكن من ضرب أجلى وأوضح سبق الإستدلال عليه ، فينتج نتيجة ، ثم تضم مقدمة الإقتراض الأخرى إلى تلك النتيجة على صورة قياس من الشكل الأول ينتج نفس النتيجة الأصلية »(١) .

ونوضح ذلك بالمثال الآتي :

المثال : نقول : بعض الثمار كروى ، ولا شيء من الموز بكروى ، إذن بعض الثمار ليس بموز . والإستدلال على صحة هذه النتيجة بدليل الإفتراض هكذا : نفرض البعض في المقدمة الجزئية الذي حكمنا عليه بأنه كروى ، نفرضه شيئاً خاصاً وليكن «البرتقال» مثلا ، ثم نقول : كل برتقال كروى ، منها مقدمتان أخذناهما من مقدمة القياس الصغرى الجزئية ، ثم نضم إحداهما إلى كبرى القياس الأصلية هكذا : كل برتقال كروى ، ولا شيء من الموز بكروى ، ينتج من الضرب الأول من الشكل الثاني ، ولا شيء من البرتقال بموز ، ثم نأتي بمقدمة الإفتراض الأخرى وهي : كل برتقال ثمر ـ ونعكسها إلى بعض الثمر برتقال ، ثم نضمها إلى نتيجة الإفتراض الأولى على صورة قياس الشكل الأول هكذا : (بعض الثمر برتقال ، ولا شيء من البرتقال بموز ، ينتج بعض الثمر ليس بموز ، وهي عين النتيجة الأصلية .

---

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية ، شرح للرسالة الشمسية ، ص ٢٢٧ .

الشكل الثالث

أضربه المنتجة . وشروطه

الشكل الثالث :

هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين .

شروطه :

ويشترط فيه شرطان : شرط بحسب الكيف ، وشروط بحسب الكم .

الشرط الأول : فبحسب الكيف ، يشترط فيه إيجاب الصغرى .

الشرط الثاني : وبحسب الكم يشترط فيه كلية إحدى المقدمتين .

بيانه :

« وذلك لأن حاصل الشكل الثالث مبنى على أن الحد الأوسط ثبت له الأصغر ثم ثبت له أو سلب عنه الأكبر . وعلى ذلك يتلاقى الأصغر بالأكبر إيجاباً أو سلباً في الجملة ، ومن أجل هذا وجب أن تكون الصغرى موجبة ليتحقق إندراج الأوسط في الأصغر ، ووجب أيضاً أن تكون إحدى المقدمتين كلية حتى يتم في الحد الأوسط التلاقي بين الأصغر والأكبر ، إذ لو كانت الصغرى سالبة لحصل الإختلاف بين القياس والنتيجة ، بأن تصدق النتيجة مرة وتكذب مرة أخرى . ولذلك وجب أن تكون الصغرى موجبة ، وبيان ذلك بالمثال أنه يصدق قولنا : لا شيء من الزبيب بثمر ، وكل زبيب نبات ، والنتيجة المنتظرة هنا : ليس بعض الثمر بنبات ـ وهي كاذبة ، ولو بدلنا الكبرى بقولنا : وكل

زبيب عنب لصدقت النتيجة ، وهي ليس بعض الثمر عنباً . ولذلك وجب أن تكون الصغرى موجبة وأيضاً لو لم تكن إحدى المقدمتين كلية بأن كان كلاهما جزئية ، احتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه في الصغرى بالأصغر ، هو غير البعض منه المحكوم عليه في الكبرى بالأكبر ، لا يكون الأوسط علة في ربط الأصغر بالأكبر ، فلا تجب التعدية ، مثلا ، لو قلنا : بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان فرس ، لم يلزم من ذلك أن «بعض الإنسان فرس » .

وأيضاً : الشروط العامة السابقة تحتم أن تكون صغرى الشكل الثالث موجبة ، وأن تكون إحدى مقدمتبه كلية :

أما الأول : فلأن الصغرى لو كانت سالبة لزم أن تكون الكبرى موجبة ، إذا لا إنتاج عن سالبتين ، ولزم أيضاً أن تكون النتيجة سالبة ، لأن في القياس سلباً ، وحينئذ تفيد النتيجة ـ لأنها سالبة ـ استغراق محمولها ، وليس هذا المحمول مستغرقاً في مقدمته لأنه والحالة هذه محمول للكبرى الموجبة ، ومحمولها لا يفيد الاستغراق كما علمتم .

وأما الثاني : وهو شرط كلية إحدى المقدمتين ـ فلأنه لولا ذلك لكانت المقدمتان جزئيتين ، فلا يوجد في القياس حد أوسط مستغرق »(١) .

وبتحقق هذين الشرطين يكون المنتج من ضروبه ستة عشرة ، ويمكن بيان ذلك بالطريقتين السابقتين :

الأولى : طريقة التحصيل :

« يشترط في هذا الشكل إيجاب الصغرى ، فلو كانت مع ذلك كلية لأنتجت مع الكبريات الأربع ، لصدق الشرطين حينئذ فيها فهذه أربعة

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : تيسير القواعد المنطقية ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

أضرب ، والشرط الثاني : كلية إحداهما ، يصدق بضربين : الكبريان الكليتـان مع الصغرى الموجبة الجزئية ، فهذان ضربان يضمان إلى الأربعة ، فتكون جملة المنتج ستة أضرب .

الطريقة الثانية : طريقة الاسقاط :

الشرط الأول إيجاب الصغرى ، ويسقط به ثمانية أضرب كما في الشكـل الأول ، وكليـة إحداهما يسقط به إذا كانتا جزئيتين ، وهما ضربان الكبريان الجزئيتان مع الصغرى الموجبة الجزئية وبضم هذين الضربين إلى الثمانية الأولى يكون العقيم عشرة والمنتج ستة (١) .

ضروب الشكل الثالث :

وهي مرتبة على حسب كمالها من الأكمل إلى الأقل كمالا .

١ - الضرب الأول :

يتكون من ك س مقدمة صغرى .
ومن ك م مقدمة كبرى ، ينتج جزئية موجبة مثل :
كل قطري خليجي ، وكل قطري عربي .
بعض الخليجيين عرب .

١ - الضرب الثاني :

يتكون من ك م مقدمة صغرى .
ومن ك س مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة ، مثل :
كل إنســان متنفس ، ولا شيء من الانسان بجماد ، إذن بعض المتنفس ليس بجماد .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم .

٣ - الضرب الثالث :

يتكون من ك م مقدمة صغرى .

ومن جـ م مقدمة كبرى ، ينتج موجبة جزئية مثل :

كل ورد نبات ، بعض الورد طيب الأريج ، إذن بعض النبات طيب الأريج .

٤ - الضرب الرابع :

يتكون من ك م مقدمة صغرى .

ومن جـ س مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة ، مثل :

كل جسم متحيز ، وبعض الجسم ليس بنام ، إذن بعض المتحيز ليس بنام .

٥ - الضرب الخامس :

ومن ج م مقدمة صغرى ، زمن ك م مقدمة كبرى ينتج جزئية موجبة ، مثل :

بعض الجامعين أفريقي ، وكل جامعي مسلم ، ينتج إذن بعض الأفريقين مسلم .

٦ - الضرب السادس :

يتكون من جـ م مقدمة صغرى .

ومن ك س مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة ، مثل :

بعض الدواء مر ، ولا دواء يخلو من الفائدة .

بعض المر لا يخلو من الفائدة .

« ويلاحظ على هذا الشكل أنه لا ينتج إلا جزئياً ـ موجباً أو سالباً ـ وإنما لم ينتج كلياً ، وبالأخص في الضربين الأولين ، مع أن

مقدمتيهما كليتان ، لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر في بعض المواد ، كما ذكرنا في التمثيل لهذين الضربين . فيلزم لو كانت النتيجة كلية بثوب الأخص لكل أفراد الأعم في الضرب الأول ، أو نفى الأخص عن كل أفراد الأعم في الضرب الثاني ، وكلاهما باطل ، ولذلك وجب أن تكون النتيجة جزئية حتى يطرد إنتاج هذا الشكل في جميع الأمثلة .

وأيضاً لايصح إنتاج هذا الشكل كلياً ، وإلا كان موضوع النتيجة مستغرقاً فيها مع أنه ليس مستغرقاً في المقدمة الصغرى ، لأنه محمول قضية موجبة ، وكون موضوع النتيجة مستغرقاً في النتيجة ، وليس مستغرقاً في المقدمة باطل ، لأنه يخالف أهم قواعد القياس العامة ، وهي قاعدتا الإستغراق(١) .

وإنما اشترط فيه هذان الشرطان ليطرد إنتاجه ، وإلا لو تخلف شرط منهما لم ينتج مطرداً ، وقد رتبنا الضروب على ذلك الوضع المتقدم لأن الضرب الأول مكون من كليتين موجبتين ، والثاني مكون من كليتين إحداهما سالبة منهما أخص الضروب المنتجة للإيجاب والسلب ، وقدم الثالث والرابع على الخامس والسادس ، لاشتمالهما على الصغرى الكلية ، وهي أشرف من الكبرى الكلية لاشتمالها على الأصغر ، وهو موضوع النتيجة ، وموضوع النتيجة أشرف من محمول ، لأن المحمول يطلب للموضوع .

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٥١ .

رد الشكل الثالث إلى الشكل الأول

يستدل على انتاج هذا الشكل برده إلى الشكل الأول بإحدى طرق ثلاث : الخلف ، والعكس ، والإفتراض ، وسنتكلم على الطريقتين الأولين فقط :

أولا : طريق العكس :

فهو عبارة عن عكس المقدمة الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول ، وينتج نفس النتيجة ، هكذا : المقدمة الصغرى التى معنا في الضرب الأول « كل قطري خليجي » عكسها : « بعض الخليجيين قطريين » تضم إلى المقدمة الكبرى فيرجع إلى الشكل الأول هكذا : بعض الخليجيين قطريين ، وكل قطري عربي ، ينتج إذن بعض الخليجيين عرب وهو المطلوب .

وفي الضرب الثاني من الشكل الثالث يجري العكس هكذا :

كل إنسان متنفس : مقدمة صغرى .

لا شيء من الإنسان بجماد : مقدمة كبرى .

بعض المتنفس ليس بجماد هذا هو أصل الضرب الثاني ، وفي عملية العكس تعكس المقدمة الصغرى ليرتد إلى الشكل الأول هكذا :

بعض المتنفس إنسان : مقدمة صغرى معكوسة .

لا شيء من الإنسان بجماد : مقدمة كبرى كما هي في الأصل .

وطريق العكس هذا لا يجرى في جميع الأضرب الستة المنتجة ، وإنما يجري في أربعة أضرب فقط ، وهي : الضرب الأول ، والثاني ، والخامس ، والسادس : وذلك لأن المقدمة الكبرى فيها كلية ، فتقع كبرى للشكل الأول ، ومن هنا لا يجري العكس في الضربين الثالث

والرابـع ، لأن الكبـرى فيهمـا جزئية ، وهي لا تنفع لكبروية الشكل الأول . وإنما الرد فيهما يكون بطرق الخلف أو بطريق الإفتراض .

ثانياً : طريق الخلف :

فهو ـ في هذا الشكل عبارة عن أخذ نقيض النتيجة وجعلها مقدمة كبرى ، وضم مقدمة صغرى الأصل إليها على صورة قياس من الشكل الأول . وعـلى هذا فالخلف يجري في جميع الأضرب الستة المنتجة ، وذلك لأن النتيجة في هذا الشكل جزئية دائماً ، فنقيضها كلية ، وهي تنفع كبرى للشكل الأول ، والمقدمة الصغرى موجبة دائماً ، فهى تنفع صغرى في الشكل الأول ، فتتحقق بذلك شروط الإنتاج في الشكل الأول .

ويمكننـا أن نجـرى طريق الخلف في الضرب الأول من الشكل الثالث على النحو التالى :

فيقال لو لم تصدق النتيجة القائلة : « بعض الخليجيين عرب » لصـدق نقيضهـا « لا واحـد من الخليجيين بعربي » ثم يجعل هذا النقيض كبرى لصغرى القياس هكذا :

كل قطري خليجي مقدمة صغرى .

لا واحد من الخليجيين بعربي : مقدمة كبرى .

∴ لا واحد من القطريين بعربي .

وهذه النتيجة تنافي الكبرى التى هي « كل قطري عربي » فتكون ـ النتيجة ـ كاذبة . والسر في كذبها هو كبرى دليل الخلف التى هي نقيض النتيجة ، إذن كبرى دليل الخلف كاذبة ، فنقيضها وهي النتيجة ـ صادقة ، وهو المطلوب .

وكذلك يمكن اجراء الخلف في الضرب الثاني هكذا :

فيقال لو لم تصدق التيجة « بعض المتنفس ليس بجماد » لصدق

نقيضها « كل متنفس جماد » ثم يجعل هذا النقيض مقدمة كبرى لمقدمة صغرى القياس ، هكذا :

كل إنسان متنفس : مقدمة صغرى أصلية في القياس .
كل متنفس جماد : مقدمة كبرى ، وهي نقيض النتيجة الأصلية .
كل انسان جماد . وهذا باطل .

من الملاحظ أن هذه النتيجة « كل انسان جماد » تنافي الكبرى التى هي « لا شيء من الإنسان بجماد » فتكون ـ النتيجة الآتية عن طريق الخلف ـ كاذبة . والسر في كذبها هو كبرى دليل الخلف التى هي نقيض النتيجة ، إذن كبرى دليل الخلف كاذبة ، فنقيضها ـ وهي النتيجة ـ صادقة، وهو المطلوب .

ملاحظة :

وهذا الخلف ـ في نتيجته الكاذبة لم يأت من صورة القياس لأنها صحيحة إذن هذا الخطأ والكذب في النتيجة أتى من المادة .

الشـــكل الرابــع

أضـربه المنتجه ـ وشروطه

الشـــكل الرابع :

هو أن يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولا في الكبرى .

شروطــه :

اشتـرط المنـاطقـة المتقدمون في انتاج هذا الشكل بحسب الكم والكيف شرطاً واحـداً ، وهو أن يتحقق فيه أحد أمرين : أما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، وأما اختلافهما في الإيجاب والسلب مع كلية احداهما .

ضروب الشكل الرابع :

وضروب هذا الشكل بمقتضى هذا الشرط ثمانية ، ونتيجته تكون موجبة جزئية إذا كانت المقدمتان موجبتين ، أى مع كون الصغرى كلية والكبرى أيضاً كلية ، وذلك لجواز أن يكون الحد الأصغر أعم من الحد الأكبر فيلزم ثبوت الأخص لجميع أفراد الأعم ، وهو باطل ، هكذا : كل ورد نبات ، الورد طيب الأريج فلو كانت النتيجة كل النبات طيب الأريج للزم كل الطيب على كل أفراد النبات وهو باطل .

إما إذا كانت المقدمتان مختلفتان في الكيف فإنهما تنتجان سالبة كلية أو جزئية .

ومن ثم ذكروا أن المنتج بهذا الشرط ثمانية أضرب والعقيم ثمانية أضرب .

وإليكم هذه الأضرب مع امثلتها :

١ - الضرب الأول : ويتكون من ك م = مقدمة صغرى .
، ومن ك م : مقدمة كبرى ينتج جزئية موجبة ، مثل كل فرس حيوان ، وكل صاهل فرس .

بعض الحيوان صاهل .

ويمكن الإستدلال على صدق هذه النتيجة برده إلى الشكل الأول بدليل الخلف ، وهو أن يؤخذ فيه نقيض النتيجة ، ويجعل كبرى ثم تضم إلى صغرى القياس الأصلي ليتكون قياساً من الشكل الأول ، ونتيجتــه تعكس إلى نقيض المقدمة الكبرى الآتية عن طريق نقيض النتيجة الأصلية ، وذلك هكذا :

أولا : نأخذ نقيض النتيجة التى معنا ونجعله مقدمة كبرى ، وهو لا شيء من الحيوان بصاهل - وتضم إليه المقدمة الصغرى الأصلية التى معنا في هذا الضرب هكذا :

كل فرس حيوان ، ولا شيء من الحيوان بصاهل .

لا شيء من الفرس بصاهل ، ثم تنعكس هذه النتيجة إلى لا شيء من الصاهل بفرس ، وهو منافي لمقدمة الكبرى الأصلية القائلة : كل صاهل فرس ، فيكون الأصل ، وهوالنتيجة صادقاً ، وهو المطلوب .

وكـذلك يستـدل على صدق إنتـاج هذا الضرب بدليل أو بطريق العكس : ويكـون ذلك بجعل كبرى القياس صغرى ، وصغراه كبرى فيكون قياس من الشكل الأول منتج عكس نتيجة الأصل ، ونطبق هذا الطريق ، وهو طريق العكس على مثالنا الذي معنا هكذا :

كل صاهل فرس .
وكل فرس حيوان .
∴

بعض الصاهل حيوان . وتنعكس النتيجة إلى بعض الحيوان صاهل ، وهي نفس نتيجة الأصل فيثبت لنا صحة انتاجه ، ويجري هذا الدليل أو الطريق في كل من الضرب الأول والثاني والسادس ، لأن صغرى الخامس والسابع جزئية لا تصلح لكبرى الشكل الأول ، وكبرى الثالث والرابع سالبة فلا تصلح لصغرى هذا الشكل ، ونتيجة الثامن لا تنعكس لأنها سالبة جزئية .

٢ - الضرب الثاني :

ويتكون من ك م : مقدمة صغرى .
، ومن جـ م : مقدمة كبرى ينتج جزئية موجبة . مثل :
كل عبادة تفتقر إلى الطهارة .
بعض المناسك عبادة .
∴

بعض ما يفتقر إلى الطهارة من المناسك .

ويستدل على صدق انتاج هذا الضرب بكل من دليل العكس والخلف وعكس الكبرى لكي يرتد إلى الشكل الأول . وقد مر الكلام على كيفية هذه الطرق في الضرب الأول فلا داعى لتكرارها مرة أخرى .

٣ - الضرب الثالث :

ويتكون من ك م : مقدمة صغرى .
ومن ك س : مقدمة كبرى ، وينتج جزئية سالبة ، مثل :
كل فضة معدن ، ولا شيء من الحديد بفضه .

بعض المعدن ليس بحديد .

. .

نلاحظ هنا أن هذا الضرب قد انتج سالبة مع أن مقدمتيه كليتين ، والسبب في ذلك راجع إلى أن الحد الأصغر أعم من الحد الأكبر . فلو جاءت النتيجة سالبة كلية للزم سلب الأخص عن جميع أفراد الأعم ، وذلك باطل .

ويستدل على صحة انتاج هذا الضرب بدليل الخلف ، ثم يعكس المقدمتين ، وهو أن تعكس كل من الصغرى والكبرى عكساً سنوياً لتحصل على قياس من الشكل الأول . وذلك يكون هكذا :

بعض المعدن فضة : مقدمة صغرى معكوسة عن الأصل .
ولا شيء من الفضة بحديد : مقدمة كبرى معكوسة عن الأصل .

ينتج . . بعض المعدن ليس بحديد . وهي نفس نتيجة المثال المذكور في الضرب الثالث من هذا الشكل ، وهي نتيجة صحيحة . وهذا الدليل أو الطريق الذي هو العكس المستوى لا يسري إلا في هذا الضرب ـ الثالث ـ والخامس ، لأن الأول والثاني والثامن من كبراها تنعكس إلى جزئية ، فلا تصلح كبرى الشكل الأول ، والضرب الرابع كبراه سالبة جزئية ، وهي لا تنعكس ، والسادس صغراه سالبة وهي لا تصلح لصغرى الشكل الأول ، والسابع صغراه سالبة جزئية ، وهي لا تنعكس ، كما يستدل على صدق انتاج هذا الضرب ـ الثالث ـ بعكس الصغرى فقط ، وذلك برده إلى الشكل الثاني فينتج نفس النتيجة التى في الأصل ، وهذا الطريق لا يجري إلا في الضرب الثالث والضرب الخامس والسادس ، لأن الأول والثاني لا يختلفان في الكيف فبالتالي لايصلحان للشكل الثاني ، والرابع والثامن كبراهما جزئية فبالتالي لا تصلح لكبرى هذا الشكل ، والسابع صغراه سالبة جزئية ، وهي لا تنعكس فبالتالي لا يجري فيه هذا الطريق .

وكذلك يستدل على صدق نتيجة هذا الضرب بعكس الكبرى فقط لكي يرتد إلى الشكل الثالث .

٤ - الضرب الرابع :

ويتكون من ك م : مقدمة صغرى .
، ومن س ج : مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة ، مثل :
كل مفكر عاقل ، ليس بعض من يفهم بمفكر ، ينتج إذن :
بعض العاقل ليس بفاهم .

٥ - الضرب الخامس :

ويتكون من ج م : مقدمة صغرى .
ومن ك س : مقدمة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثل :

بعض العلماء يخشون ربهم ، ولا واحد من العوام بعالم ، ينتج بعض من يخشون ربهم ليسوا من العوام .

ويستدل على صدق انتاج هذا الضرب بدليل الخلف ، ثم يعكس المقدمتين ليتكون قياس من الشكل الأول ، ثم بالرد إلى الشكل الثاني بعكس المقدمة الصغرى ، ثم بالرد إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى .

٦ - الضرب السادس :

ويتكون من ك س : مقدمة صغرى .
ومن ك م : مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة مثل :
لا واحد من النبات بحيوان ، وكل نام نبات ، ينتج بعض الحيوان ليس بنام .

ويستدل على صدق انتاج هذا الضرب : بدليل الخلف ، وبطريق العكس ، وبطريق الرد إلى الشكل الثاني ، وذلك بعكس المقدمة الصغرى .

٧ - الضرب السابع :

ويتكون من ج س : مقدمة صغرى .
ومن ك م : مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة ، مثل :
بعض الحيوان ليس بناطق ، وكل غزال حيوان .
بعض الناطق ليس بغزال .
ويستدل على صدق انتاج هذا الضرب بدليل الخلف .

٨ - الضرب الثامن :

ويتكون من ك س : مقدمة صغرى .
ومن ج م : مقدمة كبرى ، ينتج جزئية سالبة ، مثل :
لا منطقى جاهل ، بعض محبي العلوم منطقى ، النتيجة إذن ليس بعض الجهال بمحب للعلوم .

هذه هي الضروب الثمانية المنتجة في هذا الشكل ـ الرابع ـ وهي بمقتضى الشرط الذى اشترطوه ، وهذا هو نهج المتأخرين ، وهو أدق وأشمل من نهج المتقدمين ، ولذا سرنا عليه ، ذلك أن المتقدمين من المناطقة قد اشترطوا في هذا الشكل ، عدم اجتماع الخستين ـ السلب والجزئية ـ سواء كان في مقدمة واحدة أو فى مقدمتين معاً ، وعلى هذا الشرط فقد أسقط المناطقة المتقدمون من الضروب الثمانية السابقة ثلاثة أضرب ، وهي كما يلى :

١ - الضرب المكون من جزئية سالبة ومن كلية موجبة .
٢ - الضرب المكون من كلية موجبة وجزئية سالبة .
٣ - الضرب المكون من كلية سالبة وجزئية موجبة .

القياس الاقتراني الشرطي

بين البحث فيما مضى أن القياس الإقتراني ينقسم إلى قسمين : ١ ـ قياس إقتراني حملي ، ٢ ـ وقياس إقتراني شرطي . وقد بينا القسم الأول بما فيه الكفاية ، وبالتالي فإن المنهج الموضوعي يتطلب أن نتكلم على القسم الثاني ؛ الذي هو القياس الإقتراني الشرطي . ومن هنا ندخل على :

تعريف القياس الاقتراني الشرطي :

هو ما كانت إحدى مقدماته أو كلها شرطية (١) ، أو هو ما تتركب من شرطيات فقط ، أو من شرطيات وحمليات .

أقسامه : ينقسم القياس الإقتراني الشرطي بحسب ما يتركب منه إلى خمسة أقسام .

١ ـ **القسم الأول** : وهو ما تتركب من شرطيتين متصلتين ، وينتج شرطية متصلة ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة ، ينتج إذن إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة .

٢ ـ **القسم الثاني** : هو ما يتركب من شرطيتين منفصلتين ، ينتج شرطية منفصلة . مثل : كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج أما زوج الزوج أو زوج الفرد ، إذن فكل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد .

٣ ـ **القسم الثالث** : وهو ما يتركب من شرطية متصلة وحملية ،

(١) الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم : شرح الرسالة الشمسية ، ص ٢٤٦ .

وينتج شرطية متصلة ، مثل : كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان جسم ، ينتج : كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو جسم .

٤ ـ **القسم الرابع** : ما يتركب من شرطية منفصلة وحملية ، ينتج شرطيـة منفصلة ، مثـل : كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ، ينتج إذن كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين .

٥ ـ **القسم الخـامس** : ما يتركب من شرطية متصلة ، وشرطية منفصلة ، وينتج نتيجتين : شرطية متصلة ، أو شرطية منفصلة ، وذلك مثل : كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان إما أبيض أو أسمر ، ينتج كلما كان هذا إنساناً فهو إما أبيض أو أسمر .

وعلى هذا فإن الأشكال الأربعة التي ذكرناها في القياس الإقتراني الحملي تجري كلها في القياس الإقتراني الشرطي ، وذلك لأن المشترك في المقدمتين : إن كانا تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول . وإن كان تالياً فيهما فهو الشكل الثاني ، وإن كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع .

القياس الاستثنائي

تعريف القياس الإستثنائي : هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل(١) ، أو هو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل ؛ أي ذكرت ـ النتيجة ـ بمادتها وهيئتها التركيبية ، وذلك مثل : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه إنسان ، ينتج إذن فهو حيوان ، أو نرفع التالي هكذا : لكنه ليس بحيوان ، ينتج إذن فهو ليس بإنسان .

إذن يتضح لنا بهذا : أن النتيجة الأولى مذكورة في القياس بمادتها وهيئتها التركيبية ، أما النتيجة الثانية فمذكور في القياس نقيضها بالفعل .

ولما سمى هذا القياس استثنائياً ؟ سمي هذا القياس استثنائياً لذكر أداة الإستثناء فيه ، وهي «لكن» فهي لدى المناطقة أداة استثناء .

الهيئة التركيبية للقياس الإستثنائي : يتركب القياس الإستثنائي من مقدمتين ونتيجة :

١ ـ المقدمة الشرطية : وتسمي بالمقدمة الكبرى .

٢ ـ المقدمة الإستثنائية : وتسمى بالصغرى .

٣ ـ والنتيجة : وهي القضية المستخلصة من المقدمتين .

---

(١) محمود بن محمد الرازي : تحرير القواعد المنطقية «شرح الرسالة الشمسية» ، ص ١٦٣ .

الشروط العامة للقياس الاستثنائي

وللقياس الاستثنائي بصفة عامة شروط معينة ، ولذا اشترط لمناطقة عدة شروط لكي يكون الناتج صحيحاً ، وهي كالاتي :

١- **الشرط الأول** : أن تكون الشرطية موجبة ؛ إذ السالبة عقيمة لأنــه إذا لم يكن بين أمــرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو وجود نقيضـه وجود الأخر أو عدمه .

٢ - **الشرط الثاني** : أن تكون الشرطية لزومية إن كانت متصلة أو عنادية إن كانت منفصلة ، لأن العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها ، أو كذبه ، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الإتفاقية لزم الدور . وهذا ما أكد عليه القطب الرازي بقـوله : «إنــه في غايـة الفساد لأنه جعل كلاً من الموقوف ، والموقوف عليه العلم بصدق أحد الطرفين أو بكذبه ، وجاز أن يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه ، فلا يلزم الدور (١) » .

٣ - **الشرط الثـالث** : لابد فيه - في القياس الإستثنائي - أحد الأمــرين ، وهــو كليــة الشرطية ، أو كلية الإستثنائية ، وذهب بعض المناطقة في هذا الشرط - الثالث - أنه لابد من توافر الشروط الثلاثة ، وكذلك أضافوا «اتحاد الاتصال والإنفصال مع وقت الوضع أو الرفع ؛ أي كلية الوضع أو الرفع ، فإنه لو انتفى الأمران احتمل أن يكون اللزوم أو العناد على بعض الأوضاع والإستثناء على وضع آخر فلا يلزم من إثبات أحد جزءي الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر ، أو انتفاؤه ، اللهم إلا إذا كان وقت الإتصـــال والإنفصـــال ، ووضعهـا هو بعينــه وقت الإستثناء ووضعه ، فإنه ينتج القياس حينئذ ضرورة : كقولنا : إن قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو أكرمته ، لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فأكرمته

(١) الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ٢٤٧ .

أقسام القياس الاستثنائي

ينقسم القياس الإستثنائي إلى قسمين :

١ ـ قياس إستثنائي اتصالي .

٢ ـ قياس إستثنائي انفصالي .

وهذا ما أكد عليه المناطقة أثناء حديثهم في القياس الإستثنائي ، وقالوا فيه ، وهو «قسمان اتصالي وانفصالي» (١) .

١ ـ القياس الاستثنائي الاتصالي :

وهو ما يتركب من الشرطية المتصلة ، وبه ـ أي بالقضية الشرطية المتصلة ـ ينتج في حالتين :

١ ـ **الحالة الأولى** : من وضع المقدم ينتج وضع التالي ، وذلك مثل : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه إنسان ، ينتج إذن فهو حيوان .

٢ ـ **والحالة الثانية** : ورفع التالي «أي نفيه» ينتج رفع المقدم . وذلك كقولنا في المثال السابق لكنه ليس بحيوان ، ينتج إذن فهو ليس بإنسان وكذلك لا ينتج هذا القياس ـ الإستثنائي الإتصالي ـ في حالتين :

وهذا ما ذهب إليه المناطقة ، وذلك عندما قالوا في المنتج من القياس الإستثنائي الإتصالي وغير المنتج «ينتج عن المتصلة الموضوعية في القياس الإستثنائي وضع المقدم ورفع التالي ، لكن وضع المقدم ينتج

---

(١) الخبيصي : شرح التهذيب ، ص ٢٤٧ .

وضع التالي ، ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ، ولا عكس في شيء منهما ، أي لاينتج وضع التالي وضع المقدم ، ولا رفع المقدم رفع التالي .

١ ـ **الحالة الأولى** : في حالة وضع التالي لاينتج وضع المقدم .

٢ ـ في حالة رفع المقدم لاينتج رفع التالي ؛ وذلك لجواز كون التالي أعم من المقدم ، فلا يلزم من وضع المقدم ، إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص ، وكذا لايلزم من رفع المقدم رفع التالي ، إذ يلزم من عدم الأخص عدم الأعم .

وذلك مثل : لو كان هذا إنساناً كان حيواناً ، فإنه يجوز هنا انتاج حالتين فقط :

أولاً : أن نثبت المقدم لكي ينتج التالي : فنقول : لكنه إنسان ، لينتج ∴ إذن هو حيوان .

٢ ـ **الحالة الثانية** : وهو أن ننفي التالي لينتج رفع المقدم . فنقول في نفي التالي : لكنه ليس بحيوان ، وينتج نفي المقدم : إذن هو ليس بإنسان .

ولا يجوز:

١ ـ أن نستثني نقيض المقدم ، فإنه لا ينتج شيئاً ، فلو أنك قلت في المقال المتقدم : لكنه ليس بإنسان ، لم يصح انتاج إنه حيوان لجواز كونه حجراً ، ولا انتاج أنه ليس بحيوان لجواز كونه فرساً أو غزالاً .

٢ ـ ولا يجوز أن نستثني عين التالي ، فإنه لا ينتج شيئاً ، فلو أنك قلت في المثال المتقدم : لكنه حيوان ، فإنه لا ينتج : إنه إنسان ، لجواز كونه فرساً أو غزالاً ولا ينتج : إنه ليس بإنسان لجواز كونه إنساناً .

٢ - القياس الاستثنائي الانفصالي

القيـاس الإستثنـائي الإنفصالي : هو القياس المكون من شرطية منفصلة ، واستثنائية ، والشرطية هي الكبرى ، وله ثلاث حالات :

١ - إما أن تكون الشرطية المنفصلة حقيقية «أي مانعة جمع وخلو» .

٢ - وإما أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة جمع فقط .

٣ - وإما أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة خلو فقط .

١ - الحـالة الأولى : فإن كانت الشرطية المنفصلة حقيقية «أي مانعة جمع وخلو» أنتج في أربع حالات :

وضع أحدهما ينتج رفع الآخر ، فهذان ضربان ، ورفع أحدهما ينتج وضع الآخر ، فهذان ضربان آخران .

وذلك مثل : دائماً إما أن تكون القاعة مضيئة أو مظلمة .

١ - وضع المقدم ينتج رفع التالي . لكنها مضيئة ، هي ليست مظلمة .

٢ - وضع التالي ينتج رفع المقدم . لكنها مظلمة ، هي ليست مضيئة .

٣ - رفع المقدم ينتج وضع التالي لكنها غير مضيئة ، هي مظلمة .

٤ - رفع التالي ينتج وضع المقدم . لكنها غير مظلمة ، هي مضيئة .

وأنتج القياس الإستثنائي الإنفصالي في هذه الحالات الأربعة ، لأن العناد بين الطرفين حقيقي ، إذ أنهما لايجتمعان ولايرتفعان ، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر ، وإذا انتفى أحدهما وجد الآخر .

الحالة الثانية : إن كانت الشرطية المنفصلة مانعة الجمع فقط

أنتــج القياس في ضربين لا غير ، وهما : وضع أحد الطرفين ـ المقدم والتالي ـ ينتج رفع الآخر .

١ – وضع المقدم ينتج رفع التالي .

٢ ـ وضع التالي ينتج رفع المقدم .

وذلك مثل : إما أن يكون محمد في الدوحة أو في الشمال .

١ ـ وضــع المقــدم ، لكنــه في الدوحــة ، ينتج إذن هو ليس في الشمال ، انتج رفع التالي .

٢ ـ وضـــع التــالي ، لكنه في الشمال ، ينتج ، إذن هو ليس في الدوحة ، انتج رفعه المقدم إذن فهذه الحالة لها نتيجتان فقط ، لأن وضع أحد الجزئين يستلزم رفع الآخر ، لإمتناع الإجتماع ، ولاينتج رفع أحدهما لجواز الخلو عنهما ؛ وهو جواز ارتفاعهما معاً .

٣ ـ **الحالة الثالثة** : إن كانت الشرطية المنفصلة مانعة خلو فقط ، أنتج القياس في ضربين فقط ، وهما :

١ ـ رفع المقدم ينتج وضع التالي .

٢ ـ رفع التالي ينتج وضع المقدم . وذلك لأنها تمنع الخلو ، فلا يجوز ارتفاع الطرفين وذلك مثل : إما أن يكون هذا الكتاب غير منطق أو غير فلسفة ،

١ ـ رفع المقدم ، لكنه منطق ، ينتج وضع التالي ، إذن هو غير فلسفة .

٢ ـ رفع التالي ، لكنه فلسفة ، ينتج وضع المقدم ، إذن هو غير منطق ومن هنا فإن هذه الحالة لها نتيجتان فقط : لأن رفع أحد جزئيها يستلزم وضع الآخر ، لإمتناع الخلو عنها ، ولكن وضع أحدهما لايوجب رفع الآخر لجواز الجمع بينهما .

والخلاصـــة :

هناك شرط رابع أضيف على شروط انتاج القياس الإستثنائي بنوعية

ـ وقد سبق أن ذكرنا هذه الشروط ـ والشرط الرابع ، وهو المنفصلة الحقيقيــة مركبة من الشيء والمساوي لتقييضه ، ولا يصح أن تكون مركبة من الشيء ونقيضه ، وإلا كانت الإستثنائية هي عين النتيجة ، وذلك مثل : إما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج ، ولو قلنا : لكنه زوج لكانت النتيجة أيضاً أنه زوج ، ولو قلنا لكنه غير زوج ، لكانت النتيجة أيضاً : إذن هو غير زوج . فتكون النتيجة عين المقدم فيلزم المصادرة على المطلوب . وهو باطل وبذلك ينتهى الكلام عن القياس .

وننتقل إلى الكلام عن لواحق القياس ـ وأسأل الله التوفيق .

تعقيب واستدراك :

من البـديهات الأولية في نظرية القياس المنطقى منذ وجدت مع أرسـطو أن القيـاس يقتضي الوصـول إلى المعرفة اليقينية من خلال براهينـه ، وبســلامة أخذه يوصل إلى اليقين والمعرفة الحقة ، وبهذه البديهيات انكب مناطقة العرب على القياس الارسططاليس ، بحيث قللوا من شأن دلالة الإستقراء الناقص ، وجاء هذا التقليل متمشياً مع نظرة أرسطو في مبادىء البرهان القائم على القضايا الكلية من خلال ماهية تلك القضايا الكلية ، وذلك عندما ذهب أرسطو إلى أن الشرط الضروري لمعـرفة ماهية الأشياء هو الدراسة المتعمقة والمكتملة للمادة الواقعية المتعلقة بمجموعة معطاة من الظواهر ، وأرسطو هنا يتجه نحو التجريبية إلا أن تعميم المـادة الواقعيـة بواسـطة الإستقـراء في رأي أرســطو لايستـطيع أن يصل إلى الأحكام العامة التي تشكل المبادىء الأولى للإستنباط العلمي ، فالإستقراء عاجز عن تقديم قضايا يقينية . والفكر التأملي النظري وحده الذي يستطيع ذلك ، أنه الحدس العقلي .

ومن ثم أخـذ منـاطقـة العـرب في الإهتمام بالقياس ، واعتبروه العمدة ، في الإستدلال العقلي ، على حد تعبير ابن سينا الذي عرفه بأنه : «قول مؤلف من أقوال ، إذا سلم ما أورد فيه من القضايا ، لزم

عنه لذاته قول آخر»(١) ، وعرفه الفارابي من قبله في صيغة أخرى ، ولكنه يفيد نفس المعنى ، وقال فيه : «والقياس قول توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا ألفت لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر اضطراراً»(٢) إذن فمناطقة العرب أقروا بشكل مبدئي أن القياس يؤدي إلى اليقين .

وإذا انصبت الدراسة على القياس من حيث بنيته التركيبية ، ومدى مسايرته للواقع ، فما مدى إفادته لليقين الحق ؟ يتضح لنا أن القياس في حقيقته يقوم على عملية ديناميكية ، بمعنى أنه منصب في قالب شكلي وصوري ، وبعيد كل البعد عن أرضية الواقع ، وذلك أن القياس يقوم على عمليتين أو نظريتين :

أحدهما : ميتافيزيقية ، وهي قانون الذاتية ـ الارتباط الضروري بين العلة والمعلول ـ وقد قيل متفلسفة الإسلام النظرتين ، ولكنه لم يقفوا فيها عند مجرد الفكرة ارسطاليسية ، بل أضافوا إليها الجديد ـ متابعة للشراح اليونانيين ـ في مبحثين مهمين : أولهما : أنهم قسموا إلى القياسات الحملية ، والقياسات الشرطية ، وقسموا القياسات الشرطية إلى إتصالية وإنفصالية ، ولم يعرف عن أرسطو القياسات الشرطية بقسميها .

وثانيها : الشكل لرابع الذي أضافه «جالينوس» ولم يبحثه أرسطو . ويلاحظ أن هذا الشكل لم يبحث بحثاً وافياً لدى الشراح الإسلاميين الأوائل ، ولكن متأخرى المناطقة الإسلاميين أفردوا له مباحث طويلة ، بحيث يضاف إلى ضروبه الخمسة ثلاثة أضرب»(٣) وعلى هذا فقد ذكرت فيما مضى أن من أهدافه ـ القياس ـ التركيز على

---

(١) ابن سينا : الاشارات والتنبيهات ، جـ ١ ، ص ٤٢١ .

(٢) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق د. رفيق العجم ، جـ٢ ، ص١٩ ، وابن رشد : تلخيص منطق أرسطو ، تحقيق د . جبرا جهامي ، جـ١ ، ص ١٣٩ .

(٣) انظر : الدكتور / علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، ص ٧٨ ، ونيقولا ويشر : تطور المنطق العربي ، ترجمة د . محمد مهران ، ص ٧٢ ـ ٧٣ .

مدى إفـادتــه لليقين . ومن هنا فإن النظرة العقلية ترى أن اهتمام التحليل المنطقي ينصب على العلاقة بين النتيجة وما يؤيدها من بينات ، وذلك أن الناس عندما يستدلون على قضية ما يقيمون إستدلالات ، ومن ثم تتحول هذه الإستدلالات إلى براهين بحيث يمكن تطبيق أدوات المنـطق على البـراهـين الناتجة ، ويكون الناتج لهذه الطريقة تقييماً للاستدلالات التي كانت هذه البراهين مصدراً لها . وتتضح مدى إفادة البراهين «الحجج» لليقين ، أو عدم إفادتها لليقين عندما تصاغ تلك البراهين «الحجج» للإقناع ، ذلك لأن هذه العملية هي إحدى وظائفها المهمـة والمشروعـة ، غير أن المنـطق وخـاصـة القياس لايعني بالقوة الإقناعية للبراهين ، ذلك أن البراهين غير الصحيحة منطقياً غالباً ما تكون مقنعة بينما البراهين الخالية من الأخطاء المنطقية غالباً ما تفشل في الإقنـاع ، ومن هنـا فإن من الضروري أن يعني المنطق بالعلاقة الموضوعية بين البنية والنتيجة . وهذه العلاقة الضرورية تجدها مفقودة في القياس الارسطاليسي ، وكذلك فإن المناطقة الشراح الإسلاميين لم يلتفتـوا إلى هذه النقطة ، بل سايروا فيها أرسطو ، ذلك أن القياس لديهم يمثل عملية عقلية ذاتية لاتتعلق بالعالم الخارجي ، بل هو قالب شكلي منصب في مقدمات بناء على طرق تركيبية خاصة ، ولا تعتمد تلك المقـدمات على المادة الطبيعية الكائنة في الواقع الخارجي ، ذلك لأن المـادة الكـائنــة لاتتعلق بشكلية قواعد هذه العملية الخالصة ، ولأن القياس في تكوينه يبدأ بما هو أعم وأشكل ، وبذلك يصل في نتائجه التي يستخلصهـا في هبوطه من الأعم والأشمل إلى الجزء الأخص ، فبـالتـالي يكون الناتج شكلياً بناء على تصوره الاستدلالي العقلي غير المباشر ، وتأسيساً على هذا التحليل يصل البحث إلى نتيجة مفادها أن القياس ليس النموذج الوحيد والسليم للتفكير ، وذلك فإن من المسائل المـطروحـة للبـحث الفكـري ، هي هل يمكن أن يكـون القيـاس الارسطاليسي طريقاً لكسب معرفة جديدة ؟ هذه المسألة لا عرضها

الدكتور زكي نجيب محفوظ في كتابه «المنطق الوضعي»(١) ورأى ن القياس الأرسطي لا يؤدي إلى معرفة جديدة في النتيجة ، وهذا واضح عندما قال في القياس الارسطاليسي «فمن أوجه النقص فيه أنه لا يؤدى إلى معرفة جديدة في النتيجة» ذلك أن النتيجة في القياس محتواه في المقدمات .

وبذلك ينتهي الكلام عن القياس .

وننتقل إلى الكلام عن لواحق القياس ـ وأسأل الله التوفيق .

---

(١) انظر الدكتور / زكي محفوظ : المنطق الوضعي ، ص ٢٤٠ طبعة مكتبة الانجلو ، مصر ، الطبعة الخامسة ، سنة ١٩٧٣ م .

مـواد القيـــاس

ذكـرنـا فيما مضى القياس بشكل تفصيلي ، وذلك عندما ذكرنا أقسامه ، والتى منها الاستثنائي والاقتراني ، وبينا ما يتصل بكل شكل من شروط انتاجه ، وما ينشأ عن هذه الأضرب المنتجة ، وكل هذا كان تقسيماً له باعتبار صورته وهيئته التركيبة .

ولكن للمناطقة بحثاً آخر يتعلق بمادة القياس ، أى بالمقدمات التى يتألف منها القياس من حيث حظها من الصدق واليقين أو الفساد أو الصحة ، ودرجتها في الخطأ أو الصواب ، وهذا هو ما نشرع في بيانه الآن ، وهـو ذكـر أقسام القياس باعتبار مادة المقدمات التى يتركب منها ، وعلى هذا ينقسم القياس باعتبار مادته ـ المقدمات ـ التى يتركب منها ـ أولا ـ إلى قسمين :

١ - **القســم الأول** : قياس يقيني المقدمات « أى برهاني » .

٢ - **القسم الثاني** : وقياس غير يقيني .

والقياس اليقيني قسم واحد ، وهو القياس البرهاني ، وأما القياس غير اليقيني فأربعـة أقسام : قياس جدلي ، وقياس خطابي ، وقياس شعرى،وقياس سوفسطائي .

« ووجه الحصر في هذه الخمسة : أن القياس إما أن يفيد تصديقاً جازمـاً معتبـراً حقيقته ، وهو حق في الواقع ونفس الأمر ، فذلك هو القياس البرهاني ، أو يفيد تصديقاً جازماً لم يعتبر حقيقته ، بل اعتبر فيه الاعتراف والتسليم ، وذلك هو القياس الجدلي ، أو يفيد تصديقاً جازمـاً غير مطابق للواقع ، فذلك هو القياس السوفسطائي ، أو يفيد

تصديقاً غير جازم ، فإن أفاد الظن فيكون هو القياس الخطابي ، وإن أفاد تخيلا وتأثراً في النفس فيكون هو القياس الشعرى(١) .

١ - **القسم الأول** : **أنواع اليقينيات** : اليقين : هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع غير ممكن الزوال .

إذن يخرج عن اليقين ما يلي : الظن - لأن لا جزم فيه ، ويخرج كذلك منه الجهل المركب ، لأنه غير مطابق للواقع . ويخرج منه أيضاً التقليد ، لأن اعتقاد المقلد غير ثابت .

وعلى هذا فإن القضايا - المقدمات - اليقينية تنقسم قسمين :

أ - قضايا يقينية نظرية يحتاج التصديق بها إلى دليل .

ب - وقضايا يقينية ضرورية يقع التصديق بها دون الحاجة إلى دليل .

والقضايا اليقيقنية الضرورية ستة أنواع ، وهي كالآتي :

١ - **الأوليات** : « وهي قضايا تصور طرفيها كافي في الجزم بالنسبة بينهما ، كقولنا : الكل أعظم من الجزء . والواحد نصف الاثنين ، والأب أكبر من الأبن والأبن أصغر من الأب .

٢ - **المشاهدات** : وهي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة - أى التى تدرك بالحس الظاهر - أو باطنة ، فالحكم بأن الشمس مضيئة ، وأن الليل مظلم - والقضايا بحكم القوى الباطنة ، مثل : حكمنا بأن لنا خوفاً وعضباً .

٣ - **المجريات** : وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين ، كالحكم : بأن شرب السقمونيا موجب للاسهال . ومنشأ التجربة . وكذلك كقولنا إن الوقاية خير من العلاج .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١٧٢ .

٤ - **الحدسيات** : وهي قضايا يحكم بها لحدس قوى من النفس مفيد للعلم ، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس ، والحدس : هو سرعة الانتقال من المبادىء الى المطالب .

٥ - **المتواترات** : وهي قضايا بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها ، والأمن من التواطؤ عليها كالحكم بوجودد مكة وبغداد ، ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد ، بل اليقين هو القاضي بكمال العدد ، والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها ، وهي التى يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها ، كالحكم بأن الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين(١) .

« وإنما انحصرت اليقينيات الضرورية في هذه الست ، لأن الحاكم فيها إما العقل ، وإما الحس ، وإما المركب منهما :

فإن كان الحاكم هو العقل ، فإما أن يكفي تصور الطرفين للحكم ، وإما أن يحتاج العقل مع ذلك إلى واسطة :

فالنوع الأول : هو الأوليات . والثاني : هو ما نطلق عليه « قضايا أقيستها معها . وإن كان الحاكم هو الحس ـ فهو المشاهدات ـ ويندرج تحتها الحسيات المدركة بالحس الظاهر، والوجدانيات المدركة بالحس الباطن .

وإن كان الحاكم هو المركب من الحس والعقل ، فإما أن يكون الحس هو السمع وهي المتواترات . وإما أن يكون غير السمع وحينئذ يقال :

إما أن يحتاج العقل في الحكم الى تكرار المشاهدة ، أو لايحتاج : فالأول : هو المجربات .

---

(١) محمود بن محمد الرازي : تحرير القواعد المنطقية ، ص ١٦٦ .

والثاني : هو الحدسيات .

ومن هنا فإن من طبيعة هذه المقدمات أن تؤدي إلي اليقين أثناء الاعتماد عليها في القياس البرهاني ، وذلك لأن هذه المقدمات في حد ذاتها يقينية ، وأن ما بني على القين لابد وأن يؤدي إلى اليقين .

القسم الثاني غير اليقينيات : ويذكر المناطقة من القضايا غير اليقينية ستة أنواع أيضاً ، وذلك لأنها ـ أى هذه القضايا ـ قد اعتمد فيها على مقدمات غير يقينية ، وهي كالآتي :

١ – المشهورات : وهي قضايا يعترف بها جميع الناس ، وسبب شهرتها فيما بينهم إما اشتمالها على مصلحة عامة ، كقولنا : العدل حسن والظلم قبيح والحرية مطلب كل إنسان ، وإما في طباعهم من الرقة ، كقولنا : مراعاة الضعفاء محمودة ، وإما ما فيهم من الحمية ، كقولنا كشف العورة مذموم ، وإما انفعالاتهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الديانة البوذية ، وإما من شرائع وآداب كالأمور الشرعية وغيرها ، وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالأوليات ، ويفرق بينهما بأن الإنسان لوفرض نفسه خالية عن جميع الأمور المغايرة لعقله حكم بالأوليات دون المشهورات ، وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الأوليات ، ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم ، ولكل أهل صناعة أيضاً مشهورات بحسب صناعاتهم .

٢ – **المسلمات** : وهي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة ، أو بين أهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه . والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا ، والغرض منه إلزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان(١).

---

(١) الدكتور /رفقي زاهر : المنطق الصوري ، تاريخه ومسائله ونقده ، جـ ١ ، ص ١٩٧ ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م .

٣ - **المقبـولات** : وهي قضـايا تؤخذ ممن يعتقد فيه إما لأمر سماوى من المعجزات والكرامات كالأنبياء والأولياء ، وإما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كأهل العلم والزهد ، وهي نافعة جداً في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلق الله تعالى .

٤ - **المظنونات** : وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقضيه ، كقولنا : فلان يطوف بالليل ، وكل من يطوف بالليل فهو سارق ، إذن فلان سارق ، والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابـة ، والغـرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ والدعاة .

٥ - **المخيــــلات** : وهي قضــايـا يخيل بها - أى هي قضايا يخترعها الخيال من تلقاء نفسه - فتتأثر النفس منها قيضاً وبسطاً ، فتنفر أو ترغب بحسب وقعها على النفس ، وذلك مثل أن يقال : الخمر يا قوته سيالة . هنا تنبسط النفس وترغب في شربها ، وإذا قيل العسل مرة انقبضت النفس ونفرت عنه ، والقياس المؤلف منها يسمى شعراً ، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ،وتزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن لطيف أو ينشد بصوت طيب .

٦ - **الوهميات** : وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محســوسة ، وإنما قيد بالأمور الغير المحسوسة ، لأن حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما إذا حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء ، وذلك لأن الوهم قوة جسمانية للإنسان يدرك بها الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهى تابعة للحس ، فإذا حكم على المحسوسات كان حكماً صحيحـاً ، وإن حكم على غير المحســوسات بأحكامها كانت كاذبة ، كالحكم بأن كل موجود مشار إليه ، وأن وراء العالم فضاء لا يتناهى ، فإن الحس والوهم سبقا إلى النفس فهى منجذبة إليهما مسخرة لهما حتى إن أحكام الوهميات ربما لم تتميز عندها من الأوليات ، لولا دفع العقل والشرع ، وتكذيبهما أحكام الوهم بقى التباسها بالأوليات ولم

يكـد يرتفع أصلا ، ومما يعرف به كذب الوهم أنه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع أنه يوافق العقل في أن الميت جماد ، والجماد لا يخاف منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه ، فإذا وصل الوهم والعقل إلى النتيجة نكص الوهم وأنكـرها ، والقياس المركب منها يسمى سفسطه والغرض منه تغليط الخصم ، وإسكاته(١) .

---

(١) انظر : محمود بن محمد الرازي : تحرير القواعد المنطقية ، ص ١٦٩ .

أقسام القياس من حيث مادته

ينقسم القياس باعتبار مادته ـ أى باعتبار المقدمات التى يتركب منها إلى قسمين :

١ – قياس يقيني ، يسمى بالقياس البرهاني ، وهو المؤلف من مقدمات يقينية .

٢ – قياس غير يقيني ، وهو المؤلف من مقدمات غير يقينية .

القياس اليقيني ، أو القياس البرهاني :

القياس البرهاني : هو القياس الذي يتألف من مقدمات يقينية لإفادة اليقين ، وهو نوعان :

١ – لمِّيّ .

٢ – إني يعنى .

القياس البرهاني أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال إلى المطلوب ، والقياس البرهاني هو القياس الوحيد الموصل إلى اليقين عند أهل المنطق ، لأنه قائم عل مقدمات يقينية ، وذلك من خلال مبدئه اليقيني الذى هو الاعتقاد المطابق للواقع الذى لا يحتمل النقيض لا عن تقليد . ويرى أرسطو أن القضية اليقينية أو مبادىء القياس البرهاني تنقسم إلى : مبادى بديهية ، ومبادىء نظرية كسبية تنتهى إلى البديهيات ، وهي الستة التى ذكرناها فيما مضى ـ وهي ستة أنواع بحكم التتبع العقلي : أوليات ، ومشاهدات ، وتجريبيات ، ومتواترات ، وحدسيات ، ونظريات .

ويرى أرسو « أن هذه المبادىء ، إما تحصل لنا عن قوة واستعداد

موجود فينا ، شأن تلك القوة ، وذلك الاستعداد أن تحصل عنه تلك المبادىء(١) .

والقوة التي تحصل عن طريقها هذه المباديء هي قوة الحس واستعدادنا له .

تلك هي مباديء القياس البرهاني ، وبسببها تقيد اليقين في القياس البرهاني .

١ - **النوع الأول : للقياس البرهاني هو البرهان اللميّ** : وهو ما يكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج معاً ، أو أنه قياس يستدل فيه بالعلة على المعلول ، وذلك مثل : هذا متعفن الأخلاط ، وكل متعفن الاخلاط فهو محموم ، ينتج إذن هذا محموم .

فتعفن الأخلاط علة للحمى في الذهن « أى العقل » والخارج معاً .

وكذلك مثل : قولنا : محمد يشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وكل من يشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله مؤمن ، ينتج إذن محمد مؤن .

إذن فالنطق بالشهادتين علة في ثبوت الإيمان لمحمد في الذهن والخارج معاً .

أقول : في عبارة مساهلة ، بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت ابتداء ، وهي الضروريات الست أو بواسطة ، وهي لنظريات ، والحد الأوسط فيه لابد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ، فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً فهو برهالميّ ، لأنه يعطى المية في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن لأخلاط ، وكل متعفن الأخلاط فهو محموم ، فهذا محموم ،

---

(١) ابن رشد : تلخيص منطق أرسطو ، تحقيق د. جيرار جهامي ، جـ٢ ، ص ٤٨٩ _ ٤٩٠ .

فتعفن الأخلاط كما نه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج .

وإنما سمي لميًا ، لأنه يقيد اللميِّة ، أى العلية في الذهن والخاج ، ولأنه يجاب به عن السؤال بـ « لَم » .

٢ - النوع الثاني للقياس البرهاني وهو البرهاني الإني : وهو ما يكون الاستدلال فيه بالمعلوم على العلة ، أو هو البرهان الذى يفيد إنية النسبة في الخارج دون لميتها ، أو القياس الذى يكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن فقط . وذلك كقولنا : هذا الطالب حسن المظهر والعلم ،وكل ما كان كذلك معنى بنفسه وعقله ، ينتج إذن هذا الطالب معنى بنفسه وعقله .

فمظهر الطالب وعلمه علة ذهنية فقط لا خارجية ، بل أن العلة في حسن مظهره وعلمه خارجاً هو الاعتناء بالنفس والعقل .

وسمي هذا القياس إنياً ، لأنه يفيد الإنية ، أى الثبوت في الذهن ، إذن المقصود من الإنية هنا القطع والثبوت .

٢ - القياس غير اليقيني :

القياس غير اليقيني ، هو ذلك القياس الذى تألف من مقدمات غير يقينية ، وتتعدد وتتنوع تبعاً لاختلاف أو نوع المقدمات التى اعتمد عليها في تأليفه .

ويمكن إجمال أنواع القياس غير اليقيني على الشكل الآتي :

١ - القياس الجدلي : وهو ما يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصم ، والغرض الأساسي منه : إلزام الخصم ، وإقناع من هو قاصر عن درجة البرهان ومثاله : الصدق فضيلة حسنة ، وكل فضيلة حسنة محبوب ، . . الصدق محبوب .

ومثال القياس الجدلي المؤلف من القضايا المسلمة :

ظلمك لخدمك جور ، وكل جور قبيح ، ينتج إذن ظلك لخدمك قبيح .

ومن هنا لو سلم الخصم ـ الطرف المجادل ـ وجب عليه أن يسلم بالنتيجة .

على كل سبق القول بأن الأقاويل الجدلية هي أقيسة تحدث عن المقدمات والمسائل المهشورة والمسلمة : إذن فالقياس الجدلي يتكون من المسائل المشهورة والمسلمة ومن ثم توضع في هيئة قضايا ، ولكن ما الفرق بين المقدمة الجدلية والمسألة الجدلية ؟

من المضررات الأولية في القياس الجدلي « انه ليس ينبغى أن نضع في هذه المسألة أى شيء اتفق مقدمة جدلية ، ولا أى شيء اتفق مسئلة جدلية ، فإنه ليس أحد له عقل يضع مالا يراه أحد على أنه مقدمة في هذه الصناعة ،ولا يسأل أيضاً عما هو بين لجميع الناس أو لأكثرهم ، فإن هذا ليس فيه شك ولا يعد مطلوباً في وقت من الأوقات »(١) بمعنى أن القضايا المستعملة في القياس الجدلي لابد وأن تكون من المشهورات والمسلمات المتعارف عليها فيما بين المتجادلين ، فبالتالي فإذا « كان هكذا فالمقدمة الجدلية هي قول مشهور يتسلم بالسؤال ليجعل جزء قياس . وهذه المشهورات أصناف :

أولها : المشهورات عند الجميع مثل أن الله موجود ، أو المشهورات عند أكثرهم من غير أن يخالفهم الباقون أو المشهورات عند العلماء والفلاسفة من غير أن يخالفهم الجمهور ، مثل ما يراه الحكماء في بقاء النفس ، أو المشهورات عند أكثر العلماء من غير أن يخالفهم الباقون" ، أو المشهورات عند ذوى النباهة والصيت من أهل العلم من غير أن يكون رأياً مبتدعاً ، أى مخالفاً لما يراه الجمهور .

وكذلك المقدمات التجريبية التى تصح بالتجربة في الصنائع النظرية والعلمية مشهورة أيضاً ، مثل ما في صناعة الطب أن

---

(١) ابن رشد : تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الجد ل ، تحقيق الدكتور / محمد سليم ، ص ٣١ .

السقمونيا تسهل الصفراء ، وشحم الحنظل يسهل البلغم ، ومثل ما في صناعة النجوم أن للقمر خمس حركات وللشمس حركتين . وأيضاً الشبية بالمشهور مشهور ، وهذا ضربان : الشبهة بالمناسبة ، مثل أنه إذا كان الحس بالمتضادات واحداً فالعلم بالمتضادات يكون واحداً ، فإن نسبة الحس إلى المحسوس شبيهة بنسبة العلم إلى المعلوم ، والضرب الثاني الشبية في عرض من الأعراض ، مثل أنه ان وجد الحدوث لأجزاء الحيوان والنبات والجماد فيوجد للأجرام السماوية لاجتماعهما في معنى الجسمية . وأيضاً فان نقيض ضد المشهور مشهور ، فإنه إذا كان مشهوراً مؤلفاً : ينبغي أن يحس إلى الأعداد وأيضاً ضد المشهور قد يكون مشهوراً إذا كان مضاداً له في المحمول والموضوع ، ومثال ذاك أنه إذا كان محموداً الاحسان إلى الأصدقاء ، فالاساءة إلى الاعداد محمودة (١) .

تلاحظ من الوهلة الأولى أن هذه المقدمات المشهورة التى تعد جزء القياس الجدلي ، هي تلك المقدمات التى تعارف عليها الناس ، وبعض هذه المقدمات المشهورة تعد في مرتبة اليقين ، وهي المشهورات عند الجميع ، إلا أن بعض هذه المشهورات من الممكن أن يبني عليها قضايا انتاجية غير يقينية ، بمعنى أنها من الممكن أن تؤدي إلى نتائج غير مسلمة ، أو غير مؤيدة بوقائع وشواهد ، وكل ما في هذه المقدمات المشهورات ـ الجدلية ـ أنها تؤدى إلى نتائج اينما كانت مقدماتها ، بل الهدف الأعلى منه هو الزام الخضم بما اشتهر بينهم .

القول في المطلوب الجدلي :

بمعنى متى يطلب اثبات المطلوب الجدلي ؟ أو في أي الحالات يطالب باستعمال الأقيسة الجدلية ؟ يرى أرسطو (أن الجدل يطلب في حالة مالم يكن معلوماً صدقه بنفسه بحسب المشهور ، بل يلحقه شك ما في

(١) ابن رشد : تلخيص كتاب أرسطو ، تحقيق الدكتور / جيرار جهامي ، جـ٢ ، ص ٥٠٩ - ٥١٠ .

المشهور ، ومن هنا يلزم أن يكون السبب في الشك الواقع فيها : أما تضاد الشهادة ، وأما عدم الشهادة فيها ، وأما تضاد الأقيسة . وأما مضادة القياس لشهادة فيها ، وربما اجتمع أكثر من واحد من هذه الأسباب وربما كان سبب ذلك عسر وجود القياس عليها من عظم غنائها وكثرة الشوق إليها)(١) ومن ثم أخذ أرسطو في توضيح الأمور التى تتضاد فيها الشهادة ، ويرى أن التى تتضاد فيها الشهادة هي أصناف ثلاثة : « منها ما يضاد الفلاسفة فيه بعضهم بعضاً ، مثل وجود الجزء الذى لا يتجزأ ، ومنها ما يضاد الجمهور فيه بعضهم بعضاً ، مثل ما يرى بعضهم في أن الغنى آثر من الفقر ، ويرى بعضهم أن الفقر آثر من الغنى ، ومنها ما يضاد الفلاسفة فيه الجمهور ، مثل ما يرى الفلاسفة أن الفضيلة مع سوء العيش والخمول آثر من جودة العيش والكرامة مع فوات الفضيلة والجمهور يرون خلاف ذلك ، وأما ماتتضاد فيه الأقيسة فمثل قولنا : هل العالم قديم أو محدث ؟ وأما ما تضاد فيه الشهادة لقياس فهو القول الذى هو مخالف للمشهور ، والقائل له ليس بمشهور ، ولكن له عليه قياس ما قوى ، مثل شكوك « يحيى » النحوى على المشائين في وجود القوة متقدمة بالزمان للفعل في حدوث الحركة »(٢) .

القول في المواضع :

ما هو الموضع ؟ وما هي أحكامه ؟

الموضع باصطلاح المناطقة هو الأصل أوالقاعدة الكلية التى تتفرع منها قضايا مشهورة ، وأن الأسكندر وثاوفرسطس قد حدا الموضع « بأنه مبدأ وأنه أصل منه تؤخذ المقدمات في قياس من المقاييس التى تعمل على المطالب الجزئية في صناعة قياس من المقاييس التى تعمل على

---

(١) ابن رشد : تلخيص كتاب أرسطو ، تحقيق الدكتور / جيرار جهامي ، جـ٢ ، ص ٥١١ .
(٢) ابن رشد : تلخيص كتاب أرسطو ، تحقيق الدكتور / جيرار جهامي ، جـ٢ ، ص ٥١١ .

المطالب الجزئية في صناعة(١) ويعنون بذلك أنها أحوال وصفات عامة وقوانين يصار منها استنباط المقدمات الجزئية في القياس الجدلي .

وبعبارة أكثر وضوحاً ، الموضع : « كل حكم كلي تنشعب منه وتتفرع عليه أحكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالاضافة إلى ذلك الكلي الأصل لها ، وفي عين الوقت كل واحد من هذه الأحكام المتشعبة مشهورة في نفس يصح أن يقع مقدمة في القياس الجدلي بسبب شهرته(٢) ومن هنا تلاحظ أنه لا يشترط في الأصل « الموضع » أن يكون مشهوراً ، فقد يكون وقد لا يكون . وحينما يكون في نفسه مشهوراً صح أن يقع ـ كالحكم المتشعب ـ منه مقدمة في القياس الجدلي ، فيكون موضعاً . ومثال الموضع قولهم : « إذا كان أحد الضدين موجوداً في موضوع ما كان ضده الآخر موجوداً في ضد ذلك الموضوع » فهذه القاعدة تسمى موضوعاً ، لأنه تتشعب منها عدة أحكام مشهورة تدخل تحتها ، مثل قولهم : « إذا كان الاحسان للأصدقاء حسناً فالاساءة إلى الاعداء حسنة أيضاً ، وقولهم : « إذا كانت معاشرة الجهال مذمومة فمقاطعة العلماء مذمومة » .. فهذه الأحكام وأمثالها أحكام جزئية بالقياس إلى الحكم الأول العام ، وفي نفسها أحكام كلية مشهورة »(٣) .

فائدة الموضع :

ينصب السؤال هنا على الفائدة من المواضع في القياس الجدلي ويتأتى الجواب في أن الفائدة منه هي أن صاحب القياس الجدلي يأخذ المواضع ـ أى الحكم الكلي الذى تتشعب منه وتتفرع عليه أحكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالاضافة إلى ذلك الكل الأصل لها ـ ويحفظها عنده أصولا وقواعد كلية عامة ، ومن ثم يستنبط منها المشهورات النافعة له للجدل عند الحاجة لأبطال أو اثبات مسألة ما .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٢٥ .

(٢) الشيخ / محمد رضا المظفر ، المنطق ، ص ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق .

تعقيب واستدراك :

إذن فالقياس الجدلي الذى ارتضاه أرسطو ، هي أقيسة تحدث عن المقدمات المشهورة « وان هذه الصناعة توجد على أقصى كمالها بشيئين :

١ –بمعرفة الأشياء والقوانين التى بها تلتئم .

٢ – استعمال تلك القوانين والرياضة فيها حتى يصير استعمالها ملكة .

وبتسلم الخصم للمقدمتين المشهورتين يجب عليه أن يسلم بالنتيجة ، وان المقدمات المشهورة لا ترتقي في منزلة اليقين ، فبالتالي فإن النتيجة لا تكون يقينية . وهدف المجادل الزام الخصم واقناع من قاصر عن درجة البرهان ، ولكن إذا كانت تلك المقدمات المشهورات المستعملة في الجدل قد وصلت إلى مرتبة البداهة فإنها تؤدي إلى اليقين ، وهذا ما أكد عليه ابن تيمية بقوله : « أن لا دليل على دعواهم أن المسشهورات ليست من اليقينيات .. والمراد بالمشهورات عندهم هي القضايا العملية كلها ، مثل كون العدل حسنا والظلم قبيحاً ، والصدق حسناً هل حسنها وقبحها بالعقل أم لا »(١) ، ومن المعلوم أن المقدمات المشهورة المستعملة في القياس الجدلي منطلقة من قضايا التحسين والتقبيح العقلي ، وقضايا التحسين والتقبيح من أعظم اليقينيات ، وذلك مثل قولهم : « العدل حسن وجميل وصاحبه يستحق المدح والكرامة ، والظلم قبيح مذموم سيء وصاحبه يستحق الذم والاهانة » فيقول ابن تيمية : « دعوى المدعي أن هذه القضايا ليست من اليقينيات دعوى باطلة ، بل هذه من أعظم اليقينيات المعلومة بالعقل ، وذلك أن التصديق مسبوق بالتصور ، فينبغى أن ننظر معنى قولنا العدل حسن والظلم قبيح ، ثم ننظر في ثبوت هذا المحمول لهذا الموضوع ، ولنتكلم في عدل

(١) ابن تيمية : الرد على المنطقين ، ص ٤٢٠ .

الناس وظلمهم ، فنقول : الناس إذا قالوا العدل حسن والظلم قبيح ، فكنهم يعنون بهذا أن العدل محبوب للفطرة يحصل لها لوجوده لذة وفرح ، نافع لصاحبه ولغير صاحبه ، يحصل به اللذة والفرح وما تنعم به النفوس . وإذا قالوا الظلم قبيح منهم يعنون به أنه ضار لصاحبه ولغير صاحبه ، وأنه بغيض يحصل به الألم والغم وما تتعذب به النفوس ومعلوم أن هذه القضايا في علم الناس لها بالفطرة وبالتجربة أعظم من أكثر قضايا الطب »(١) . ومن هنا استنكر ابن تيمية قول الفلاسفة القائلين بعدم يقينية القضايا المشهورة ، بقوله : « فلما كانت تلك القضايا من اليقينيات المعلومة بالحس والعقل كالتجربة وغيرها ، ولم تكن هذه القضايا العقلية المعلومة أيضاً بالحس والعقل والأمر فيها أعظم »(٢) وإذا كان الأمر كذلك فليس المقصود أن تلك القضايا المشهورة أولية أوليست أولية ، ولا أنها أولية لجميع الناس أو لبعضهم ، بل المقصود أنها من جملة القضايا الواجب قبولها التى يجب التصديق بها ، وتكون مادة للبرهان « فإنهم جعلوا المعتقدات ثلاثة : الواجب قبولها ، والمشهورات ، والوهميات . والمقصود هنا أن المشهورات العامة ، مثل حسن العدل وقبح الظلم ، هي من الواجب قبولها ، وان لم نقل هي أولية ، فإن الواجب قبولها قد جعلوها أصنافا : أوليات ، ومشاهدات ، ومجربات ، وحدسيات ، ومتواترات ، وقضايا قياساتها معها .

وهذه المشهورات اذا لم تكن أولية لم تكن بدون كثير من المجربات والحدسيات « ونحو ذلك ، فتكون مادة للبرهان اليقيني كالمتواترات والمجربات . فإن المتواترات والمجربات ليست أوليات ، وهذه المشهورات أبلغ من كثير من المجربات ، والعلم بها والتصديق بها في نفوس الامم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجربات والمتواترات » .

---

(١) ابن تيمية : الرد على المنطقين ، ص ٤٢٣ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤ .

٣ - القياس الخطابي :

هو القياس المؤلف من المظنونات أو المقبولات ، وذلك مثل : محمد يجتهد في دروسه ، وكل مجتهد في دروسه ينجح آخر الفصل ، إذن محمد ينجح آخر الفصل الدراسي .

والغرض من القياس الخطابي هو ترغيب الناس فيما ينفعهم في أمور معاشهم ومعادهم .

استدرجات نحو التصديق الخطابي :

والتصديقات الخطابية تتكون مما يمكن اعداده وتثبيته على ما ينبغي أن يكون عليه بالحيلة وبأنفسنا . لذا فان التصديقات التى يختال لها بالكلام فإنها أنواع ثلاثة : فمنها ما يكون بكيفية المتكلم وسمته ومنها ما يكون بتهيئة للسامع واستدراجه نحو الأمر ، ومنها ما يكون بالكلام نفسه قبل التثبيت .

١ - فأما بالكيفية والسمت فإن يكون الكلام بنحو يجعل المتكلم أصلا أن يصدق ويقبل قوله . والصالحون هم المصدقون سريعاً بالأكثر في جميع الأمور الظاهرة .

٢ - وأما بتهيئة السامع فحين يستمليه الكلام الى شيء من الالام المعترية فانه ليس اعطاءنا الاحكام في حال الفرح والحزن ومع المحبة والبغض سواء .

٣ - وأما ما يكون من التصديق من قبل الكلام نفسه فحين نثبت حقا أن ما نرى حقاً من الاقناعات في الأمور المفردة(١) .

أنواع الخطابة وأركانها :

إذا أتى البحث إلى أركان الخطابة المقومة لها نجده ثلاثة : القائل ،

---

(١) انظر : أرسطو : الخطابة ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بدوى ، ص ١٠ .

والمقول فيه . والذى إليه القول . أى السامع ومن ثم فهو ـ أى السامع ـ مخاطب وحاكم ونظاره(١) .

– المخاطب : هو الموجه إليه الخطاب وهو الجمهور .

– الحاكم : هو الذي يحكم للخطيب أو عليه ، أو لسلطة عامة له في الحكم شرعية أو مدنية ، أو لسلطة خاصة برضا الطرفين .

– النظَّارة : هم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الاتقوية الخطيب أو توهينه . وبناء على اركان الخطابة ،، وموقف المستمع منها يكون أنواع الخطابة ثلاثة : ومن المقررات الأولية في القياس الخطابي أن الغرض الأصيل للخطيب اثبات فضيلة الشيء أو رذيلته ، ومن هنا فإن هذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاث ، وتأتي هذه الحالات أو القسمة الخطابية بناء على موقف المستمع من هذه الحالات التى هي :

١ – أن يكون ذلك الشيء حاصلا فعلا ، فالخطابة فيه تسمى تثبيتي .

٢ – أن يكون ذلك الشيء غير حاصل فعلا ، ولكنه حاصل في الماضى فالخطابة فيه تسمى تشاجرى .

٣ – أن يكون ذلك الشيء غير حاصل أيضاً ، ولكنه يحصل في المستقبل فالخطابة فيه تسمى مشورى »(٢) .

أجزاء الخطابة :

الخطاية تشتمل على جزءين : العمود والاعوان .

أ – العمود ، ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التى تتألف منها الحجة الاقناعية ، وهي المقدمات المؤلفة من المظنونات أو

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) انظر : الخطابة ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بدوى ، ص ١٦ ـ ١٧ .

المقبولات أو المشهورات أو المختلفة بينهما . واستعمال المشهورات في هذه الصناعة يقصد به المشهورات الظاهرة ، وهي التى في بادىء الرأى وأن لم تكن مشهورات حقيقية ، وبعبارة أخرى « العمود هو كل قول منتج لذاته للمطلوب انتاجاً بحسب الاقناع ، وانما عموداً فباعتبار أنه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقناع »(١) .

ب – الاعوان ، ويقصدون بها الأقوال والأفعال والهيئات الخارجية عن العمود المعنية له على الاقناع المساعدة له على التأثير المهيئة للمستمعين على قبوله .

صور تأليف الخطابة ومصطلحاته :

أن المعول في تأليف صور الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتمثيل ، والاستقراء عند استعماله في الخطابة أن يكون يقينيا من ناحية تأليفه ، بل يكفى أن يكون تأليفه بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتحيا دائماً .

والخطابة تتألف من عدة صور ، وهي كالآتى :

١ – التثبيت : والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابة ، ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن ، سواء كان قياسا أو تمثيلا .

٢ – الضمير : المقصود به هو الرأى الذى هو حقيقة ، موضوعها أمور كلية لاجزئية ، وذلك في الأمور المؤثرة والمجتنبة ، لا في الأمور النظرية . وإذا كانت تلك القضية نتيجة ضمير ومبدأ لضمير اخر من غير أن يصرح بالقياس المنتج لها ، وبالمقدمة الثابتة التى يستعمل معها جزء ضمير ، ولا بالنتيجة اللازمة عن ذلك القول أيضاً ضميراً ، وذلك

---

(١) الشيخ محمد رضا المظفر : المنطق ، ص ٣٧٠ .

أن القضيــة الكليــة لا يخلو أن تكـون أما مبدأ ضمير ، وأما نتيجة ضمير ، أو ما جمع الاخرين جميعاً »(١) .

٣ – التفكير : وهو الضمير نفسه تفكيراً باعتبار اشتماله على الحد الأوسط الذى يقتنيه الفكر ، وذلك لأن « التفكيرات منها حثيثة تفيد في اثبات شيء أو ليس موجوداً .. والتفكير الحثيث هو أن يجمع ، أى ينتج من الأمور المفرت بها »(٢) .

٤ – الاعتبار : ويقصدون به التثبيت اذا كان تمثيلا ، فيقولون مثلا « يساعد على هذا الأمر الاعتبار » .

٥ – البرهان : وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة ، فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان .

٦ – الموضع : والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها أن تكون جزء من التثبيت سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمة »(٣) .

النقـــائض :

أسلوب يستعمـل في القيـاس الخـطابي أثناء المخاطبة من أجل التوصل إلى رأي ما أو إقراره ، والنقيض يكون دائماً من الناقض ، وهو المستعمل للقياس الحطابي ، والنقض يكون على نحوين :

١ ـ النقض بالمقايسة ، وذلك بأن ينقض أمر ما بواسطة قياس أمر على أمر .

٢ ـ النقض بالمقاومة (وأما المقاومة فإنها كما هي في «طوبيقا» على أربعة أوجه : فأما أن تكون مما هو منفرد بنفسه ، وأما من الشبيه ،

---

(١) ابن رشد : تلخيص الخطابة ، ص ٢١٥ .
(٢) أرسطو : الخطابة ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ، ص ١٥٢ .
(٣) انظر : الشيخ محمد رضا المظفر : المنطق ، ص ٣٨١ .

وأما من الضد ، وأما مما يحكم به »(١) فأما المقاومة التي تكون بالأمر المنفرد القائم بنفسه فيكون بالشكل الآتي : إذا كان التفكير كلي ، وذلك مثل : أن الصدق خير . «فإن المقاومة ـ التى هي عقبة توضع في وجه برهان الخصم . في هذا نحوان : أما بالكلية ، وذلك أن نقول قولاً كلياً أن كل حاجة شر ، وأما بالجزئية ، وذلك أن نقول أنه لم يكن يقال البتة الصدق خير ، لو لم يكن من الصدق ماهو شر .

وأمـا المقاومة التي تكون بالضد فكما لو كان التفكير أن الرجل الخير هو الذي يحسن إلى إخوانه أجمعين . فيقال : وليس الشرير هو الذي يسيء إلى إخوانه .

وأما المقامة بالشبيه فكما لو كان التفكير أنهم إذا لقوا شراً فهم يبغضـون أبداً ، كما أنهم ليس إذا لقوا خيراً منهم يحبون أبداً»[٢] .

أقسام فن الخطابة :

تقدم فيما سبق الحديث عن أجزاء الخطابة من حيث بيان تعريفه وغرضـه ، وأنواع الخطابة وأركانها ، وصور تأليف الخطابة ومصطلحاته ونقائضـه ، وكذلك فإن هناك أمور أخرى وراء الأمور الاساسية لتثبيت الخطابة ، وهي أمور خارجة عنها ولكنها تابعة للخاطبة ومتممة لها . باعتبار مالها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب ، وهي ترتتبط بنفس القول والخطابة ، فلذلك تسمى بأسماء متعددة منها : التوابع والتحسينات والتزيينات ، وبالجملة فإن إجراء الخطابة والأمور الخارجة عنها ثلاثة أنواع :

١ ـ الأخبار من أي تكون التصديقات .

٢ ـ ذكر للآتي تستعمل في الألفاظ .

---

(١) أرسطو : الخطابة ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ، ص ١٧٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

٣ - أن كيف ينبغي أن ننظم أو ننسق أجزاء القول »[١] . فأما التصديقات فقد قيل فيها فيما سبق . أما عن حال الألفاظ المستعملة في القياس الخطابي فلابد للخطيب أن يراعى عدة أمور ، ومن أهمها :

١ - أن تكون الألفاظ مطبقة للقواعد النحوية ، وذلك لسلامة اللفظ والتأثير في نفس المستمع .

٢ - أن تكون الألفاظ من جهة معانيها صادقة وموضحة ، فنقول : «إن حصيلة المثال أن يكون بالتغير لأن الكلمة رسم ما فإن لم توضح شيئاً فإنها لا تعمل عملها إلا أن تكون حقيرة ودنيئة»[٢] .

٤ ـ القياس الشعري :

هو القيـاس المـؤلف من قضايا مُتخيلة أو وهمية تنقبض منها النفس أو تنبسط .

والغرض منه : هو انفعال النفس وتأثيرها بما فيه من ألفاظ ترغب في الشيء أو تنفر منه ، وذلك كما إذا قال شخص : اللذة الجسمانية متعة روحية ، وكل ما كان كذلك تميل إليه النفس الإنسانية ، ينتج إذن الذة الجسمانية تميل إليها النفس .

ويزيد من تأثير القياس الشعري على النفس إذا كان على وزن من اوزان الشعر ، وإذا انشد بصوت حسن وجميل وبليغ .

الغرض من القياس الشعري :

١ - اثارة حماس الجماهير من خلال انفعالاتهم النفسية لعقيدة دينيـة أو سياسية أو اجتماعية ، أو اثارة العواطف لتوجيهه إلى ثورة فكرية .

٢ - اثارة حماس الجند في الحرب .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٢) نفس السابق ، ص ١٨٦ .

٣ – تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء .

٤ – هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور النفسي ، واهاجة الحزن والبكاء في منازل الحزن .

٥ – الاتعـاظ عن فعـل المنكرات واخماد الشهوات ، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات(١) .

على كل فات المخيـلات التى يقـوم عليها القياس الشعري ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها ، بل حتى لو علم·بكذبها فإن لها ذلك التأثير المنتظر منها ، لأن مادام القصد منها هو التـأثـير على النفـوس في احساساتها وانفعالاتها لايهم أن تكون صادقة ، ذلك أن القياس الشعرى ليس الغرض منه الاعتقاد والتيقن بها . فالمُلقي عليه الشعر هو الجمهور خاصة ، وغير ذلك فإن النفوس في مجموعها تتأثر بالمخيلات أكثر من تأثيرها بالحقائق العلمية والتخيل وًثر في النفس وان كان كاذباً ، بل كلما كانت الصورة أبعد وأغرب كانت أبلغ أثراً في اعجاب النفس والتذاذها .

٥ ـ القياس السوفسطاني :

هو القياس المؤلف من القضايا الوهمية الكاذبة التي يحكم بها الوهم في غير المحسـات ، أو القيـاس المـؤلف من القضـايا الكاذبة الشبيهة بالحق في الصورة ، أو في المعنى . والغرض منه بصفة عامة مغالطة المناظر ـ الطرف المقابل ـ وإسكاته وأعظم فائدة لها ، هو تعلمها للاحتـراز منهـا . فمثـال القيـاس السوفسطاني القائم على المقدمات الوهمية الكاذبة !

منبع الذكاء موجود ، وكل موجود يشار إليه ، إذن منبع الذكاء يشار إليه .

---

(١) انظر : الشيخ / محمد رضا المظفر : المنطق ، ص ٤٠٥ .

فائـــدته :

إن لصناعة السفسطة فائدة ، وذلك من ناحيتين :

١ ـ أن بتعلمه إياه يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفـظ فكـره من الباطل ، وبمعرفة لمواقـع المخالفة ومداخلها يعرف الطريق إلى اجتناب الغلط والاشتباه .

٢ ـ أنه بها يتمكن من تسديد مدافعه المغالطين ومواقع مغالطتهم وبها يتمكن من معرفة مداخلهم فبالتالي يمكن أن يرد أي مغالة من البداية .

مقاصد السوفسطائية :

السـوفسطائي في قياسه يقصد خمسة مقاصد : «أما أن يبكت المخاطب وأما أن يلزمه شنعة وأمرا هو في المشهور كاذب ، وأما أن يشككه ، وأما أن يصيره بحيث يأتي الكلام مستحيل المفهوم ، وأما أن يصيـيره إلى أن يأتي بمـذر من القول يلزم عنه مستحيل في المفهوم بحسب الظن »[1] إذن فمقاصده مقصود ذاتي ، وهـي القضايا التي بذاتهـا تقتضي المغـالة ، وهي التبكيت ، ومقصـد يقتضي المغـالطة بالعـرض ، وهي الأمـور الخارجة عن التبكت . وهو المقصود الأربع التالية للتبكيت ، وكذلك فإن تلك الأغراض الخمسة التي هي الذاتي والعرض ، وهي «التي يؤمها السوفسطائيون ، وأشهر هذه الأغراض الخمسـة إليهم وأكثـرها مقصوداً عندهم هو التبكيت ، ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب ، ثم يتلوا ذلك التشكيك ، ثم ينقلوا ذلك استغلاق الكلام واستحالته ، ثم يتلوا ذلك شوقه إلى المذر والتكلم بالهذيان »[2] .

---

(١) ابن رشد : تلخيص منطق أرسطو ، جـ ٢ ص ٦٧٢ .

(٢) المصدر السابق .

لواحـــق القيـــاس

نلاحـــظ أن تعـــريف القياس أفاد فيما سبق إلى ضرورة لزوم النتيجة عن ذات المقدمات ، ولهذه الضرورة الزومية في النتيجة اعتبر أرسطو الاستقراء والتمثيل لاحقين بالقياس لأن النتيجة في كل منهما ظنية وليست لازمة .

وكـذلك أضـاف بعض المنـاطقـة قياسـين لاحقين على الاستقراء والتمثيل ، وهما قياس الخلف والقياس المركب ، وعلى هذا فإن لواحق القياس أنواع أربعة من الاستدلال لها طابع خاص بها ، وهي :

١ ـ القياس المركب .
٢ ـ قياس الخلف .
٣ ـ الاستقراء .
٤ ـ التمثيل .

وإليكم بيانها واحداً واحداً .

الأول : القياس المركب

القياس المركب : وهو ما تألف من مقدمتين ينتجان نتيجة تركب مع مقدمة أخرى تنتج نتيجة أخرى ، وهلم جرا .. إلى أن يحصل المطلوب .

أو هو كل ما تألف من قياسين وأكثر ، بحيث تكون نتيجة القياس المتقدم فيه «الأول» سواء كانت مستترة أو ظاهرة بالفعل مقدمة لقياس لاحق يعقبه ، وهكذا دواليك ويسمى القياس الذي استخدمت نتيجته كمقدمة للقياس اللاحق بـ«القياس السابق» . أما القياس الذي يقوم

على مقدمة هي نتيجة قياس سابق فيسمى بـ«القياس اللاحق» . مثال ذلك :

كل إنسان حيوان = مقدمة كبرى .

وكل ذكي إنســان = (مقدمة صغرى» = القياس السابق .

كل ذكي حيوان «نتيجة» ومقدمة كبرى للقياس اللاحق .

كل إنسان ذكي .

كل إنسان حيوان «نتيجة» القياس اللاحق .

وإنما يستعمل هذا المركب إذا كان في القياس مقدمة نظرية يقصد الاستدلال عليها ، فنأتي بمقدمة تحصل تلك المقدمة النظرية .

أنواعــــــه :

القياس المركب نوعان :

١ ـ القياس المركب الموصول النتائج .

٢ ـ القياس المركب المفصول النتائج .

١ ـ القيــاس المـركب الموصول النتائج : وهو ما يصرح فيه بالنتيجة عقب كل مقدمتين مثاله : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، إذن العـالم حادث . ثم نقـول : العالم حادث ، وكل حادث مسبوق العدم ، إذن العالم مسبوق بالعدم . ثم نقول : العالم مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار ، إذن العالم أثر للفاعل المختار .

٢ ـ القياس المركب المفصول النتائج : وهو ما طويت «اختفت» فيــه جميــع النتائج ما عدا النتيجة الأخيرة فقط ، وما كانت نتائجه المحـذوفة لاتشكل جزءاً ظاهراً من الأقيسة اللاحقة . مثاله : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، وكل حادث مسبوق بالعدم ، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار ، إذن العالم أثر للفاعل المختار .

وسمي الأول : قياس مركب موصول النتائج لوصل كل نتيجة بقياسها .

وسمي الثـاني : قياس مركب مفصول النتائج لفصل نتائج كل مقدمتين وعدم التصريح بها .

ثانياً : قياس الخلف

قياس الخلف : وهو القياس الذي يثبت المطلوب بإبطال نقيضه ؛ وذلك لأن الحق لايخرج عن الشيء أو نقيضه ، فإذا بطل النقيض تعين الأصل ، وهو المطلوب ، وسمي هذا القياس خلفاً ؛ أي باطلاً ، لا لأنه باطل في نفسه ، بل لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب ، أو لأنه يثبت المطلوب بإبطال نقيضه ، فكأنه يأتي مطلوبه لا على طريق الاستقـامة ، بل من خلفه ، ولذلك سمي مقابله ، وهو القياس الذي يثبت المطلوب بنفسه مباشرة بالمستقيم[1] .

ويعد قياس الخلف من الأقيسة المركبة ؛ وذلك لأنه يتركب عن قياسين :

أحدهما : اقتراني من متصلة وحملية .

والثاني : قياس استثنائي .

ولتوضيح ذلك بالمثال نقول : لو ادعى شخص أن الموجبة الكلية تنعكس إلى موجبـة جزئية ؛ مثل : كل إنسان حيوان . فإن عكسها يكون : بعض الحيوان إنسان .

وجاء الطرف المقابل ـ الشخص المناظر ـ وقال لا أسلم صدق هذا العكس ، وطلب الدليـل على صدقه ، فإنه يجوز أن تستدل على ذلك بقياس الخلف هكذا :

أولاً ؛ نقول لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه ، وهو (لاشيء من الحيـوان بإنسان» ولو صدق نقيضه للزم المحال ، وينتج لو لم يصدق العكس للزم المحال ، وهذا هو القياس الاقتراني .

(١) الدكتور عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ١١٦ ـ ١٧٠ .

ثانياً : القياس الاستثنائي ، وهو يتركب من نتيجة القياس الاقتراني الماضي ، ثم استثناء نقيض المقدم هكذا : لو لم يصدق هذا العكس للزم المحال ، لكن لزوم المحال باطل ، وإذا بطل التالي بطل المقدم ، وهو عدم صدق العكس ، فيثبت نقيضه ، وهو صدق العكس ، وهذا هو المطلوب ، ذلك لأن النقيضين لايجتمعان ولا يرتفعان . أما دليل الملازمة فهو : لو لم يصدق العكس «وهو بعض الحيوان إنسان» للزم المحال ، وهو سلب الشيء عن نفسه ، وكيف ذلك ؟ لأن قولنا : كل إنسان حيوان «قضية مسلمة» ، ولا شيء من الحيوان بإنسان نقيض العكس المذكور ، فلو ضممنا القضية الأولى للثانية لتكون منهما قياس من الشكل الأول ، ينتج بعد حذف الحد الأوسط : لاشيء من الانسان بإنسان ، وهذا باطل ، لأن فيه سلب الشيء عن نفسه ، وما جاء هذا الباطل إلا من نقيض العكس ، فيعكس العكس صحيحاً ، وهو بعض الحيوان إنسان ، وهو المطلوب .

الفصل الثامن

ثالثاً : الاستقراء

أو الاستدلال الاستنباطي

الفصل الثامن

ثالثاً : الاستقراء

أو الاستدلال الاستنباطي

الاستقراء :

هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعاً ، أو هو انتقال الفكر من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي الداخل تحته هذا الجزئي .

وكذلك عرف الاستقراء في مدرسة الشراح الإسلاميين بأنه : « تصفح شيء شيء من الجزئيات الداخلة تحت أمر كلي لتصبح حكم ما حكم به على ذلك الأمر بإيجاب أو سلب »(١) وعرفه ابن سينا بقوله : « الاستقراء هو حكم كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي ، أما كلها من الاستقراء التام ، وأما أكثرها ، وهو الاستقراء المشهور »(٢) ، وذلك بمعنى أنا إذا أردنا أن نثبت حكماً كلياً على أمر ما أو نسلب عنه تصفحنا الأشياء الجزئية المعلومة التى يعمها ذلك الأمر الكلي ، فوجدنا ذلك الحكم لذلك الأمر الكلي أما في جميع جزئياته ، وأما في أكثرها تبينا به أن ذلك الحكم موجب لذلك الأمر الكلي ، أما في جميعه وأما في أكثره ، أو تصفحناها فلم نجد ذلك الحكم ولافي شيء من جزئياته ووجدناه مسلوباً عن جميعها أو عن أكثرها ، تبينا به أن ذلك الحكم مسلوباً عن ذلك الكلي .

---

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق د / رفيق العجم ، جـ٢ ، ص ٣٥ .
(٢) ابن سينا : النجاة ، ص ٩٣ .

وبهذا التصفح الكلي لجزئياته نكون قد أخذنا بالاستقراء ، وبهذا فان الاستقراء على عكس القياس ، وذلك أنه انتقال من جزئي إلى كلي ، ومن هنا فان الفارابي يعد قياس الاستقراء في قوة القياس في الشكل الأول ، ورأى أن الحد الأوسط فيه « هو الأشياء الجزئية التى تتصفح »(١) .

أقسام الاستقراء : يتضح لنا من التعريف السابق للاستقراء أن المستقرىء إما أن يتتبع جميع الجزئيات ، وإما أن يتتبع بعضها ، وهو في الحالتين ينتقل من الجزئيات إلى الحكم الكلى الذي يشملها جميعاً . إذن فبهذا ينقسم الاستقراء إلى قسمين :

١ - استقراء تام .

٢ - استقراء ناقص .

الأول : استقراء تام : وهو الاستقراء الذي يتتبع فيه المرء جميع الجزئيات .

ثانياً : استقراء ناقص : وهو الاستقراء الذى يتتبع فيه المرء بعض الجزئيات .

الأول : الاستقـراء التام : وهو كما قلنا يقصد به تتبع جميع الجزئيات والانتقال منها إلى حكم كلي عام يشملها جميعاً ، وذلك كأن اتتبع مثلا مسألة تمدد الحديد بالنار ، ويتضح ذلك عملياً ، وهو إذا وضعنا قطعة من الحديد في النار فتمددت ، وقطعة أخرى فتمددت ، وقطعة ثالثة فتمددت ، فإنه يمكننا أن نعمم الحكم ونقول : كل حديد يتمدد بالحرارة .

فالاستقـراء التـام إذن هو مسـح شامـل وعـام ودقيق لجميـع الجزئيات ، جزئي جزئي على حدة ، ثم يعمم الحكم الثابت لكل جزئي بحيث يشمل جميع الجزئيات ، ومن ثم تكون نتيجته يقينية دائماً .

---

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق د/ رفيق العجم ، جـ٢ ، ص ٣٥ .

والاستقراء كدليل عام عرفه أرسطو ، وتكلم فيه ، ولكنه كان يعتمد فيه على العقل والملاحظة الخارجية ، وذلك لعدم تقدم العلوم الطبيعية المعمليـة أنذاك ، ومثل له بقوله : الإنسان والفرس والجمل حيوانات قليلة المرارة .

والإنسان والفرس والجمل حيوانات طويلة العمر .
إذن فالحيوانات قليلة المرارة طويلة العمر .

ثانياً : الاستقرار الناقص :

الاستقراء الناقص هو الإستقراء بالمعنى العلمي ، ويسمى أيضاً بالاستدلال الاستنباطي . وهذا النوع من الاستقراء يكتفى بتتبع بعض الجـزئيات والانتقال منها إلى حكم كلى عام يشمل جميع الجزئيات ، ويسميـه ابن سينا بالاستقراء المشهور ، وهو مالم تستقراء فيه كل جزئياته . وذلك كأن أقوم بأختبار معملي لعدد من المعادن لمعرفة ما إذا كانت المعادن تتمدد بالحرارة ، وذلك بأن أجرى التجربة المعملية على الحـديد ، والنحاس والرصاص ، ففى النهاية أصدر حكماً عاماً من خلال الجزئيات ، وأقول : كل المعادن تتمدد بالحرارة .

وواضح مما سبق أن التجربة لم تجر على جميع جزئيات المعدن ، وذلك لأن ليس في الإمكان ذلك من الناحية العملية ، ولكن الحكم صدر في ضوء ما أسفرت عنه التجربة التى أجريت على عدد معين من الجزئيات .

ومسألة افادة الاستقراء لليقين أو عدم افادته اختلف فيه الشراح الإسلاميون ، ورأى الفارابي أن الاستقراء في قوة القياس من حيث افادته للعلم الصحيح ، وذك عندما قال : « الاستقراء قول قوته قوة القياس في الشكل الأول ، والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التى تتصفح ، ومثال ذلك إذا أردنا أن نبين أن كل حركة في زمان فتصفحنا أنـواع الحـركـة ، وهي الحـركـات الجزئية ، مثل الشمس والطيران

والسباحة ، وغير ذلك مما أمكننا أخذه من جزئيات وتتبعناها فوجدنا كل واحدة من جزئياته التى تصفحناها في زمان حصل معنا أن كل حركة في زمان . والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التى تتصفح ، وهي المشي والطيران والسباحة وغير ذلك ، والحد الأكبر قولنا في زمان ، والأصغر قولنا الحركة ، وتأتلف هكذا ، كل حركة فهى مشي وسباحة وطيران ، وغير ذلك في زمان ينتج بحسب تأليف الضرب الأول من الشكل الأول ، كل حركة ففي زمان »(١) ونفس الشيء قاله ابن رشد(٢) ، غير أن ابن سينا رأى أن الاستقراء غير موجب للعلم اليقيني ، بل يفيد الظن ، وابن سينا في رأيه هذا كان متابعاً لأرسطو ، وذلك عندما نظر أرسطو في المادية الواقعية ، التى هي مبادىء للبرهان ، وارتضى أن تعميم المادية الواقعية بواسطة الإستقراء لا يصل إلى الأحكام العامة التى تشكل المبادىء الأولى للاستنباط العلمي . فالاستقراء والتمثيل عاجز عن تقديم قضايا عامة يقينية ، ومن ثم رأى ابن سينا أن الاستقراء والتمثيل إذا أطلقا ، لم يقعا على ما يجرى منهما مجرى القياس في افادة اليقين(٣) .

ومن هنا فإن ابن سينا لا يعتبر الاستقراء وسيلة سليمة للبرهنة على المقدمات الأولية للقياس ، التى لا وسط بين محمولها وموضوعها ، وقال : « إذا كان ذلك بيناً بنفسه ـ أى إذا كانت المقدمات الأولية للقياس التى لا وسط بين محمولها وموضوعها ولم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود ـ فإنه لا يحتاج إلى بيان ، ويثبت فيه اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع ، فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول ، وقد عملت المواصلة ووجوبها من حيث وجبت . فالعلم الحاصل يقيني ، وان لم يكن بيناً بنفسه ، فلا يمكن ألبته أن يقع به علم يقين غير زائل ، لأنا إذا جعلنا المتوسط

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق د / رفيق العجم ، جـ٢ ، ص ٣٥٢ .
(٢) ابن رشد : تلخيص منطق أرسطو ، تحقيق د . جيرار جهامي ، جـ ١ ، ص ٣٥١ .
(٣) انظر : ابن سينا : الاشارات والتنبيهات ، تحقيق د . سليمان دنيا ، جـ ١ ، ص ٤١٧ .

ماليس بسبب لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقيني ، وان جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سبباً . وهذا محال . إذ فرضنا أنه لا سبب ، فيشبه أنْ تكون أمثال هذه بينه بنفسها كلها أو يكون بيانها بالاستقراء ، إلا أنه لا يخلو ـ إذا بين بالاستقراء ـ من أحد الأمرين ، وذلك لأنه اما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب إذا ما تبين الاستقراء بهذا النوع »(١) فالاستقراء إذن في رأي ابن سينا ليس للالزام الحقيقي ، بل للالزام المشهور ، ومن هنا رأى أنّ أما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب . فان كان بينا بنفسه في كل واحد منهما ، فاما أن يكون البيان بالحس فقط ـ وذلك البيان القائم على الحس ـ لا يوجب الدوام ولا ربغ أمر جائز الزوال ، فلا يكون من تلك المقدمات يقين »(٢) ومن ثم أكد ابن سينا على عدم يقينية الاستقراء ، بقوله : « فقد بان أن نسبة المحمول في مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ، ويحتاج أن يبين في كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء الجزئيات سببا في تصديقنا بمالا واسطة له تصديقاً يقينياً ، وأن يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه ، وأما أن كان حال المحمول من جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين ببيان ، فذلك البيان أما أن يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي تقدمه ، فكيف يوقع ماليس يقيناً به اليقين الحقيقي الكلى الذي يعد بياناً » وفي ضوء ما تقدم يظهر للبحث أن ابن سينا أقام الاستقراء الاستدلالي على أساس من تعدد الحالات ، فما كان شاملا لها اعتبره استقراء كاملا ، وما كان أقل عدداً منها كان ناقصاً ، لذا نجد أن ابن سينا لم يميز تمييزاً واضحاً بين الملاحظة والتجربة باعتبارها مرحلتين رئيستين لما ندعوه بالاستقرار العلمي الدقيق ، رغم أنه يؤمن بالاستقراء الناقص كمرحلة أولية للعلم ، ولكن ليس دائماً ،

(١) انظر : ابن سينا : البرهان عن الشفاء ، تحقيق د . عبد الرحمن بدوي ، ص ٤٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

من حيث أن المستقري في قدرته التوصل إلى حال التعميم عن طريق الاستقـراء الناقص ، خاصة إذا استعان بالمبدأ العقلي القبلي الذى يتقي تكـرار الصـدقـة على مجموعة الأمثلة التى يشملها الاستقراء الناقص ، ومن هنا ذهب ابن سيتا إلى « أن التجربة ليست العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط ، بل لاقتران قياس به ، ذلك أنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء ، وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم أن ذلك ليس اتفاقاً ، فان الاتفاق لا يكون دائماً ولا أكثرياً ، فعلم أن ذلك يوجبه السقمونيا طبعاً ، إذ لا يصح أن يكون عنـه اختيار لو علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجبه بقوة فيه أو خاصة له أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع أو معه علة مسهلة للصفراء . والقوة المسهلة للصفـراء إذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعداً ، حصل الفعل والانفعال ، فصح أن السقمونيا في بلادنا يسهل دائماً الصفراء إذا كانت صحيحة . فإذا عرفنا الأعظم للأصفر بواسطة الأوسط الذى هو القوة المسهلة ، وهي السبب . وإذا حللت باقي القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة ، هي علة لوجود الأكبر في الأوسط ، فإذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضاً »(١) ومع هذا فابن سينا يرى أن التجربة لا تفيد علماً كلياً قياسياً مطلقاً ، بل كلياً بشرط ، وهو أن هذا الشيء الذى تكرر على الحس يلزم طباعته في الناحية التى تكرر الحس بها أمراً دائماً »(٢) على كل لقد نظر ابن سينا الى التجربة على أنها لاتفيد اليقين إلا في الحوادث التى هي على سبيل التكرار ، وتكون ـ التجربة ـ مفيدة لليقين اذا أخذناها بالذات فيها ، وقال في هذا الصدد : « فإن التجربة كثيراً ما تغلط أيضاً إذا أخذنا ما بالعرض مكان ما بالذات فيها فيوقع ظناً ليس يقيناً ، وانما يوقع اليقين منها ما

---

(١) انظر : ابن سينا : البرهان عن الشفاء ، تحقيق د . عبد الرحمن بدوي ، ص ٤٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

اتفق ان كانت تجربة ، وأخذ فيها الشيء المجرب عليه بذاته ، فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فان التجربة لا تفيد اليقين »(١) .

رابعاً : التمثيل

النوع الرابع من أنواع الاستدلال غير المباشر هو التمثيل وينتقل الذهن فيه ـ أى في العملية الاستدلالية ـ من الحكم على الجزئي على الحكم على جزئي آخر يشبهه . ويسمى هذا النوع من الاستدلال عند الفقهاء بالقياس ، وعند المتكلمين بالاستدلال بالشاهد على الغايب .

تعريفه :

التمثيل المنطقي عرف بتعريفات كثيرة ومتعددة ، والسبب في هذه الكثرة راجع إلى الفائدة والثمرة ، وبعضها راجع إلى الحقيقة .

ومن النوع الأول تعريفهم له بأنه :

إثبات حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما ، أو بأنه إلحاق جزئي . بجزئي في حكم لمعنى مشترك بينهما ، وعرفه الفارابي بقوله : « والتمثيل إنما يكون بأن يؤخذ أو يعلم أولا أن شيئاً موجوداً لأمر ما جزئي ، فينقل الإنسان ذلك الشيء من ذلك الأمر إلى أمر ما جزئي شبيه بالأول فيحكم به عليه إذا كان الأمران الجزئيان يعمهما المعنى الكي الذى من جهته وجد الحكم في ذلك الجزئي الأول ، وكان وجود ذلك الحكم الأول أظهر وأعرف ، وفي الثاني أخفى . فالأول انه مثل الثاني ، والثاني ممثل بالأول ، وحكمنا في الشيء الموجود في الأول على الجزئي الثاني لأجل مشابهته له ، يسمى تمثيل الثاني

---

(١) نفس المصدر .

بالأول . والقول الذي يصح في الثاني ذلك الحكم الموجود في الأول لأجل التشابه الذى بينهما يسمى القول المثالي . والتمثيل : هو نقله الحكم من جزء آخر شبيه به حتى كان وجوده في أحدهما أعرف من وجوده في الأخر ، وكانا جميعاً تحت المعنى الكلي الذي من أجله وجهته وجد الحكم للأعراف »(١) وذلك مثل أن يكون قد علمنا بالمشاهدة أن الحائط يكون أوله فاعل . ثم نجد السماء مشابهة لحائط في أنها جسم ، وليكن هذا هو المعنى الكلي الذي من أجله وجد المكون للحائط ، فحكم على السماء أيضاً أنها لأجل ذلك مكونة ، وأن لها فاعلا . فتأليف القول المثالي بما هو مثالي هكذا ، الحائط مكون والحائط جسم والسماء جسم فإذن السماء مكونة .

وكذلك عرفه ابن سينا ، بقوله : « التمثيل هو الحكم على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين ، أو أشياء آخر معينة ، علماً أن ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه ، فيكون المحكوم عليه هو المطلوب »(٢) .

مثاله : النبيذ حرام كالخمر ، فإننا في هذا المثال قد حكمنا على جزئي هو النبيذ بالحرمة ، وهو حكم جزئي آخر - وهو الخمر بجامع بينهما وهو الإسكار .

ومن النوع الثاني : وهو تعريف التمثيل من جهة حقيقيته :

قيل فيه - التمثيل : قول مؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ، فيثبت الحكم له . وذلك مثل : الإنسان يقبل التعلم والفهم ، والإنسان جسم ، والحيوان مثلها في الجسيمة ، ينتج : أن الحيوان يقبل التعلم والفهم ، وذلك قياساً على الإنسان .

---

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق الدكتور / رفيق العجم ، جـ٢ ، ص ٣٦ .
(٢) ابن سينا : النجاة ، ص ٩٣ .

أركان التمثيل :

١ – المقيس عليه ، ويسمى أصلا ، وهو مثل : الخمر في المثال المتقدم .

٢ – المقيس ، ويسمى فرعاً ، وهو مثل : النبيذ في المثال المتقدم .

٣ – العلة أو الجمع بين المقيس والمقيس عليه ، وهي الاسكار في المثال السابق .

٤ – الحكم ، وهو ثبوت الحرمة للنبيذ قياساً على الخمر في المثال المذكور .

ومن الممكن أن نجمع هذه الأركان على النحو التالي : نقول : « النبيذ حرام كالخمر ، لأنه مسكر مثل الخمر ، ويسمى « النبيذ » في هذا المثال فرعاً أو مقيساً ، والخمر » يسمى أصلا أو مقيساً عليه ، والمعنى المشترك بينهما ـ وهو الإكسار ـ يسمى عله الحلم ، والحكم ، وهو الحرمة يثبت للفرع وهو النبيذ لثبوتها في الأصل ـ وهو الخمر .

طرق إثبات العلة :

أما طرق إثبات العلة بين المقيس والمقيس عليه ، والذي يسمى منطقياً طرق إثبات المعنى المشترك بين المقيس والمقيس عليه . فقد جرت عادة علماء المنطق إثباته بطريقتين :

الأول : الدوران : ويسمى بالطرد والعكس ، وهو مصاحبة الشيء لغيره وجوداً وعدماً ، فكلما وجد الأمر المشترك ، وهو العلة وجد الحكم ، وكلما انتفى المشترك انتفى الحكم ، وذلك مثل ما يقال : التأليف بدوره مع الحدوث وجوداً وعدماً ، أما وجوداً ففي البيت ، وأما عدما ففي الواجب تعالى ـ إذن : التأليف هو علة الحدوث . وقد وجد في العالم ، فهو حادث كالبيت .

٢ – **الثاني** : السبر والتقسيم ، ويسمى بالترديد ، وهو

استعراض أوصاف الأصل واستبعاد بعضها ليتعين الباقي للعلية ، كما يقال : علة الحدوث في البيت هي إما الإمكان وإما التأليف ، والأول لا يصلح علة لتخلفه في صفات الواجب تعالى ، فهى ممكنة ، وليست حادثة فتعين الثاني ، وهو التأليف .

التمثيل ومدى افادته لليقين :

ينقسم التمثيل باعتبار إفادته اليقين وعدمه إلى قسمين :

الأول : ما يفيد القطع بالحكم ، ويشترط لإفادته ثلاثة شروط :

١ – الجزم بكون الوصف المشترك هو العلة .
٢ – أن تكون خصوصية الأصل شرطاً لثبوت الحكم له .
٣ – ألا تكون خصوة الفرع مانعاً من ثبوت الحكم له .

وهذا النوع من التمثيل متعذر ، ولذلك قال العلماء إن التثميل لا يفيد إلا الظن (١) .

الثاني : ما يفيد الظن بالحكم ، وهو الغالب فيه ، وكذلك لأن كلا الوجهين الذين ثبت بهما عليه الأمر المشترك ـ كلامهما ضعيف .

أما ضعف الدوران :

فلأن بعض الأوصاف تدرج مع الشيء مع القطع بكونها ليست علة ، مثل جزء العملة الأخير ، فإنه يدور ، وليس هو العلة ، لأنه جزؤها : كما يقال علة القصاص هي القتل العمد للعدوان ، فإن الجزء الأخير من هذه العلة وهو العدوان يدور مع وجوب القصاص وجوداً وعدماً . ومع ذلك فليس بعلة بل جزء علة ، ومثله بعض الشروط : كاستقبال القبلة في الصلاة ، فانه يدور مع الصلاة وجوداً أو عدماً ـوليس هو العلة في وجوبها .

---

(١) الدكتور / عوض الله حجازي : المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ص ٢٤٨ .

وأما ضعف الترديد ، أو السبر والتقسيم :

فلأن التـرديد بين الأوصاف ليس بحاصر إذ هو ليس بين نفى وإثبات ، فيجوز أن يكون هناك وصف لم يعثر عليه هو العلة في حكم الأصل ولا يوجد في الفرع ، وأيضاً : لو سلمنا أن الوصف المذكور هو العلة ، فيجوز أن تكون خصوصية الأصل شرطاً في تحقق الحكم أو تكون خصوصية الفرع مانعاً من الحكم .

ومن هنا يرى الفارابي أن التمثيل : لا يفيد اليقين غير أن قوته ـ التثميل ـ في قوة قياس مركب من قياسين في الشكل الأول « أحدهما أن وجود الحائط مكون ومشاهدتنا له هو الذى صحح عندنا أن الجسم مكون لأن الحائط لما كان جزئياً للجسم صار كالشيء الذى استقرىء ، فوجد فيه شيء فحكم على مثله بالشيء الذى وجد فيه ، فيأتلف القول هكذا : الجسم هوالحائط أو غيره من الجزئيات المشابهة له والحائط مكون فالجسم إذن مكون .

ثم يؤخـذ نتيجـة هذا القياس ويضاف إليها أن السماء جسم فيأتلف السماء جسم ، والجسم مكون فإذا السماء مكونة فبهذا الوجه يرجع القول المثالي إلى القياس وبما فيه من القوة القياسية صار مقنعاً وهو قريب من القول الاستقرائي »(١) .

وعلى هذا فالفرق بين قياس التمثيل والاستقراء ، أن الأول ينقل الحكم من علاقة معلومة إلى علاقة مشابهة لها من جهة ، ومختلفة عنها من جهة أخـــرى ، في حين أن الاستقراء ينقل الحكم من المثل إلى المثل .

وإلى هنا تم الكتاب ـ بحمد الله سبحانه وتعالى وحسن توفيقه ـ وأنى أسأله ـ العلي في علاه ـ حسن الخاتمة .

---

(١) الفارابي : المنطق عند الفارابي ، تحقيق الدكتور / رفيق العجم ، جـ٢ ، ص ٣٧ .

المصادر والمراجع

*** إبن تيمية :**

– الرد على المنطقيين، طبعة المطبعة القيمة، بمباي ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م.

*** إبن حزم الأندلسي :**

– التقريب لحد المنطق، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، طبعة منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت . د.ت.

*** إبن رشد :**

– تلخيص منطق أرسطو، تحقيق الدكتور/ جيرار جهامي.

*** إبن سينا :**

– الإشارات والتنبيهات ، تحقيق د/سليمان دنيا، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣١٧هـ – ١٩٤٨م.
– الهداية، تحقيق الدكتور/ محمد عبده ، طبعة مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
– عيون الحكمة، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بدوي، طبعة وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
– النجاة، تحقيق الدكتور/ ماجد فخري، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

- البرهان عن الشفاء، تحقيق د/ عبد الرحمن بدوي، طبعة دار المعارف العمومية، مصر، ١٩٥٢م.

* أبو الفرج الطيب :
- تفسير كتاب ايساغوجي لفرفوريوس، تحقيق الدكتور/ كوامي جيكي، طبعة دار المشرق، بيروت، د.ت.

* أحمد الطيب(د) :
- مدخل لدراسة المنطق القديم، طبعة دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، مصر ١٤٠٧هـ.

* أرسطو :
- منطق أرسطو، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بدوي، طبعة وكالة المطبوعات، الكويت ودار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

* جعفر آل ياسين (دكتور) :
- المنطق السِّينوي، طبعة دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣م.

* حسن العطار (الشيخ) :
- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح التهذيب للخبيصي، طبعة المطبعة الأزهرية، مصر. ط٣، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م.

* **الرازي والصفوي :**

– شرح الغرة في المنطق، تحقيق الدكتور/ ألبير نصري نادر، طبعة دار الشروق، بيروت ١٩٨٣م.

* **رفقي زاهر (د) :**

– المنطق الصوري، تاريخه ومسائله ونقده، الطبعة الأولى، مصر ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

* **روبير بلانشي :**

– المنطق وتاريخه، ترجمة الدكتور/ خليل أحمد خليل، طبعة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

* **زكي نجيب محمود (د) :**

– المنطق الوضعي، طبعة مكتبة الأنجلو، مصر، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

* **عبد الرحمن بدوي (دكتور) :**

– المنطق الصوري والرياضي، طبعة دار المعارف، مصر الطبعة الثانية، د.ت.

* **عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني :**

– ضوابط المعرفة وأصول الإستدلال والمناظرة، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

* **علي سامي النشار (دكتور) :**

- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، طبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

* **عوض الله حجازي (د) :**

- المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، طبعة دار الطباعة المحمدية، مصر، الطبعة الرابعة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- الفلسفة الإسلامية، طبعة دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، مصر.

* **الغزالي (الإمام محمد) :**

- محك النظر.
- فن المنطق.
- القسطاس المستقيم، تحقيق/ فيكتور شلحت، طبعة دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- معيار العلم.

* **الفارابي :**

- المنطق عند الفارابي، تحقيق الدكتور/ رفيق العجم، طبعة دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥م.

* **قطب الدين محمود بن محمد الرازي :**

- تحرير القواعد المنطقية، طبعة مكتبة محمد علي صبيح، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧هـ - ١٩٤٨م.

* **ألكسندر ماكوفلسكي :**

– تاريخ علم المنطق، ترجمة نديم علاء الدين، وإبراهيم فتحي، طبعة دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

* **محمد رضا المظفر (الشيخ) :**

– المنطق.

* **محمد شمس الدين إبراهيم :**

– تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية) طبعة مطبعة حسان، الطبعة الرابعة، مصر، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

* **محمد نصار (دكتور) :**

- الوسيط في المنطق الصوري.

* **مهدي فضل الله (دكتور) :**

– مدخل إلى علم المنطق، طبعة دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

* **نيقولا ريشر :**

– تطور المنطق العربي، ترجمة د/محمد مهران، طبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
– **الفصل الأول**: الحاجة إلى المنطق وفائدته	٧
العلم وعلاقته بالمنطق: أقسام العلم – التصور – التصديق	١١
تعريف المنطق: موضوعه – وفائدته	١٣
– **الفصل الثاني**: تاريخ المنطق	٢١
الألفاظ والمعاني	٣٥
– **الفصل الثالث**: الدلالة وأقسامها	٣٣
تقسيم الألفاظ	٤٠
تقسيم اللفظ المركب	٤٢
أقسام اللفظ المفرد	٤٥
تقسيم الإسم باعتبار معناه أو نسبة الإسم إلى المعنى	٤٧
تقسيم المعاني ومفرده الجزئي والكلي	٥١
الذاتي والعرض	٥٤
أقسام الكلي	٥٦
– **الفصل الرابع**: التعريف أو القول الشارح	٦٣
أقسام التعريف	٦٧
شروط التعريف	٧٢
الأخطاء الواقعة في القول الشارح أو التعريف وأسبابها	٧٥

- **الجزء الثاني**: التصديقات والقضايا وأحكامها ....
- **الفصل الخامس**: القضايا وأحكامها ٧٧
أقسام القضية ٨١
المفهوم والماصدق ٨٣
العلاقة بين المفهوم والماصدق ٨٤
أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها ٨٦
أقسام القضية الحملية ٨٩
السور وأقسامه ٩٠
العدول والتحصيل ٩٣
القضايا الموجهة وغير الموجهة ٩٧
استغراق الموضوع والمحمول في القضية وعدم استغراقها ١٠٠
القضية الشرطية وأقسامها ١٠٤
السور في القضية الشرطية وأنواعها ١١١
- **الفصل السادس**: الإستدلال المباشر ١١٣
التقابل بين القضايا ١١٧
التقابل بين القضايا ١١٩
شروط التناقض ١٢١
٢- التضاد ١٢
العكس ١٢٩
العكس المستوى....................................... ١٣٠
عكس الشرطيات المتصلات ١٣٤
- **الفصل السابع**: الإستدلال غير المباشر ١٣٧

أولاً : القياس ١٤١
أقسام القياس ١٤٣
القياس الحملي الإقتراني ١٤٥
الشروط العامة للقياس ١٤٨
الأشكال والضروب الخاصة بالقياس الإقتراني الحملي ١٥٢
الشكل الأول: أضربه المنتجة – وشروطه ١٥٥
الشكل الثاني: أضربه المنتجة – وشروطه ١٥٩
الشكل الثالث: أضربه المنتجة – وشروطه ١٦٥
رد الشكل الثالث إلى الشكل الأول ١٧٠
الشكل الرابع: أضربه المنتجة – وشروطه ١٧٣
القياس الإفتراضي الشرطي ١٧٩
القياس الإستثنائي ١٨١
الشروط العامة للقياس الإستثنائي ١٨٢
أقسام القياس الإستثنائي ١٨٣
٢– القياس الإستثنائي الإنفصالي ١٨٥
مواد القياس ١٩١
أقسام القياس من حيث مادته ١٩٧
القياس اليقيني أو القياس البرهاني ١٩٧
القياس غير اليقيني ١٩٩
١– القياس الجدلي ١٩٩
– **القول في المطلوب الجدلي** ٢٠١
– **القول في المواضع** ٢٠٢

فائدة الموضوع ٢٠٣

تعقيب وإستدراك ٢٠٤

٣– القياس الخطابي ٢٠٦

أجزاء الخطابة ٢٠٧

النقائض ٢٠٩

أقسام فن الخطابة ٢١٠

٤– القياس الشعري ٢١١

٥– القياس السوفسطائي ٢١٢

مفاهيم السوفسطائية ٢١٣

لواحق القياس ٢١٤

الأول: القياس المركب ٢١٤

ثانياً : قياس الخلف ٢١٦

– **الفصل الثامن**: ثالثاً: الإستقراء أو الإستدلال الإستنباطي ٢١٨

الإستقراء ٢٢٠

أقسام الإستقراء ٢٢١

الإستقراء الناقص ٢٢٢

رابعاً: التمثيل ٢٢٦

أركان التمثيل ٢٢٨

طرق إثبات العلة ٢٢٨

التمثيل ومدى إفادته لليقين ٢٢٩

